معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم ٢٩٥)

التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى

سبتمبر ٢٠١٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (295)
(سلسلة علمية محكمة)

التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي

سبتمبر ٢٠١٨

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أى جهة
أخرى قبل أخذ موافقة المعهد
"الأراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز

تناول هذا البحث موضوع التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي بهدف توضيح المدخل الأنسب للشراكة المصرية الأفريقية في مجال التنمية الزراعية مع رسم معالم الطريق وخريطته. وقد اعتمد البحث فمنهجيته على دراسات الحالة التي تقدم تحليلاً مفيداً للجوانب الفنية والاقتصادية والسياسية للمنافع والتهديدات المحتملة من الاستثمار الزراعي خارج الحدود. تم عرض البحث فى ستة فصول بدأت بتوضيح معنى ودلالة المصطلحات المتصلة بالدراسة ثم استعراض للأبحاث التي عالجت موضوع الدراسة والتاريخ الاستيطاني (الكولونيالي) الاستعماري لأراضي أفريقيا ومن هم الذين ذهبوا إليها ومن هم الذين قسموها، ثم تطرق البحث لدوافع الدول المؤجرة ودوافع الدول المستأجرة وأهم أطراف الجانبين وعرض لدراسات حالة منتقاه على جانب المشترين وجانب البائعين ثم تحليل مقارن بين خيار الاستثمار في الداخل بمحدداته وقيوده أو الاتجاه إلى الخارج بفرصه وتهديدات. وفى الفصل الأخير عرض البحث استراتيجية مقترحة للتصنيع الغذائي موازية للإنتاج الزراعي والغذائي في أفريقيا على المديين المتوسط والطويل.

الكلمات الدالة:

الشراكة المصرية الأفريقية – التنمية الزراعية – التصنيع الغذائى – تأجير واستئجار الأراضى

Abstract

Egyptian African Cooperation in the field of Renting Lands and food Industrialization

This research deals with the Egyptian-African cooperation in the field of land leasing and food processing in order to clarify the most appropriate approach for the Egyptian-African partnership in the field of agricultural development with the outline of the road and its map. The methodology of this research has relied on case studies that provide a useful analysis of the technical, economic and political aspects of the potential benefits and threats of agricultural investment beyond borders. The research was presented in six chapters that began with clarifying the meaning and significance of the terms related to the study and then reviewing the researches that dealt with the colonial study and history of the lands of Africa and those who went to it and those who divided it. Then the research presented and discussed the motives of the leased countries and characteristics of these countries. A comparative analysis of the investment option at home with its determinants and limitations or outward orientation with its opportunities and threats. In the last chapter, the research presented a proposed strategy for food processing parallel to agricultural and food production in Africa in the medium and long terms.

Key words:

The Egyptian-African Partnership - Agricultural development - Food processing - Renting and leasing of lands

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. محمد سمير مصطفى: استاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية **(الباحث الرئيسى)**

أ.د. نفيسة سيد أبوالسعود: استاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية

الهيئة العلمية من خارج المعهد:

أ.د. حمداوى بكرى: أستاذ الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بالقاهرة، جامعة الأزهر

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:

م. زينب نبيل الصادى: مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية

الهيئة الإدارية بالمعهد

أ. **عبد الله مسلم**

أ. **محمد عيد**

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	١
٢	الفصل الأول: الإطار المفاهيى للدراسة	٤
٣	الفصل الثانى: دوافع استئجار وتأجير الأراضى الزراعية فى أفريقيا	١٤
٤	الفصل الثالث: حالات دراسية دولية لإستئجارالأراضىفى أفريقيا	٣١
٥	الفصل الرابع: الإستئجار أو الاتجاه إلى الداخل(دراسة تحليلية مقارنة)	٦٠
٦	الفصل الخامس: البيئة العالمية فى مجال استئجار الأراضى	٨٧
٧	الفصل السادس: استراتيجية مقترحة للشراكة المصرية الأفريقيةفى مجال الاستثمار الزراعى والتصنيع الغذائي	١٠١
٨	النتائج والتوصيات	١١٣
٩	الملخص	١١٥
١٠	المراجع	١١٩

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١-١	استعمار الدول الأفريقية: تاريخ بدء الاحتلال وتاريخ الاستقلال	٩
١-٢	وضع المستعمرات البريطانية فى القارة الأفريقية	٢١
٢-٢	وضع المستعمرات الفرنسية فى القارة الأفريقية	٢٢
٣-٢	المستعمرات الأفريقية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى	٢٣
٤-٢	أشهر الصراعات العرقية والمسلحة فى أفريقيا	٢٥
٥-٢	الأهمية النسبية لإجمالى خدمة الديون كنسبة من إجمالى الصادرات السلعية والخدمات والدخل كمتوسط للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦	٢٩
١-٣	بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية	٣٣
٢-٣	بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية	٣٨
٣-٣	بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة	٤٢
٤-٣	المساحة المنزرعةببعض المحاصيل فى المملكة المتحدة ٢٠١٦	٤٣
٥-٣	أعداد بعض أنواع حيوانات اللحوم الحمراء والطيور بالمليون عام ٢٠١٤	٤٤
٦-٣	نسبة التضاريس فى جمهورية الصين الشعبية إلى المساحة الإجمالية للدولة	٤٧
٧-٣	بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الصين الشعبية	٤٩
٨-٣	بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الهند	٥٤
١-٤	أعداد السكان والزمام والمساحة المحصولية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)	٦١
٢-٤	معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور أعداد السكان والمساحة المزروعة والمساحة المحصولية ونصيب الفرد من المساحة المزروعة ونصيب الفرد من المساحة المحصولية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)	٦٢
٣-٤	عدد ومساحة الحيازات وفقا لفئات الحيازة فى مصر طبقا لتعداد عامى ١٩٩٩/٢٠٠٠ , ٢٠٠٩/٢٠١٠	٦٣

٤-٤	الأراضى الصحراوية القابلة للاستصلاح حتى عام ٢٠١٧م	٦٥
٤-٥	تطور الموارد المائية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)	٦٩
٤-٦	الاستثمارات المصرية فىأراضى أفريقيا	٧٧
٤-٧	الأراضى المستأجرة أو المتعاقد على حق استغلالها فى مصر من الاستثمار الأجنبى حتى ٢٠١٦	٧٧
٤-٨	خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل ٢٠١٨-٢٠١٩	٨٠
٤-٩	بيان أعمال المشروعات الاستثمارية المقترحة	٨٥
٥-١	الاستحواذ على الأراضى الزراعية بأفريقيا (من يبيع المستقبل ويشتريه)	٨٨
٥-٢	مساحة الأراضىالتى تم الاتفاق على استثمارها فى البلدان المختلفة حتى ٢٠١٦	٩٠
٥-٣	اجمالى المساحات المستثمرة فى أفريقيا من دول العالم	٩٢
٥-٤	الدول المستثمرة فى اثيوبيا	٩٧
٥-٥	مساحة الأراضىالتى تم استثمارها طبقا لمجموعات المستثمرين حتى ٢٠١٦	٩٨
٥-٦	قيمة مؤشر مدركات الفساد فى بعض الدول الأفريقية والتى توجهت اليها مجموعات الاستثمار فى ٢٠١٦	١٠٠
٦-١	عدد المصانع والطاقة التصميمية والتشغيلية للتصنيع الغذائىفى مصر لمتوسط الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٦)	١٠٣
٦-٢	متوسط نصيب الفرد من الإنتاج والمتاح للاستخدام والمتبقى لغذاء الإنسان خلال الفترتين (٢٠١٢-٢٠١٣)(٢٠١٤-٢٠١٥)	١٠٥
٦-٣	كمية الواردات والمساحة المطلوب زراعتها (٢٠١٤-٢٠١٥)	١٠٦

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
٣-١	الأهمية النسبية لأكبر ١٠ دول استحواذا على أراضى فى أفريقيا	٣٢
٤-١	الاستثمارات المصرية في أراضى أفريقيا	٧٦
٤-٢	استئجار الأراضى المصرية	٧٨
٥-١	أكثر الدول المستهدفة بعملية الاستحواذ علي الأراضي في أفريقيا	٨٩
٥-٢	مساحات الأراضي التي تم التعاقد عليها حتي عام ٢٠١٣ بالدول المختلفة	٩١
٥-٣	أكثر الدول المستثمرة في الأراضى بدول أخرى حتى ٢٠١٦	٩٤
٥-٤	الأراضى المستحوذ عليها من حيث البلد المستثمرة والبلدان المستهدفة	٩٥
٥-٥	قضايا خاصة باثيوبيا كدولة مستقبلة للاستثمار فى زراعة أراضيها	٩٦
٥-٦	مساحة الأراضى التى تم استثمارها طبقا لمجموعات المستثمرين حتى ٢٠١٦	٩٩

مقدمة[١]

خلفية الموضوع:

قارة أفريقيا، مخزن غذاء الكوكب وموارده الأولية التي قامت على أرضها أقدم حضارات الإنسان: (المصرية القديمة) وقرطاجنه، وعلى أرضها مشى الإنسان الأول. وما تزال مخزناً وموئلاً لكل أنواع الحيوانات والطيور والنباتات والفواكه التي تثير خيال الإنسان دائقته. وفيها كل سلالات البشر: الأبيض والأسمر وأكبر عدد من اللغات والثقافات والديانات، فيها الغابات الاستوائية العجيبة والجبال الشاهقة. فيها الصراعات والثروات والثورات. منذ أقدم العصور غزاها واستولي عليها الأوروبيون (اليونان والرومان حديثاً الإنجليز والفرنسيين والألمان والإيطاليين والهولنديون والبلجيك) وفي مقدمتهم سكان أمريكا الذين اسروا سكانها ورحلوهم إلى العالم الجديد في رحلة لم يعودون منها.

وتبلغ مساحة قارة أفريقيا ٣٠.٢ مليون كم٢ وتضم أطول أنهار العالم: النيل بطوله البالغ ٦٦٥٠ كم من هضبة الحبشة إلى مصبه عند دمياط ورشيد على سواحل البحر الأبيض المتوسط ويخترق عشر دول أفريقية وفيها أكبر صحارى العالم: الصحراء الكبرى بمساحة ٩.٤٠٠.٠٠٠ كم٢ من المغرب إلى حدود ليبيا. تضم أفريقيا ٥٤ بلداً وعدد سكانها نحو مليار نسمة. فيها أكبر مناجم الذهب والفضة والماس واليورانيوم، وإلى هذا ففيها أيضاً أكبر قدرة احتمالية من الأراضي القابلة للزراعة وفيها أيضاً اكبر نسبة من الفقراء والجوعى وبها أيضاً أكبر أوبئة العصر: مرض نقص المناعة.

وتعتبر مصر البوابة الشمالية لأفريقيا ومن أقرب دولها إلى الجار الأوروبي وتستورد مصر ماءها من دول الجنوب البعيدة، ومن ثم قامت العلاقات البعيدة الضاربة في عمق التاريخ مع هذه الدول: بلاد بونت الصومال والحبشة وحديثاً كانت مصر راعية لكل حركات الاستقلال الإفريقي بعد عقود الاستعمار الذى استنزف ثرواتها وقسم أراضيها وزرع الشقاق والفرقة.

ترتفعنسبة الفقراء في قارة أفريقيا وتعجز دخولهم عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية المادية وغير المادية وينتفى شرط الحياة اللائقة لهؤلاء. لكنها قارة غنية بالثروات وتساهم القارة الأفريقية بنسبة كبيرة من الإنتاج والاحتياطي العالمي للعديد من هذه الثروات المعدنية، فهي تساهم بنحو ٧٨% من الإنتاج العالمي للألماس وبها ٨٨% من الاحتياطي العالمي المؤكد منه، وتساهم بنحو ٥٤% من الإنتاج العالمي للبلاتنيوم وبها ٦٠% من الاحتياطي العالمي، وتساهم بنحو ٢٠% من الانتاج العالمي من الذهب وبها ٤٢% من الاحتياطي العالمي، وتساهم بنحو ١٨% من الانتاج العالمي للكوبلت وبها نحو ٥٥% من الاحتياطي العالمي، وتساهم بنحو ٢٨% من الإنتاج العالمي من المنجنيز وبها ٨٢% من الانتاج الاحتياطي العالمي، وتساهم بنحو ٤٠% من الانتاج العالمي للكروم، وبها ٤٤% من

[١] قام بإعداد هذا الجزء الاستاذ الدكتور/ محمد سمير مصطفى – معهد التخطيط القومي.

الاحتياطي العالمي، وتساهم بما يتراوح بين ٢٠ –٢٥% من الانتاج العالمي لليورانيوم، ويوجد بها حوالى ٨٥% من احتياطي صخور الفوسفات، وتساهم بنحو ١٢% من الانتاج العالمي للنفط وبها نحو ١٠% من الاحتياطي العالمي للنفط بالإضافة إلى الثروات الحيوانية والنباتية المتنوعة[١]، وفيها الأرض البكر شديدة الخصوبة ذات الرتبة العالية من منظور الحصر التصنيفي للأراضي وفيها المياه السطحية الوفيرة ومخزوناتها الجوفية تعادل ١٠٠ مرة مياهها السطحية.

على النقيض من هذا مصر دولة تعانى من شحة المياه ومحدودية الأراضي وفائض البشر، ويوجد حوالي ٣ مليون فدان من الأراضي القابلة للزراعة، وبلغ عدد السكان بها حوالي ١٠٥ مليون نسمة، وفقاً لآخر تعداد في حين بلغت المساحة المزروعة ٩.٠٩ مليون فدان. مما يترتب عليه تهديد الأمن الغذائي المصري والانكشاف الغذائي في ضوء الطاقة المحتملة لموارد الداخل الزراعية. مما يستوجب التكامل مع دول أفريقيا الغنية بالموارد.

مشكلة الدراسة:

هناك اندفاع من جانب الدول الصناعية والدول الغنية للاستثمار الزراعي في أفريقيا التي تتمتع بوفرة مائية سطحية وخزانات جوفية وطاقة محتملة هائلة من الموارد الأرضية تحركها أهداف الأمن الغذائي ونقل المياه عند الحدود. في حين تعاني مصر من شح فى المياه ومحدودية الأراضي الخصبة مع وجود زيادة فى عدد السكان.

الهدف من الدراسة:

اكتشاف خيار الاستثمار الزراعي في الخارج عن طريق الاستئجار أو الشراكة مع حكومات أو شركات عربية أو أجنبية لتأمين امدادات غذائية وزراعية تؤمن طلب المستقبل. وتحديد أنسب الأقطار فنياً واقتصادياً وأمنياً التي تتسق ورؤية مصر الاستراتيجية في الاتجاه إلى أفريقيا. وتهدف الدراسة إلى توضيح المدخل الأنسب للشراكة المصرية الأفريقية في مجال التنمية الزراعية ، وبالتركيز علي التصنيع الغذائي، مع رسم معالم الطريق وخريطته.

المنهجية المتبعة:

هي دراسات الحالة وربطها بنظرية التنمية الاقتصادية وهى منهجية صالحة للتحليل في العلوم الاقتصادية والاجتماعية وكذا الحال عند تصميم المشروعات البحثية. وتساهم منهجية دراسات الحالة بشكل واسع في الجدل الدائر حول طرق البحث العلمي الأنسب. ومن ثم فإن دراسات الحالة التي تقدمها

---

[١] سامي السيد أحمد محمد، **التنافس الأمريكي الصيني على أفريقيا: المظاهر والتداعيات**،في مجلة رؤي مصرية، مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية ، السنة الثانية، العدد ٢٦، مارس ٢٠١٧، ص٤٢.

الدراسة تقدم تحليلاً مفيداً للجوانب الفنية والاقتصادية والسياسية للمنافع والتهديدات المحتملة من الاستثمار الزراعي خارج الحدود كما هو الحال في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أن القارة الأفريقية كانت القارة التي رزحت تحت التدخل الاستيطاني (الكولونيالي) لقرون جعلها هدف نهب الثروات والمعادن والامداد بالمواد الخام والغذاء وفتح أسواقها للمستعمرين ودفع ثمن الانتزاع القسري لأبنائها الذين ذهبوا إلى العالم الجديد وعاشوا صنوف الشتات والاستئصال بلا عودة والآن تتعرض أفريقيا للنهب الثاني لأراضيها عبر الاستئجار الذى هو في حقيقته نهب للأراضي واستنفاذ للمياه وحماية ما وهبه الله للإنسان لكى يمده بالغذاء هو والأجيال القادمة التي ما تزال في بطن الغيب بشكل سرمدي إلى أن تقوم القيامة.

وعلى ذلك فالدراسة تشخيص كاشف ومنبه لاتجاه الدول الصناعية والغنية للاستثمار الزراعي (ماله وما عليه) وما هي رؤية مصر لدورها في هذا الاستعمار الوافد على القارة في ضوء ثوابتها وانتماءاتها وامكانياتها.

خطة الدراسة:

تبدأ الدراسة بمقدمة تضم خلفية الموضوع ومشكلة الدراسة والهدف من الدراسة وأهميتها وتتضمن الدراسة ستة فصول: يعالج الفصل الأول المعنون" الاطار المفاهيمي للدراسة" ويتناول معنى ودلالة المصطلحات المتصلة بالدراسة واستعراض للأبحاث التي عالجت موضوع الدراسة وكذا التاريخ الاستيطاني (الكولونيالي) الاستعماري لأراضي أفريقيا ومن هم الذين ذهبوا إليها ومن هم الذين قسموها ويتعرض الفصل الثاني لدوافع الدول المؤجرة والدول المستأجرة وأهم أطراف الجانبين. أما الفصل الثالث فيعرض بعض حالات منتقاه على جانب المستأجرين (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، الصين، الهند)، وجانب المؤجرين (الدول الأفريقية) مع استخلاصاتظروف ونتائج وآثار الجانبين. أما الفصل الرابع فيعرض تحليل مقارن بين خيار الاستثمار في الداخل بمحدداته وقيوده. أو الاتجاه إلى الخارج بفرصه وتهديداته. وأما الفصل الخامس فيتعرض لجانبي العرض (المؤجرين) في مواجهة الطلب (المستأجرين) ووجهات الاستثمار. أما الفصل السادس والأخير يتعرض لاستراتيجية مقترحة للتصنيع الغذائي موازية للإنتاج الزراعي والغذائي في أفريقيا على المديين المتوسط والطويل. وتنتهي الدراسة ببعض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

١-١ مقدمة:

يتناول الفصل عرضاً لأهم المصطلحات الواردة في الدراسة ومعناها من أجل تفكيك المصطلحات واضاءتها أمام القاري. ثم يعرض الفصل أيضاً تاريخ استعمار الأراضي الغنية ونهبها لصالح الشعوب المستعمرة وتدمير تنوعها الزراعي والغذائي. ثم ينتقل الفصل لعرض أهم القادمين من أقاليم وقارات العالم للاستثمار في أفريقيا، وأخيراً يعرض الفصل لأهم الدراسات المتصلة بالموضوع.

١-٢ في المعنى والدلالة:

١-٢-١ استئجار الأراضي Land Lease:

تشير هذه المضمونية إلى معانى واوجه عديدة كأن تذهب دولة ما إلى دولة أخرى على غرار ما فعلت دول كثيرة مثل الصين والإمارات والسعودية والمملكة المتحدة وأخرى باستئجار الأراضي في أفريقيا مثلاً لعقود تمتد إلي ٥٠ – ٧٠ سنة بهدف فلاحتها وتصدير إنتاجها للدول المستأجرة والأسواق المحلية (لتأمين الغذاء وتكوين حصيلة تصديرية وتشغيل السكان المحليين).

١-٢-٢ نهب الأراضي Land grabbing:

يُطلق أحياناً مصطلح نهب الأراضي على المصطلح السابق لأن هدف المستثمر في هذه الحالة هو الضغط بأكثر مما ينبغي على المنظومة البيئية لهذه الأراضي (الأرض والماء والبشر لإنتاج الغذاء بهدف تأمين أسواق المستثمر القادم للبلد المؤجرة). يشير المصطلح أيضاً إلى الطلب الواسع أو شراء أو استئجار قطع كبيرة من الأراضي من خلال شركات عابرة للجنسية أو الحكومات أو الأفراد. وبينما تم هذا في أوقات سابقة خلال التاريخ الإنساني (شركة جانا كليس مثلاً في مصر والشركات الهولندية في جنوب أفريقيا) فإن المصطلح استخدم في القرن الـ ٢١. ويهدف تأمين الغذاء لهذه البلاد القادمة للاستثمار بعد أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في ٢٠٠٧م. وتوفير المياه حاسم لهذه الأراضي مما أدى إلى نهب المياه والتغول عليها وكان هاجس تأمين الغذاء لدى الدول الغنية والمستثمرين فيها وأزمة أسعار الغذاء وراء ذلك كله.

١-٢-٣ مصادرة الأراضي Land Confiscation:

المصادرة عقوبة موضوعها استصفاء مال المحكوم واستيلاء الحكومة عليه[١].

(1) L- Thompson, A History Of South Africa Yale University Press 2001.

ويشير الاصطلاح إلى حالة تضع الدولة والسلطات المسئولة عن الأراضي يدها على الأرض ونزع ملكيتها دونما حق مشروع. وفي إسرائيل تقوم الدولة بتهجير السكان من قراهم وتمنعهم من العودة إليها لعدد من السنوات حتى تصير أرضاً مهجورة وبوراً فيحق إذن للدولة وضع اليد عليها ونزع ملكيتها.

وعطفاً على هذا وقعت مصادرة الأراضي في جنوب أفريقيا، حينما وضع المستوطنون من أصل أوروبي أيديهم على ٨٥% من الملكيات المزروعة للسود في عام ١٩١٣. وحدث نفس الشئ في زمبابوي عندما منحت الأراضي للزمبابوبيينللمستوطنون الجدد المتحدرين من أصل بريطاني وأصل ايرلندي. وفي نيوزيلندا تم نزع ٣ مليون إيكر من السكان الأصليين ومنحها لهم عام ١٨٦٣[1].ولقد ارتبطت أفعال مصادرة الأراضي بوصفها جرائم ضد الإنسانية وحقوق الإنسان.

١-٢-٤ الاستعمار الاستيطاني Colonialism:

لقد مارست إمبراطوريات ما بين النهرين قبل ألوف السنين الاستعمار: الأشوريين وكذلك الفرس والإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية البيزنطية والعثمانية. ووصل الاستعمار ذروته خلال فترة الاستعمار الغربي مع نشأة الدول الأوروبية الحديثة وبداية من عصر الاستكشاف الجغرافي. واستطاع الأسبان والبرتغاليون بناء مستعمراتهم التي مارست نزعة الاستعلاء العنصري فوق الشعوب المستعمرة واسسوا امبراطورياتهم التجارية. وجرى نفس الشئ مع الإنجليز والفرنسيون الذين حركهم دافع الميركانتالية. وحتى الولايات المتحدة توسعت نحو الغرب لكنها أبداً لم تكن امبراطورية حتى وقت الحرب الإسبانية الأمريكية. يتسع مصطلح الاستعمار ليشمل التوسع الأوروبي في آسيا وأفريقيا خلال الفترة ١٨٨٤– ١٩١٤ ولكن مع نهاية الحرب العالمية الأولي بدأت الشعوب المناهضة للاستعمار في النمو وأخذت في التعاظم بعد الحرب العالمية الثانية في أعقاب ظهور النزاعات القومية آنذاك.

لقد كان الاستعمار الكولونياليColonialism هو العملية التي احكمت بموجبها الدول الغربية قبضتها على أجزاء شاسعة من العالم وخاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا بعيداً عن أراضيها الأصلية.

والاستعمار هو استيلاء دولة من الدول على أرض قوم بوضع اليد وتصبح هذه الأرض ملكاً للدولة فترفع عليها علمها وتنفذ فيها قوانينها. وللاستعمار قوانين معروفة في القانون الدولي العام. وخلال سنوات الاستعمار، نهبت ثروات الدول المستعمرة وحولها المستعمر إلى مصادر أساسية لتزويده بالمحاصيل الزراعية والمواد الخام اللازمة للصناعة، كما بقيت من جهة أخرى تخدم تلك الدول كسوق للبضائع الفائضة في الدول الصناعية وكمستودع لليد العاملة الرخيصة ليس فقط بل أنه نهب ثرواتها الطبيعية من الذهب والماس والمواد الخام (القطن والمطاط والكاكاو والبترول) وحول اقتصادياتها إلى اقتصاديات أحادية Mono-Cultural economiesتابعة له وشكلت أطرافاً تابعه لمراكزه الصناعية والعالمية الضخمة. على أن أسوأ ما ارتكبه الاستعمار من جرائم في حق الدول المستعمرة وبخاصة تلك الواقعة في

[1] Michael King (2003), The Penguin History of New zeland, penguin Books p. 216

أفريقيا هو التهجير القصرى لملايين العبيد من أوطانهم الأصلية في أفريقيا إلى المستعمرات البازغة في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، حيث يقدر عدد من قام الإنجليز والفرنسيين بتهجيرهم من أفريقيا (ذكوراً وإناثاً) خلال فترة الاستعمار بحوالي ٥ مليون نسمة وتظل الهجرة القسرية وما فعلته الصهيونية بالفلسطينيين فى عام ١٩٤٨ وما بعدها وما فعله الصرب في كوسوفو ١٩٩٢ – ١٩٩٩ بتهجير وطرد واغتصاب النساء وكذا تهجير ٢ مليون نسمة من التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤[١].

لقد فتت الاستعمار النسيج الوطني المتلاحم وعزز عناصر الفرقة والنعرات العرقية (الإثنية) وكرس للتبعية بتكوين مؤسسات وتنظيمات تعزز هذه الأهداف. وما أن حصلت الدول المستقلة على حريتها حتى بدأت طريقاً طويلاً ومتعثراً من أجل تقدمها ونهضتها ورقى ورفاهية شعوبها.

وهناك خلاف حول أصول الإمبريالية أو الاستعمار. ولكن هناك اتفاق عام حول معناها. فالإمبريالية نظام سياسي يقوم بموجبة شعب ما أو عرق أو دولة بفرض السيطرة على شعب آخر أو عرق أو دولة. وهناك نظامان للسيطرة السياسية معروفان عادة: **أولاً** نظام السيطرة المباشرة، وبموجبه تقوم الدول المستعمِرة (بكسر الميم) نفسها بتشكيل حكومة وإدارة وقوات الدولة الخاضعة لها. وبموجب هذا النظام يكون دور الشعب المستعمَر (بفتح الميم) صغيراً جداً ومن الأمثلة التاريخية لهذا النظام الإمبراطورية العثمانية واحتلال فرنسا للجزائر. **والنظام الثاني** للإمبريالية يعرف بالسيطرة غير المباشرة ويكون للدولة الإمبريالية بموجبه السيطرة النهائية على الدستور والحكومة والإدارة والقوات المسلحة، ولكنها تحكم من خلال طبقة سياسية محلية تتعاون مع الإمبرياليين. وبموجب هذا النظام نرى أن عدداً قليلاً من رعايا الدولة الإمبريالية يحكمون مساحات شاسعة من البلد الخاضع لها. ومن بين الأمثلة على هذا الصنف من النظام حكومة الهند البريطانية، والحكم البريطاني في أفريقيا والشرق الأوسط قبل استقلال دول هذه المناطق. وهناك نوع آخر من الإمبريالية يعرف بالإمبريالية الاقتصادية أو إذا شئت الاستعمار الاقتصادي. وهذا يتمثل بسيطرة دولة أجنبية أو استعمارية على بعض أو جميع الموارد الاقتصادية لدولة أخرى وامتلاك هذه الموارد. ومع أن هذا النوع من الاستعمار يخلو من السيطرة السياسية المباشرة، إلا أن باستطاعة الحكومة الأجنبية أن تنظم وتحدد الأجور والأسعار والملكية والأداء الاقتصادي في دول أخرى. وقلما يشمل الاستعمار الاقتصادي نظاماً، لأنه ليس من المألوف أو العادة أن تقوم حكومة أجنبية بممارسة السلطة، إنما يقوم بذلك عدد كبير من شركات مستقلة. مثال ذلك سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، التي تعمل من الولايات المتحدة على قطاعات ضخمة من اقتصاد بعض أقطار القارات على مستوى العالم.

---

[١] لمزيد من التفصيل أنظر:

أنتوني جدنز(مؤلف)، فايز الصياغ (مترجم)– **علم الاجتماع**– المنظمة العربية للترجمة– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت،٢٠٠٥ .

١-٢-٥ استهلاك الأراضي الصالحة للزراعة Encroachment onto agricultural Lands or urban encroachment:

يشير اصطلاح استهلاك الأراضي الصالحة للزراعة إلى التغول على الأراضي الزراعية بفعل توسيع المدن الحاضرة. وتتجلى أبرز مظاهر الفقد في التربة المنتجة عندما تتحول الأراضي الصالحة للزراعة إلى مناطق سكنية ومطارات وطرق عامة ومجمعات صناعية وباقي زخارف المدينة. وما أن تتحول هذه الأراضي إلى أغراض الاستخدام الحضري فإن هذه الأراضي عادة ما تضيع إلى غير رجعة حتى وإن كان من أجل غرض نبيل. ولأن هذه المدن تتجمع في الأصل في مناطق كانت قبلاً مناطق زراعية فإن هذه الأراضي التي تضيع في عملية التوسيع الحضري هي أحسن الأراضي الزراعية نوعاً – بل وعلى العكس من ذلك فإن غالبية المزارع والمنشأة حديثاً هي من الأراضي الحدية.

ولسوء الحظ فإن ندرة البيانات المتاحة عن هذا الموضوع تعوق أي تقدير سليم لحجم هذه المشكلة. وفي الوقت الذي تحتفظ فيه غالبية الأقطار الغنية والفقيرة على السواء بسجلات عن الاضافات المتزايدة للرقعة المنزرعة الناشئة عن مشروعات تحسين الري واستصلاح الأراضي ومشروعات التوطن، فإنه يندر وجود أي بيانات عن الأراضي الزراعية التي تفقد في أغراض المواصلات والترويح والسكن والتصنيع كإنذار للسلطات المسئولة وخاصة في البلاد النامية.

١-٢-٦ التجريف Topsoil Removal:

الأرض هي نتاج الطبيعة الذى دام منذ ملايين السنين وهى مناخ الحرارة والبرودة والماء والنباتات والكائنات العضوية. وفوق معظم الأرض توجد القشرة الرقيقة التي يبلغ سمكها عدة مليمترات فقط تنتج الكم الأساسي من غذاء الإنسان وهذه القشرة الرفيعة التي تعلو التربة قد جار عليها الإنسان وأساء استغلالها حتى لقد أصبحت أكثر الموارد الطبيعية تعرضاً لعصف الإنسان.

فحيث يذكر العلماء أن المليمتر الواحد من التربة الطميية التي يرسبها النيل في زمن الفيضان كان يستغرق عشرين فيضاناً، فإن المصريين المحدثين قد دأبوا على تجريف التربة الزراعية لصناعة الطوب وانتزاع وجهها الذى ينتج غذاء الناس بشكل سرمدي يجعل من الأرض مورداً لا يُقدر بثمن في ضوء قيمته اللامتناهية.

١-٢-٧ التصحر Deserttication:

خلال الخمسة وثلاثين عاماً الماضية زادت الموارد البشرية والحيوانية على امتداد الساحل الأفريقي زيادة كبيرة بلغت الضعف في بعض تلك المناطق وبينما كان السكان في هذه المناطق يتضاعفون بقدر ما كانوا يضعون ضغطاً على الأنظمة البيئية بأكثر مما تتحمله. ولقد شجع الرعي الجائر وإزالة الغابات وسوء توزيع المطر من سنة لأخرى على زحف الصحارى بمعدل يبلغ ٣٠ ميلاً في السنة على امتداد

الشريط الصحراوي الذى يبلغ ٣٥٠٠ ميل ابتداءً من السنغال في الغرب وانتهاء عند شمال اثيوبيا في الشرق، وبمقدار ما كانت الصحراء تتوسع باتجاه الجنوب كان البشر والحيوان.

١-٣ تاريخ الاستيلاء على الأراضي في قارات العالم:

عندما خرجت سفن كريستوفر كولومبس من اسبانيا وسفن فاسكودي جاما من سواحل البرتغال، لم يتسن لهؤلاء البحارة المغامرين أن يدركوا مساحات اليابسة ولا الثروات التي تختبئ في باطن أرضها ولا كنوز الذهب والمعادن النفيسة التي نهبوها هم ومن بعدهم من الغزاة الإسبان والبرتغاليين. ولم تكن تلك أول موجات الغزاة والبرابرة الذين بسطوا سيطرتهم على مساحات الأرض وما عليها من بشر وثروات؛ فقبلهم كان الرومان والعثمانيون والمغول والذين اندفعوا من سهول منغوليا بسرعة الصوت عندما ضربهم القحط لنهب حضارات بكاملها في العالم الجديد مثل حضارة الأزتيك ولآنكا ومدن كانت تضم أعظم ما أنتجه الفكر البشري من عمارة وزراعة وحضارة مشيدة نهبها المستعمرون وأبادوا البشر والحجر. وأخيراً احتل الإسبان والبرتغال كل العالم القديم في أمريكا الجنوبية وإسبانيا في المكسيك والأرجنتين وشيلي وكوبا وبوليفيا والبرتغال في البرازيل.

وجاء الإنجليز في سفنهم المجهزة بالمدافع واحتلوا مصر والسودان ومن بعدها كينيا وأوغندا وتنزانيا ونيجيريا وغانا في أفريقيا وقبلها إلي أمريكا الشمالية في كندا والولايات المتحدة.

وتدفق الفرنسيون إلى موريتانيا وساحل العاج والكونغو والجابون وبوركينا فاسو وغيرها (انظر الجدول رقم ١-١) كانت هذه الدول تحتاج إلى أن تبيع أكبر مقدار ممكن من منتجات مصانعها الكثيرة... كانت أفريقيا هدفاً واعداً لمنتجات تلك المصانع. وعليه وجدت الدول الصناعية نفسها فجأة تزاحم بعضها بعض في سباق للوصول إلي الأماكن النائية البرية.

واستطاعت بعض الدول الأفريقية إبرام عقود إيجاريه لأراضيها الزراعية التي ما تزال تستخدم الثيران والوسائل التقليدية في حرث الأراضي وزراعتها يقدرها الخبراء بنحو ٥٠ مليون فدان من تلك الأراضي ويؤدي توقيع عقود الأرض بمثل هذا الحجم إلى:

- نقص مساحات الأراضي ومخرجاتها الغذائية.
- عجز عرض الغذاء في مقابل زيادة الطلب بفعل تزايد السكان والنتيجة هي زيادة أسعار الغذاء.
- زيادة العجز الغذائي.
- الإضرار بحقوق السكان الأصليين الذين يتم تهجيرهم من قراهم الأصلية لفتح الباب أمام المؤجرين الجدد.
- وقد وصلت دول كثيرة مثل الولايات المتحدة والصين والهند وهولندا وفرنسا. ولم تتخلف الدول العربية في الخليج عن السباق،فالاستثمارات الزراعية التي تدفقت إلى إثيوبيا للاستثمار في استئجار الأراضي وزراعتها، ما يعتبره كثير من المراقبين طموحاً من قبل دول غنية لإنتاج محاصيل غذائية يعاد

تصديرها ويحرم منها أبناء البلد المؤجر، وكذا إنتاج محاصيل تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول).

جدول (١-١): استعمار الدول الأفريقية: تاريخ بدء الاحتلال وتاريخ الاستغلال

الدولة المحتلة	المحتل	تاريخ الاستقلال	تاريخ بدء الاحتلال
مصر	انجلترا	١٩٥٦	١٨٨٢
السودان	انجلترا	١٩٥٦	١٨٩٩
كينيا	انجلترا	١٩٦٣	١٨٨٨
أوغندا	انجلترا	١٩٦٢	١٨٩٤
تنزانيا	انجلترا	١٩٦٤	١٩١٩
جنوب أفريقيا	انجلترا	١٩٩٤	١٦٥٢
نيجيريا	انجلترا	١٩٦٠	١٨٥١
غانا	انجلترا	١٩٥٧	١٩٠٠
الكاميرون	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
توجو	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
مدغشقر	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
الكونغو الديمقراطية	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
الصومال	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
بوركينا فاسو	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
ساحل العاج	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
تشاد	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
الكونغو	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
السنغال	فرنسا	١٩٦٠	١٦٧٧
موريتانيا	فرنسا	١٩٦٠	١٩١٨
إثيوبيا	ايطاليا	١٩٤١	١٩٣٦

المصدر: تجميع من مصادر تاريخية مختلفة.

ومرة أخرى يأتي النهب الثاني لأفريقيا وهو نهب الأراضي، وانشغلت الدول التي تبنت خيار تأجير الأراضي بتوفير ما يلي:

أ- جذب المديرين التنفيذيين الزراعيين.

ب-انشاء وكالات في استئجار الأراضي.

جـ- توفير المواصفات المطلوبة للأراضي للعملاء والمستأجرين المحتملين.

د- تهجير السكان لإفساح المجال أمام زراعات محاصيل بعينها مثل زراعات قصب السكر وهو في كثير من الأحيان تهجيراً قسرياً.

والخلاصة أن صفقات تأخير الأراضي للدول الأجنبية من جانب كثير من الدول الأفريقية يعد خلقاً وتكريساً لواقع زراعي أجنبي داخلها، يتم من خلال استقدام الشركات الأجنبية للاستثمار الزراعي على أراضيها.

ومن دوافع وجود هذه الحالة هو بدائية الدول الأفريقية واحتياج الدول الاجنبية لبيع بضائعها ولأن هذه الدول كانت في الغالب تحتوى على مواد غير متوافرة في بلدانهم مثل القطن لصناعة الملابس، والنفط لصناعة البنزين. ولا يزال الوضع قائماً، فكلما جلبوا المزيد من هذه المواد التي نسميها (المواد الخام) من أفريقيا إلى أوروبا، ازدادت إنتاج المصانع وازدادت لهفتهم في البحث عن أماكن لا تزال تحظى بأناس لديهم القدرة على شراء إنتاجهم الضخم. وأصبح بإمكان غير القادرين على إيجاد عمل في بلدانهم أن يهاجروا إلى الأماكن الغربية في انجلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها...باختصار كان هؤلاء المهاجرين السود ضرورة حيوية لدول أوروبا التي ما تزال تبسط نفوذها على المستعمرات الأفريقية، وبالطبع كانت انجلترا ومن بعدها فرنسا أفضل دولتين اسهمتا في تقسيم العالم ولقرون للوصول إلى الأسواق وجلب المواد الخام في أفريقيا وفي الهند وفي استراليا وفي أمريكا الجنوبية. وفي مصر كان نفوذ البريطانيين بالغ القوة امتد إلى اثنين وسبعين عاماً من ١٨٨٢ – ١٩٥٦.

١ – ٤ الاستيلاء على الأراضي في أفريقيا:

واجهت أفريقيا العدوان الإمبريالي الأوروبي بين أعوام ١٨٧٠ و ١٩٠٠، والضغوط الدبلوماسية، والغزوات العسكرية، والاحتلال والاستعمار في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، وضعت المجتمعات الأفريقية أشكالاً مختلفة من المقاومة ضد محاولة استعمار بلدانها وفرض الهيمنة الأجنبية. ولكن في أوائل القرن العشرين، استعمرت القوى الأوروبية الكثير من أفريقيا، باستثناء إثيوبيا وليبيريا.

وكان الدافع وراء الدفع الأوروبي نحو أفريقيا من خلال ثلاثة عوامل رئيسية، اقتصادية، وسياسية، واجتماعية. تطورت في القرن التاسع عشر في أعقاب انهيار ربحية تجارة الرقيق، وإلغائها وقمعها، فضلاً عن التوسع في الثورة الصناعية الرأسمالية الأوروبية. أدت الضرورات الحتمية للتصنيع الرأسمالي – بما في ذلك الطلب على مصادر مضمونة للمواد الخام والبحث عن أسواق مضمونة ومنافذ استثمار مربحة – إلى التدافع الأوروبي وتقسيم أفريقيا وغزوها في نهاية المطاف. وهكذا كان الدافع الرئيسي للتدخل الأوروبي اقتصاديًا[1].

١ – أهداف الاستعمار:

*** أهداف اقتصادية :**

– نهب ثروات المستعمرات واستغلالها لتطوير اقتصاد المستعمر.

[1]Ekechi, Felix. "**The Consolidation of Colonial Rule"**, 1885–1914." In *Colonial Africa,* 1885–1939, *vol. 3 of* Africa, *ed. ToyinFalola. Durham: Carolina Academic Press, 2002).*

– ضمان يد عاملة قليلة التكاليف.
– ضمان أسواق تستوعب فائض الإنتاج
– ضمان مجال لاستثمار فائض رؤوس الأموال.
– ربط اقتصاد المستعمرات باقتصاد المستعمر.

***أهداف اجتماعية:**

– التخلص من العناصر غير المرغوب فيها.
– إيجاد مجال للتشغيل للتخلص من مشكل البطالة.
– إسكان فائض السكان.

***أهداف سياسية:**

– تقوية الدولة عن طريق التوسع والهيمنة.
– القضاء على الكيانات السياسية في المستعمرات.
– المشاركة بفعالية في تقرير مصير العالم وفق مصلحة المستعمر.
– توسيع مجال نشاط النظام الرأسمالي.

***أهداف استراتيجية:**

– التحكم في أهم الطرق التجارية.

جعل المستعمرات عمقا استراتيجياً للمستعمر كما حدث خلال الحربين العالميتين.

***أهداف ثقافية:**

– نشر لغة المستعمر:

ويتجلى ذلك في اعتماد الكثير من المستعمرات القديمة على لغة المستعمر التي أصبحت لغة رسمية كما هو الحال للإنجليزية في نيجيريا، وغانا...الخ، الفرنسية في النيجر، ومالي...الخ، البرتغالية في الموزمبيق، أنغولا...الخ[1].

١–٥ عرض لبعض الدراسات المتصلة بالموضوع:

ويتناول الجزء التالي بعض هذه الدراسات مثل:

1-I IAN, Land grapping in Kenya and Mozambique: A Repot on Two missions – and a human rights analysis of Land grapping, Heidelberg: April 2010.

يعالج الفصل الأول من هذه الدراسة الحق في الغذاء الكافي والحق في المسكن الصحي في اطار كفاية مستوى المعيشة متضمناً الموارد والحق في العمل. ثم يعالج حقوق السكان المحليين والأصليين ثم يتطرق إلى الحق في تقرير المصير والحق المقرر عند الحرمان من وسائل الحد الأدنى للعيش الآدمي. بعد ذلك يناقش البحث حالتي كينيا وموزمبيق وأخيراً يقدم النتائج:

[1] عبدالحميد البطريق: **التيارات السياسية المعاصرة**، (مصر: القاهرة، الناشر دار النهضة العربية، ١٩٧٤)، ص ص٧٠–٧٢.

١- أن نهب الأراضي يناقض الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٢- نهب الأراضي يتجه إلى نزع أراضي المعدمين والمناطق شحيحة الأراضي.
٣- أن زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي لا تعنى أن المجتمعات المحلية سوف يتحسن وصولها إلى امدادات الغذاء حتى وإن زاد إنتاج الغذاء.
٤- أن الاستثمار الأجنبي في مجال الأراضي ممكن فقط في حالة ما طبقت بعض الأسس بفعالية مثل ربط المجتمعات المحلية بسياسات إنتاج الغذاء وهو أكبر تهديد للاستثمار الأجنبي في مجال الزراعة.
٥- أن معظم منظمات الفلاحين الأفارقة قد عبرت عن معارضتها نهج تأجير الأراضي وبخاصة لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند وقطر التي تمنح عقوداً استثنائية ومتميزة.
٦- على كل الدول أن تمنع تأجير الأراضي بمثل هذا الحجم من السعة وأن تنفذ الدول المؤجرة حقوق الإنسان المرتبطة بالظروف البيئية الزراعية وربط المعارف الزراعية العصرية بالثقافات الزراعية المحلية السائدة.

2- Frianels of Earth International (FOEI), A study on Land grapping Cases in Uganda Kmpala, April 2012.

تناقش الدراسة الجوانب التي ترتبت على نهب الأراضي في أوغندا من خلال المشروعات الاستثمارية الأجنبية متناولة مخالفة حقوق الإنسان والوصول إلى مصادرة الطاقة والعمالة والارتفاع المفاجئ في أسعار الأراضي وتدمير الاقتصاديات المحلية والتعرض للمخاطر البيئية الناشئة عن مشروعات الاستثمار الزراعي وفقدان الأمن الغذائي وفقدان التراث الثقافي وتبدل أنساق القيم وفقدان التنوع الحيوي الذى سببته مشروعات نهب الأراضي في المناطق المختلفة في أوغندا.

وتتلخص أهم النتائج والتوصيات فيما يلى:

١- أن رغبة الحكومة الأوغندية في السماح للشركات الأجنبية بالوصول إلى الأراضي والغابات قد تسببت في انتزاع الناس وتهجيرهم من أماكن عيشهم الأصلية وتهديد مصادر العيش.
٢- أن تنمية المشروعات الصناعية الزراعية الكبرى ذات الحجم الواسع قد صرفت السكان من مواردهم الطبيعية وقدرتهم على تنمية امداداتهم الغذائية.
٣- أن تنامي الطلب العالمي وغير المتكافئ للاستهلاك الغذائي على اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان في الدول الصناعية والطبقات ذات الدخل المرتفع في الدول النامية، يشير إلى أنهم يحصلون على نصيب الأسد من الموارد الأرضية المحدودة في العالم ومنع نهب الأرض يعنى تغيير أنماط استهلاك الأغنياء لكي يتحقق التكافؤ المقبول بين استهلاك الأغنياء والفقراء في مجال الغذاء.

وتشير التوصيات إلى:

١- وقف التوسع في زراعات القصب المتجهة نحو إنتاج الوقود الحيوي في بعض المناطق مما يهدد الموائل والتنوع وإنتاج الغذاء والسياحة البيئية..... إلخ.

٢- تقييد ومنع تهجير السكان من مناطق عيشهم الأصلية مع إقامة حوارات دائمة بين الحكومة والمجتمعات المحلية.

٣- أن على شركات البترول وقف مخالفتها لحقوق الأرض من أجل استدامة إنتاج الغذاء وحماية التنوع الحيوي في الجهات المعنية.

٤- تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال الاستثمار الزراعي الأجنبي وتطبيق السياسات التي تمنع الضغط على الموارد بأكثر مما تحتمل من أجل سد احتياجات المستهلكين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتوفير اللحوم الحمراء عالية الجودة.

٣- جامعة جورج تاون، كلية الشئون الدولية (جامعة قطر)، استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي بالخارج (حالة إثيوبيا)، قطر: ٢٠١٤م.

يناقش البحث موضوع الأمن الغذائي ثم موضوع الأمن الغذائي كاستراتيجية وطنية لدول مجلس التعاون الخليجي ومدهم المستثمرون في صفقات الأراضي السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين وعمان. ثم يناقش التقرير موضوع الفقر في إثيوبيا كونها أشد دول العالم فقراً وتعد الأخيرة وجهةاستثمار للزراعة من خلال عنصرين ايجابيين كما يرى التقرير: اقرار الحكومة الإثيوبية بالحاجة إلى التنمية والثاني أن الاستثمارات الزراعية الأجنبية توفر فرصاً لتحسين الإنتاجية وزيادة دخل الإثيوبيين من سكان الريف وبعدها ينتقل إلى مناقشة الجغرافيا السياسية لإثيوبيا والأرض كأداة سياسية في يد الدولة وتحليل قطاع الزراعة في إثيوبيا ومناطقه في المرتفعات والمراعي المتاحة. وبعد ذلك يناقش الأساليب المتبعة في تأجير الأراضي في إثيوبيا وإجراءاتها. ويناقش التقرير المنافع مثل:

- فرص العمل للفقراء في جهات المشروعات الزراعية.
- استبدال الواردات بالمنتجات المحلية.
- رسوم الصادرات على المنتجات المصدرة.
- ضريبة الدخل على الموظفين.
- ضرائب الشركة على أرباح الشركة.

الفصل الثاني

دوافع استئجار وتأجير الأراضي الزراعية في أفريقيا

٢-١ تمهيد:

الدواعي هي المخاطر والهموم التي تكتنف قضية ما. وهذا هو الحال مع دوافع الدول المستأجرة التي جاءت إلى أفريقيا في العقود الأخيرة بحثاً عن كنوز القارة من الموارد الطبيعية والمعادن التي لم يتم اكتشافها بعد وترفع هذه الدول دوافع إنسانية وتنموية لمساعدة الشعوب في أفريقيا مع ارتباط تلك الدوافع ببعضها كما يعرضها هذا الفصل.

أما الدول المؤجرة فإن انخفاض مدخرات دولها نتيجة انخفاض الدخول القومية والعجز الدائم في موازينها التجارية جراء اعتمادها على تصدير المواد الخام في أسواق الدول الصناعية ونقص التمويل اللازم لمشروعات التنمية. يجعلها تتطلع إلى الدول المستأجرة لتقديم المساعدات والاستثمارات طامحة لتنمية قطاعاتها الاقتصادية وبخاصة قطاعات الزراعة التي تحمل طاقات محتملة هائلة في موارد الأرض والمياه والبشر والعمل الرخيص. هذا الفصل بحث في الدوافع على جانب هؤلاء وأولئك.

٢-٢ التدافع الأوروبي نحو أفريقيا:

بدأ التدافع الأوروبي نحو أفريقيا منذ قرون بسبب الصراع على السلطة بين أوروبا والتنافس على التفوق. كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا تتنافس على السلطة في إطار سياسة القوة الأوروبية. كإحدى الطرق لإظهار التفوق الوطني من خلال الاستحواذ على الأراضي حول العالم، بما في ذلك أفريقيا. وكان العامل الاجتماعي هو العنصر الرئيسي الثالث. ونتيجة للتصنيع، نمت المشاكل الاجتماعية الرئيسية في أوروبا: البطالة، والفقر، والتشرد الاجتماعي من المناطق الريفية، وما إلى ذلك. تطورت هذه المشاكل الاجتماعية جزئياً لأنه لا يمكن استيعاب جميع الناس من قبل الصناعات الرأسمالية الجديدة.وكان من الطرق لحل هذه المشكلة هي الحصول على المستعمرات وتصدير هذا "الفائض السكانى". مما أدى إلى إنشاء مستعمرات للمستوطنين في الجزائر وتونس وجنوب إفريقيا وناميبيا وأنغولا وموزمبيق ومناطق وسط أفريقيا مثل زيمبابوي وزامبيا. في نهاية المطاف أدت العوامل الاقتصادية الغالبة إلى استعمار أجزاء أخرى من أفريقيا[١].

وهكذا كان تفاعل هذه العوامل والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو الذي أدى إلى التدافع لأفريقيا والمحاولات المسعورة التي قام بها عملاء تجاريون وعسكريون وسياسيون أوروبيون لإعلان وإنشاء

([1]) Stilwell, Sean. "**The Imposition of Colonial Rule**." In *Colonial Africa, 1885–1939, vol. 3 of Africa*, ed. ToyinFalola. Durham: Carolina Academic Press, *vol. 3 of Africa*, 2002).

حصة في أجزاء مختلفة من القارة من خلال أمور – المنافسة التجارية الإمبريالية، وإعلان المطالبات الحصرية لمناطق معينة للتجارة، وفرض الرسوم الجمركية على التجار الأوروبيين الآخرين، والمطالبة بالسيطرة الحصرية على الممرات المائية والطرق التجارية في أنحاء مختلفة من أفريقيا.

كان هذا التدافع شديدًا لدرجة أنه كانت هناك مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى صراعات بينية إمبريالية وحتى حروب. ولمنع هذا، عقد المستشار الألماني أوتو فون بسمارك قمة دبلوماسية للقوى الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر. كان هذا المؤتمر الشهير في غرب أفريقيا (المعروف بشكل عام بمؤتمر برلين)، الذي عُقد من نوفمبر ١٨٨٤ إلى فبراير ١٨٨٥. وأنتج المؤتمر معاهدة تعرف باسم قانون برلين، مع أحكام لتوجيه سلوك المنافسة الأوروبية على أفريقيا وكان ما انتهت اليه المقالات الرئيسية على النحو التالي:

أ- مبدأ الإخطار (إخطار) غيرها من السلطات من ضم الأراضي.

ب- مبدأ الاحتلال الفعال للتحقق من صحة المرفقات.

ج- حرية التجارة في حوض الكونغو.

د- حرية الملاحة على نهري النيجر والكونغو.

هـ- حرية التجارة لجميع الدول.

و- قمع تجارة الرقيق براً وبحراً.

وترتب علي هذه المعاهدة، التي تم وضعها بدون مشاركة أفريقية، الأساس للتقسيم اللاحق لغزو أفريقيا واستعمارها من قبل مختلف القوى الأوروبية[١].

ويمثل "التدافع من أجل أفريقيا"، المعروف أيضاً باسم "السباق لأفريقيا" أو "التقسيم الإفريقي"، عملية غزو واحتلال واستعمار وضم الأراضي الأفريقية من قبل القوى الأوروبية خلال فترة الإمبريالية الجديدة، بين عام ١٨٨١ والحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. ونتيجة لتوتر متصاعد بين الدول الأوروبية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، يمكن النظر إلى تقسيم أفريقيا على أنه وسيلة للأوروبيين للقضاء على خطر نشوب حرب شاملة على القارة الأوروبية. وشهدت السنوات التسع والخمسين الأخيرة من القرن التاسع عشر الانتقال من "الإمبريالية غير الرسمية" للسيطرة من خلال النفوذ العسكري والهيمنة الاقتصادية إلى الحكم المباشر.

وفشلت محاولات التوسط في المنافسة الإمبراطورية، مثل مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥)، في تحديد المطالب بشكل قاطع لمطالب القوى المنافسة. سعت العديد من الحكومات والبلاد والحكام الأفارقة (مثل آشانتي، والحبشيين، والمغاربة، والدراويش، وزولوس) إلى مقاومة هذه الموجة من العدوان الأوروبي. ومع ذلك، فإن الثورة الصناعية قد زودت الجيوش الأوروبية بأسلحة متقدمة مثل المدافع الرشاشة، والتي وجدت

---

[1]Ekechi, Felix. **Op.cit**,.

الجيوش الأفريقية صعوبة في مقاومتها.أيضاً، على عكس نظرائهم الأوروبيين، لم يكن الحكام الأفارقة والدول والشعوب في البداية يشكلون جبهة قارية موحدة على الرغم من ظهور حركة أفريقية في غضون سنوات قليلة[١].

وكان البرتغاليون أول أوروبيين بعد العصور الوسطى يؤسسون بشكل ثابت المستوطنات والمراكز التجارية والتحصينات الدائمة وموانئ الدعوة على طول سواحل المحيطات في القارة الأفريقية، منذ بداية عصر الاستكشاف في القرن الخامس عشر.

وحتى أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية لا تزال تسيطر على ١٠ في المائة فقط من القارة الأفريقية، وكل أراضيها تقع بالقرب من الساحل. وكان أهم المقتنيات كانت أنغولا وموزمبيق، التي كانت تحتلها البرتغال؛ مستعمرة كيب، التي تحتفظ بها المملكة المتحدة؛ الجزائر تحتفظ بها فرنسا. وبحلول عام ١٩١٤، لم تكن هناك سوى إثيوبيا وليبريا مستقلة عن السيطرة الأوروبية[٢].

وقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل التوسع في الخارج. في ما يتعلق بالتقدم السريع في مجال النقل والاتصالات، وخاصة في أشكال الملاحة، والسكك الحديدية، وتجليات الطرق، وكان التقدم الطبي أيضاً هاماً، وخاصة الأدوية والأمراض الاستوائية. إن تطوير علاج الكينين الرسمي فعال، أتاح مساحات شاسعة من المناطق الاستوائية ليتم الوصول إليها من قبل الأوروبيين.

٢-٣ <u>العوامل التي دفعت الدول الاوروبية لاستعمار القارة الافريقية:</u>

من العوامل التي دفعت الدول الأوروبية لاستعمار القارة الأفريقية هي على النحو التالي:

<u>أولا: أدى قيام الثورة الصناعية في أوروبا إلى وجود حوافز قوية دفعت بعجلة الاستعمار</u>، إذ أن الانقلاب الصناعي أدى إلى الإنتاج الكبير الذي يفيض عن استهلاك الشعوب المنتجة، والذي أخذ يسعى حثيثاً لإيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض الانتاج، بالإضافة إلى أنه أوجد الحاجة الماسة إلى المواد الخام، ووجدت الدول الصناعية وفي مقدمتها انجلترا، وألمانيا، وفرنسا في القارة الأفريقية مجالاً طيباً للنشاط، حيث تتوفر المواد الخام الزراعية، والمعدنية، والسكانية، بالإضافة إلى السوق الواسعة لتصريف منتجاتها.

واذا كانت الثورة الصناعية قد ظهرت في انجلترا قبل غيرها من الدول الأوروبية إلا أنها سرعان ما انتقلت في فرنسا، والولايات المتحدة، وبقية الدول الأوروبية، وأصبح لهذه الدول في القرن التاسع عشر أساطيل ترتاد الموانئ الآسيوية والأفريقية لتصريف الفائض من منتجاتها.

---

(1) **Scramble for Africa: How the African Continent Became Divided**, **at**: **<u>http://webcache.googleusercontent.com</u>**

(2) **Ibid.,**

ثانياً: أدى نمو الثورة الصناعية إلى تطور الآلات والأدوات العسكرية تطوراً كبيراً فظهرت البواخر والقوارب المحملة بالمدافع، والتي أصبحت قادرة على السير في الأنهار عكس التيار مما ساعد الدول الأوروبية على التخلص من مشكلة صعوبة الابحار.

ثالثاً: عوامل متعلقة بالدول الأوروبية والأوضاع الداخلية في أوروبا، دفعت هذه العوامل الدول لتخرج لميدان الاستعمار، وأرادت كل دولة اظهار قوتها في أفريقيا، ففرنسا على سبيل المثال، أرادت اظهار هيبتها في تكوين مستعمرات فيما وراء البحار وصرف الشعب الفرنسي عن مشكلاته الداخلية، كما لعب التجار والكتاب الانجليز دوراً في دفع حكوماتهم للاستعمار، كذلك الكتاب الألمان كان لهم تأثير كبير على الحكومة الالمانية فقد طالبوا بإفساح المجال أمام ألمانيا لتكوين المستعمرات.

كما أننا لا نغفل أيضا توحيد ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر الى تطلعها الى أن تكون في مصاف الدول الكبرى وخاصة بعد تزايد قوتها العسكرية.

رابعا: دوافع استراتيجية، هناك دوافع دفعت الدول الأوروبية لاستعمار مناطق خاصة في أفريقيا فاحتلال فرنسا للجزائر كان أول ضم لأفريقيا في العصر الحديث وكان الدافع له أن سواحل الجزائر تواجه الساحل الفرنسي على البحر المتوسط، ولموقعها الاستراتيجي أهمية كبيرة في صراع فرنسا وانجلترا كذلك لصرف أنظار الشعب الفرنسي عن مشكلاته الداخلية، وكما كانت الجزائر هامة، لموقعها بالنسبة لفرنسا كذلك كان لموقع مصر الاستراتيجي الهام أهمية بالنسبة لإنجلترا.

خامسا: مما جعل النصف الثاني من القرن التاسع عشر فترة ازدادت فيها الدوافع الاستعمارية الأوروبية ان السكان في أوروبا كانوا يتزايدون بصورة كبيرة بسبب الأساليب الصحية التي منعت الأوبئة الكبرى، فضلاً عن ارتفاع مستوى المعيشة، والتعليم في أوروبا خفض من نسبة الوفيات، وفي نفس الوقت الذي ظل فيه الانقلاب الصناعي منفياً الحاجة إلى الأيدي العاملة ازداد عدد المتطلعين لتحسين أحوالهم المعيشية لأسباب سياسية أو اجتماعية فوجدت بعض الدول مثل انجلترا في التوسع خلاصا من مشاكلها

سادسا: النمو الكبير في قدرات أوروبا التجارية والعسكرية والقدرة على استخدام القوى العسكرية يواكبه تخلف شديد لدى الدول الشرقية ابتداء من الدولة العثمانية حتى الصين. وكانت الفروق الحضارية حتى مطلع القرن الثامن عشر بين الشرق والغرب غير خطيرة، ولكن أصبحت في النصف الثاني منه رغم المحاولات الكبيرة الذي بذلته الدولة الشرقية للنهوض واللحق بركب الحضارة الاوروبية الا أن الدول الكبرى الاوروبية كانت هي القادرة على تقديم أكبر قسط من الحضارة الحديثة الى الدول المتخلفة، ولكن هذه الدول الكبرى نفسها هي التي كانت تسعى الى استعمار هذه الدول المتخلفة، فهذا الاختلاف والفارق الحضاري والدوافع الاقتصادية أسهمت الى حد كبير في اتجاه الدول الكبرى الاوروبية الى الاستعمار والى التنافس الاستعماري، ذلك التنافس الذي كان محصورا في عدد قليل من الدول قبل القرن ١٩، ولكن في ذلك ولقرون ظهرت دول ذات تطلعات استعمارية ألهبت هذا التنافس الاستعماري.

سابعاً: كان اتساع أو تعدد أساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن١٩ عاملا مؤدي للتصارع بين الدول على اخضاع البلاد الضعيفة، فلم يكن الاستعمار يقتصر على التسلط العسكري أو الاقتصادي على منطقة واقامة أصحاب البشرة البيضاء فيها[١].

٢-٤ التاريخ الاستعماري للأرضي في أفريقيا :

توجد ثلاثة مراحل تطور للعنف الاستعماري والاستغلالي للاستعمار على النحو التالي.

٢-٤-١ استعمار الأمريكتين

أعطى استعمار الأمريكتين للأوروبيين فرصًا جديدة للاستغلال المادي، والهيمنة الثقافية، وتعظيم الذات من خلال الادعاءات بالتفوق الديني والعنصري، ولم يصبح التمييز بين الأوروبيين وغير الأوروبيين أكثر واقعية في الأمريكتين فحسب، بل أصبح تمييز الأجناس مبرراً مناسباً للاستغلال هذا التمييز للأعراق والمطالبة المرتبطة بالتفوّق الطبيعي مكّن الأوروبيين من تنفيذ ثلاث هجمات كارثية عن طريق استخدام أقصى قدر من العنف (بما في ذلك الإبادة الجماعية) التي أصبحت فيما بعد عالمية. وكان الهجوم الأول على عالم الأشياء، ولا سيما أرض الشعوب غير الأوروبية التي تم غزوها لاستغلال الذهب والفضة والسلع الأخرى. كان الاعتداء الثاني على العالم من الناس للحصول على العمل الحر وتنفيذ الاستغلال الجنسي. كان الاعتداء الثالث هو عالم المعنى من خلال تغيير الأديان والمعارف والهويات الأصلية.

٢-٤-٢ تجارة الرقيق الافريقية:

وقد أدى استعمار أمريكا في وقت لاحق إلى إلقاء القبض على الأفارقة ونقلهم واستعبادهم في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. وتمثل تجارة الرقيق الأطلسي أكبر استيراد للعبيد في تاريخ العالم. ولم تتسبب هذه التجارة في معاناة هائلة للأشخاص الذين أجبروا على العبودية فحسب، بل مكنت الأوروبيين أيضًا من توسيع مستوطنتهم في العالم الجديد وكسب رؤوس أموال كبيرة للأوروبيين لتمويل الثورة الصناعية.

وهناك ثلاث نتائج مؤكده من العبودية وهي أولاً ، فقد أفلتت العبودية القارة الأفريقية ونهبها، وسرقت أعضاءها الشباب والمنتجين وأخرجت التاريخ السياسي والتنمية الاقتصادية لشعبها عن مساره. ثانياً، عزز نظام العبودية هذا العلاقات المسيطرة بين الأوروبيين وغير الأوروبيين، مما جعل العنصرية التبرير الرئيسي للاستغلال الاستعماري الذي لا يزال مستمراً في مظاهر مختلفة. ثالثاً، لقد جنى الأوروبيون وذريتهم أكثر من الفوائد الاقتصادية من العبودية. مع وجود ثروة جديدة وصناعة جديدة، طوروا تكنولوجيا أفضل يمكن من خلالها التغلب على الآخرين واستغلالهم. لذلك، كثفت شركة "Slave Trade" الأطلسية

[١] إلهام محمد علي ذهني، **بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصري، ٢٠٠٩
https://sources.marefa.org/index.php

مزيجًا من الدوافع المختلفة – الجشع لحيازة المواد والاستهلاك، بالإضافة إلى العنصرية. مبالغة– بدأت مع الحروب الصليبية[١].

٢-٤-٣ الاستعمار الكلاسيكي

تميز الاستعمار الكلاسيكي في القرن الأفريقي، وفي القرن الثالث عشر، بالعنف النظامي منظم ومستمر ومنهجي ومتعمد. ولم يكن الأمر مكملاً للرأسمالية فحسب، بل كان أيضاً متلازماً مع العنصرية والسيطرة الثقافية والغرور الذاتي الأوروبي.

وركزت العبودية على استغلال الأفراد المعزولين والمأسورين، واستغلال مجتمعات بأكملها يتطلب أساليب متطورة وعدداً لا بأس به. وكانت مهمة الاستعمار هي احتلال الأرض بقوة السلاح. والسيطرة على الأرض التي وفرت للمستعمرين المواد الخام التي يحتاجونها والميزة الجيوسياسية في التنافس فيما بينهم من أجل المستعمرات. وبعد احتلال الأرض، اتبعت السيطرة على السكان للحصول ليس فقط العمالة الرخيصة أو الحرة والسوق للسلع المصنعة. وهكذا، بدلاً من استغلال الأفراد العزل في الأراضي الغريبة كما في العبودية، وكان الاستعمار الكلاسيكي يمسك بالسكان في أراضيهم، مما أجبرهم على خدمة نفس الدوافع الاقتصادية والعرقية والمضيافة التي أدت إلى استمرار تجارة الرقيق في الأطلسي[٢].

٢-٤-٤ احتلال الأراضي:

تم الاتجاه الى احتلال الاراضي واستغلال الموارد البشرية والمادية كنوع من الاستعمار الجديد، وتقييد المقاومة يتطلب تآكل الروابط الاجتماعية، والمعتقدات المحلية، والقيم، والهويات، ومعرفة السكان الأصليين والذي حققه المستعمرون باستخدام وكلاء مختلفين بما في ذلك المبشرين، وعلماء الأنثروبولوجيا، والأطباء، والصحفيين. وبما أن العنف ودعاية الغرباء لا يستطيعون وحدهم تحمل الاضطهاد، فقد لجأ المستعمرون إلى وكلاء محليين لتنفيذ المهمة الاستعمارية. وكان من أهم هؤلاء الأفراد الذين تعلموا في المدارس الاستعمارية أو خدموا في النظامالاستعماري. ورثتهذه النخب المحلية المزعومة الدولة الاستعمارية التي لم تكن وظيفتها تخدم المستعمرين بل تستغلها. انتهى الاستعمار الكلاسيكي ظاهريًا عندما أظهر هؤلاء المتعاونون المحليون، من خلال تدريب واستيعاب القيم الاستعمارية، نزاهتهم للعمل كمساعدين للاستعمار الجديد[٣].

٢-٤-٥ الاستعمار الجديد:

بدأ الزوال الظاهري للاستعمار الكلاسيكي في أفريقيا في عام ١٩٥٧ عندما استقلت غانا، وتبع ذلك الاستقلال الرسمي للبلدان الأفريقية الأخرى في الستينيات والسبعينيات. كانت الحروب العالمية بمثابة

---

(1)Ekechi, Felix. .**,Op.cit.pp.**

(2)Ekechi, Felix.**,Op.cit.pp.**.

(3) Hussein A. Bulhan. Stages of Colonialism in Africa: From Occupation of Land to Occupation of Being,, Journal of Social and Political Psychology, (Frantz Fanon University, Hargeisa, Somaliland, 2015, Vol.3,no.1), pp.242-244

منعطف تاريخي حاسم في تحفيز طموح الحرية لأنها أظهرت ثلاث حقائق أساسية. أولاً، لم يشارك الأوروبيون في التضامن الذي توقعوه في السابق. بدلا من ذلك، حاربوا بعضهم بعضا بوحشية مروعة. وثانيا، لقد كشفت الحرب للأفارقة أن الرجل الأبيض لم يكن فوق البشر. في ساحة المعركة، أصيب بالذعر الشديد، ونزف، ومات مثل الأفارقة. ثالثاً، أدرك الأفارقة أنهم يستطيعون تحدي الأوروبيين في الكفاح المسلح في سبيل البحث عن الحرية لأنهم خاطروا بحياتهم خلال الحروب العالمية للدفاع عن الحرية الأوروبية. الاعتراف بهذه الحقائق الثلاثة التي بدأت – أولا في العقل، ثم في العمل مماأدي الي زوال الاستعمار الكلاسيكي.

وقد وجد الجمهور الأفريقي مصدر إلهام جديد في سماع خطاب الأطفال عن خطاب الحرية والدعوة إلى إنهاء الاستعمار. وليس من المستغرب، أن خطابهم المضاد للاستعمار ركز على تحرير الأرض، أي طرد المستعمر. لم يدعوا هم ولا قادتهم الكثير من التفكير وراء هذا الهدف المحدد والضيق. اتضح أن ما يسمى النخبة المحلية أرادت فقط أن تحل محل الحكام السابقين وحكم بنفس الطريقة، وذلك باستخدام نفس القوانين والمؤسسات. بعد الاستقلال، تحولت الدولة الاستعمارية المعيبة إلى آلة نيوكولونيالية لم تقم فقط بقمع الشعب، بل عملت أيضًا لصالح القوى الاستعمارية السابقة وحلفائها (بالوهان).

وركز عدد من السياسيين والمفكرين الأفارقة الانتباه على الاستعمار الجديد على: الطرق التي يسيطر عليها المستعمرون السابقون (الذين انضمت إليهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) وراء المشهد الاقتصادي والسياسي. وقدموا أيضا أدلة على كيفية استمرار البلدان الأوروبية في نهب الموارد المادية للمستعمرات السابقة وإملاء سياسات معيبة تخدم المصالح الأوروبية. وعلى غرار منظري التبعية سلط على الاستعمار الجديد على أساليب ونتائج الهيمنة الاقتصادية والسياسية الأوروبية في أفريقيا. ومع ذلك، فإن معظم التحليلات ترى أن الاقتصاد هو البنية التحتية للاستعمار الجديد. وبالتالي، لم يناقشوا دور الثقافة في إدامة الاستعمار[١].

[1] Hussein A. Bulhan., Op.cit.

جدول رقم (٢-١): وضع المستعمرات البريطانية في القارة الافريقية

م	الموقع الجغرافي	الدولة	الفترة
١	**الجنوب الافريقي**	جنوب إفريقيا	١٧٩٥م-١٩٦١م
		بوتسوانا	١٨٨٥م – ١٩٦٦ م
		ليسوتو	١٨٦٨ م- ١٩٦٦م
٢	**الشمال إفريقيا:**	مصر	١٨٨٢م – ١٩٥٢م
		السودان	١٨٩٩م-١٩٥٦م
٣	**الغرب إفريقيا :**	سيراليون	١٨٠٨م-١٩٦١م
		زامبيا	١٨٦٣م -١٩٦٥
		غانا	١٨٧٤م -١٩٥٧
		نيجيريا	١٩١٤م-١٩٦٠
٤	**الشرق إفريقيا:**	السيسل	١٨١٠م-١٩٧٦
		.جزر موريس	١٨١٤م-١٩٦٨
		الصومال	١٨٨٤م-١٩٦٠
		تنزانيا	١٨٩٠م -١٩٦١
		اوغندا	١٨٩٤م-١٩٦٢
		كينيا	١٨٩٦م-١٩٦٣

المصدر: لبيب عبد الستار، **أحداث القرن**. دار المشرق، بيروت١٩٨٦ص١٩٨ -٢٠٠

٢-٥ أشكال الاستعمار الفرنسي(الاتحاد الفرنسي ورابطة الشعوب الفرنسية).

أعلن الاتحاد الفرنسي(Union francaise) بموجب دستور ١٩٤٦م.

أ- الاتحاد الفرنسي:

صنف الاتحاد الفرنسي المستعمرات في ثلاث فئات، أولها: الجمهورية الفرنسية ومعها الجزائر كبلد متحد بها، وتتبعها مقاطعات Départementما وراء البحار (غويانا، ريونيون، غوادلوب، المارتنيك)(DOM) وأراضي (territoires) ما وراء البحار(TO)، والفئة الثانية تشمل" الدول الشريكة، أي محميات فيتنام ولاوس وكمبوديا ومراكش وتونس، و الفئة الثانية: المناطق الشريكة: وقوامها التوغو والكاميرون اللتان كانتا تحت الانتداب ثم أصبحتا تحت الوصاية بعد قيام الأمم المتحدة[١].

من خلال توزيع المستعمرات البريطانية و الفرنسية في القارة الإفريقية أن الدولتين كان لهما الحظ الأوفر، كما أنهما سيطرتا على مختلف جهات القارة، الأمر الذي مكنهما من التحكم في طرق المواصلات و نهب ثروات هذه البلدان و استعباد أبنائها.

[١] لبيب عبد الستار، **أحداث القرن.** دار المشرق، بيروت. ١٩٨٦ ص ص ١٩٨ -٢٠٠

جدول رقم (٢-٢): وضع المستعمرات الفرنسية في القارة الأفريقية

الموقع الجغرافي	الدولة	الفترة الاستعمار
الشمال الافريقي	الجزائر	١٨٣٠- ١٩٦٢
	تونس	١٨٨١ – ١٩٥٦
	المغرب	١٩١٢- ١٩٥٦م
الغرب الافريقي	السينغال	١٨١٧-١٩٦٠
	ساحل العاج	(١٨٤٢م- ١٩٦٠م)
	مالي	(١٨٩٣م – ١٩٦٠م)
	البينين	(١٨٩٣م – ١٩٦٠م)
	غينيا	(١٨٩٣م – ١٩٦٠م)
	النيجر	(١٨٩٧م-١٩٦٠م)
	بوركينافاسو	(١٨٩٨م-١٩٦٠م)
	موريطانيا	(١٩٠٢م – ١٩٦٠م)
	الطوغو	(١٩١٩م- ١٩٦٠م)
الشرق الافريقي	جزر موريس	(١٧١٥م – ١٨١٤م)
	جزر القمر	(١٨٤٣م-١٩٧٥م)
	مدغشقر	(١٨٨٣م – ١٩٦٠م)
	جيبوتي	(١٨٨٤م – ١٩٧٧م)
الوسط الافريقي	الغابون	(١٨٣٩م-١٩٦٠م)
	الكونغو	(١٨٩١م-١٩٦٠م)
	جمهورية افريقيا الوسطى	(١٨٩٦م-١٩٦٠م)
	تشاد	(١٨٩٩م-١٩٦٠م)
	الكاميرون	(١٩١٩م – ١٩٦٠م)

المصدر: لبيب عبد الستار، **أحداث القرن . دار المشرق**، بيروت١٩٨٦ص١٩٨ -٢٠٠

- فشل الاتحاد الفرنسي:

اصطدمت هذه المحاولة لإيجاد حل شامل بعراقيل جمة، أبرزها رفض تونس والمغرب الأقصى الانضمام للاتحاد كدول شريكة، ثم "حرب الهند الصينية" وفقد الامتيازات في مدن الهند، فاضطرت فرنسا أن تعيد النظر في تنظيماتها الاستعمارية.

ب-رابطة الشعوب الفرنسية: (Communauté française):

أنشئت بموجب دستور ١٩٥٨م، وهي إطار سياسي يجمع كل المستعمرات الفرنسية(الإفريقية حصريا) التي تتساوى في الحقوق مع الجمهورية الفرنسية، لها حق عقد الاتفاقيات مع بلدان أخرى وبذلك تشكل الرابطة إطارا للتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي عوضاً عن التبعية الاستعمارية.

جدول رقم (٢-٣):المستعمرات الأفريقية قبل وبعد الحرب العالمية الأولي

	القوة الامبراطورية	ما قبل الحرب العالمية الأولي %	ما بعد الحرب العالمية الأولي%
	فرنسا	٣٦	٣٧
	بريطانيا	٣٠	٣٤
	بلجيكا	٨	٨
	المانيا	٨	٠
	ايطاليا	٧	٧
	البرتغال	٧	٧

Source: Khapoya, V. B. (2015). The African Experience. Taylor and Francis.

مؤتمر برلين في الفترة من ١٨٨٤-١٨٨٥ عندما اجتمعت جميع القوى الأوروبية وأفريقيا، مع الاعتراف بنصيب كل منها في القارة. وقد دعا المؤتمر إلى التوصل إلى اتفاق حول الحدود الإمبراطورية لتجنب أي صراع مستقبلي بين القوى الأوروبية. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حُرمت ألمانيا، باعتبارها قوة مهزومة، من جميع ممتلكاتها الاستعمارية، التي تم توزيعها على الحلفاء المنتصرين كأقاليم مشمولة بالثقة تحت نظام تفويض عصبة الأمم. ذهب تنجانيقا (التي هي جزء البر الرئيسي من تنزانيا) إلى بريطانيا. رواندا وبوروندي، التي شكلت مع تنجانيقا ما كان يسمى آنذاك بأفريقيا الشرقية الألمانية، ذهبت إلى بلجيكا. وانقسمت الكاميرون إلى قسمين، جزء صغير جنوبي غربي يذهب إلى بريطانيا والباقي إلى فرنسا. تم تعيين ناميبيا، التي كانت تعرف آنذاك باسم جنوب غرب أفريقيا، إلى جنوب إفريقيا كنوع من الجوائز لجنوب إفريقيا التي قاتلت في الحرب إلى جانب قوى الحلفاء. أصبحت توغو، التي كانت تُدعى توغو لاند آنذاك، منطقة ثقة فرنسية، ولكن ذهب قطعة صغيرة على طول حدودها الغربية إلى بريطانيا التي حكمتها مع غانا[1].

٢-٦ دوافع الدول المستأجرة في أفريقيا

٢-٦-١ الهجوم على أوضاع الفقر والكوارث البيئية في القارة الأفريقية:

يدعى الإنسانيون القادمون للاستئجار في أفريقيا أن الهدف من المجيء والاستثمار في زراعة الأراضي هو الهجوم على الجوع وسوء التغذية في أكثر المناطق فقراً في أفريقيا ودعم التنمية الزراعية وتحديث قطاع إنتاج الغذاء. لكن دافع الإنسانية هذا يأتي في مرتبة متأخرة.

٢-٦-٢ تحقيق الأمن الغذائي للدول المستأجرة:

تهدف معظم الدول القادمة للاستئجار إلى حماية مواردها المائية التي تتعرض للنضوب وتسارع أجل النفاذية. وتتصف بعض الدول القادمة بيئاتها بأنها بيئات قاحلة تعاني من ندرة المطر وشحة المياه مثل

(1) Khapoya, V. B. (2015). *The African Experience*. Taylor and Francis.

السعودية والإمارات وقطر. وبعضها الآخر يعاني من قلة الأراضي السهلة والمنبسطة كما في الصين. وفريق آخر يتصف بندرة الأراضي القابلة للزراعة كما في المملكة المتحدة. وكل الدول القادمة إلى أفريقيا تتحوط ضد انفجار أزمات الغذاء العالمية في المستقبل وترغب في تأمين احتياجاتها الغذائية بشكل كافي ومباشر دون خدمات الوسطاء في خفض أسعارها بشكل ملموس؛ وبالتالي تحقيق أمنها الغذائي وسد العجز الغذائي.

وأدت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ إلى ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية حيث ارتفع سعر الأرز بنسبة ٢١٧%، والقمح بنسبة ١٣٦%، والذرة بنسبة ١٢٥%، وفقاً لبيانات البنك الدولي، وهو ما دفع بالعديد من الدول المتقدمة والغنية لأن تضع هدف الأمن الغذائي في مقدمة أهدافها الوطنية بما في ذلك الدول الأوروبية والدول النفطية العربية ودول شرق آسيا مثل الصين وكوريا الجنوبية.

ويتسبب ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي ونقص المياه وارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وزيادة الطلب على الغذاء في اندفاع الدول والشركات متعددة الجنسية لاستئجار الأراضي في أفريقيا من أجل زراعة المحاصيل الغذائية وغيرها بغرض تصديرها إلى الخارج.

٢-٦-٣ <u>دول أفريقيا مصدر غنى بإنتاج المعادن النفيسة والمعادن:</u>

تُعد الدول الأفريقية من أغنى دول العالم بالمعادن النفيسة كالذهب والبلاتينيوم والألماس كما هو الحال مع جنوب أفريقيا والكونغو والسودان والقصدير والنحاس والفوسفات كما هو الحال مع تنزانيا.

وتضم مجموعة الدول الأفريقية الغنية بالمعادن التي يزيد معدل النمو الاقتصادي بها من ٣.٣ عام ٢٠٢٤ إلى ٣.٩ عام ٢٠١٥ إلى الزيادة في الاستثمارات والاكتشافات الجديدة من المعادن كما هو الحال في انجولا (الفحم) بتسوانا (النحاس والفحم والماس) وغانا ونيجيريا (الذهب) وناميبيا (اليورانيوم والماس) سيراليون (الحديد والماس) وزامبيا (النحاس)[١].

٢-٦-٤ <u>تنمية السوق الخارجية والبحث عن منافذ للمنتجات الصناعية في الأسواق الأفريقية:</u>

وينطبق هذا بشكل خاص على الصين وكوريا الجنوبية التي تتدفق منتجاتها النسيجية والملابس على البلاد الأفريقية، التي انفتحت أسواقها أمام صادرات الدول الآسيوية النسيجية وكذا في مجال المنتجات الالكترونية المنزلية والأخشاب الحبيبية. ومن نتائج ذلك هددت الصادرات العينية من المنسوجات التي تعتبر إحدى السلع الرئيسية التي تصدرها الأخيرة إلى أفريقيا، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد الأمر للإضرار بالصادرات الأفريقية من المنسوجات إلى الأسواق الخارجية[٢].

---

[١] معهد البحوث والدراسات الأفريقية (ج القاهرة)، **<u>التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠١٤/٢٠١٥</u>**، (الاصدار العاشر)، الجيزة: ٢٠١٧، ص٢٣٩.

[٢] معهد البحوث والدراسات الأفريقية (ج القاهرة)، **<u>التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، الجيزة، ٢٠٠٥م.</u>**

٢-٦-٥ محاربة الإرهاب والتطرف عن طريق التنمية:

أفريقيا الغنية بمواردها الطبيعية وثرواتها قارة موبوءة بالإرهاب والصراعات العرقية. مما تسبب في تراجع التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي، كما تقوم الحروب الأهلية والقبلية بدور مدمر في إشاعة الخوف والخراب وحرق الأرض وتدمير البنى التحتية وتعطيل أنشطة الحياة والإنتاج مما يفتح الباب على مصراعيه لتوقف كل أسباب الرزق وكسب العيش وتفشي الفقر والموت. ويضاف إلى ذلك انتشار الإرهاب المسلح والأصولية المتطرفة كما هو الحال في الصومال ونيجيريا ما انتج عنه تدفق ألوف اللاجئين من النساء والرجال والأطفال وخطف الفتيات والاغتصاب الجنسي الجماعي وحرق الأراضي (كما يبين الجدول رقم ٢-٤)

جدول رقم (٢-٤): أشهر الصراعات العرقية والمسلحة في أفريقيا

البلد	اسم الصراع
المغرب/الجزائر/إقليم الصحراء	**إقليم الصحراء الغربية بالمغرب العربي**
ليبيا	**الحرب بين جماعات المعارضة التي تغذيها أطراف خارجية ونزاعات قبلية والجماعات المتطرفة مثل أنصار الشريعة وداعش***
جنوب السودان	**الصراع في جنوب السودان بين النخب السياسية**
الصومال	**الصراع في الصومال وتداعياته في كينيا وإثيوبيا. وأزمة اللاجئين الصوماليين والإرهاب في البلد.**
نيجيريا	**جماعة بوكو حرام والعناصر الإرهابية**

المصدر:معهد البحوث والدراسات الأفريقية (ج القاهرة)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠١٤/٢٠١٥**، (الاصدار العاشر)، الجيزة: ٢٠١٧.

وتتسبب التهديدات الأمنية في إشاعة عدم الاستقرار السياسي وفعالية ديناميات التغيير التنموي في زيادة عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة (حالة الصومال) وتفشى حرب العصابات وزيادة عدد القتلى الذين يلقون حتفهم كل يوم بسبب التفجيرات الإرهابية. وهنا تبحث الدول القادمة للاستثمار في مصادر التهديد الأمني وللاستقرار السياسي في الدول الأفريقية الذى يهدد التنمية والتقدم ويجعلها تحجم عن الاستثمار الفعال والمسئول الذى يؤدى إلى نجاح النمو الاحتوائي لهذه الدول. مالم تفعله الدول القادمة إلى أفريقيا للاستثمار الزراعي هو تحديد مستوى التهديدات الأمنية وحجمها للبلاد التي تعانى من الإرهاب والصراعات والفقر وغياب العدالة الاجتماعية والدكتاتوريات لتحديد التدخلات ونزع التهديدات.

٢-٦-٦ شحة موارد المياه وقحالة المناخ في بعض الدول المستأجرة:

تم زحف الصحراء وكثبان الرمال على المساحات الزراعية وتعاقب موجات الجفاف واعتمادها كنتيجة على تحلية مياه البحر للوفاء باحتياجاتها الزراعية والصناعية والمنزلية. أما الدول الصناعية القادمة فتهتم بالقدرة المحتملة العالية للأراضي القابلة للزراعة في أفريقيا.

٢-٦-٧ <u>التحول العالمي باتجاه الوقود الحيوي</u> Biofuel كان إنتاج الإيثانول من المحاصيل السكرية وبخاصة قصب السكر سبباً في اتجاه المستأجرين الأوروبيين صوب البلاد الأفريقية لزراعة المحاصيل السكرية وزراعات قصب السكر لإنتاج الإيثانول كما فعلت شركة الاكس لإنتاج الطاقة الحيوية Addax Bioenergy (مقرها جنيف) لزراعة ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي في سيراليون (غرب قارة أفريقيا) بقصب السكر لإنتاج الميثانول.

٢-٦-٨ <u>نزاعات الشرق الأوسط والصومال</u> على سبيل المثال تسببت هذه النزاعات في تراجع إنتاج بعض المنتجات الغذائية والزراعية التي كانت تنتجها هذه البلاد وتمد بها بعض الدول العربية.

٢-٦-٩ <u>الدول الأفريقية تمتلك أكبر طاقة محتملة من الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي الطبيعية</u>:

تتميز القارة الأفريقية بإمكانيات زراعية هائلة من حيث التربة والموارد المائية تؤهلها لأن تكون مائدة الغذاء العالمي بامتياز، فأفريقيا بتربتها الغنية وأراضها البكر التي لم تستزرع بعد ومصادر مياهها المتجددة وأمطارها الغزيرة وتركيبتها الاجتماعية غير المعقدة والتي لم تتجذر فيها الرأسمالية المتوحشة بعد، يمكن أن تقدم الحل لأزمة غذائية عالمية بدأت تلوح معالمها في الأفق تنذر بجوع يتهدد مئات الملايين من البشر في مختلف قارات العالم حتى القارات المتقدمة صناعياً.

تتمتع القارة الأفريقية بمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وكذلك بمواسم زراعية متنوعة، وتقدر الأراضي الزراعية ذات الإمكانيات الإنتاجية المرتفعة بحوالي ٢.٤ مليون كم٢، مثلت ٨% من مساحة القارة، والبالغة ٣٠.٢ مليون كم٢، منها ٠.٧ مليون كم٢ أراضي ذات إمكانيات ممتازة تتركز في الهضبة الإثيوبية ودلتا نهر النيل، و ١.٧ مليون كم٢ ذات إمكانيات جيدة وتتركز في وسط وجنوب شرق القارة وفي بعض مناطق الغرب. وتصلح هذه الأراضي لإقامة زراعات استوائية معيشية أو مروية مع تربية الماشية، وكذلك زراعات نقدية (نخيل الزيت والقطن والكاكاو والفول السوداني والقوة والتبغ) وزراعات الحبوب وأشجار مثمرة.

أما الأراضي ذات الإمكانيات الإنتاجية الجيدة فتشكل نسبة ٣٥% من مساحة القارة وتقدر مساحتها بحوالي ١٢.٩ مليون كم٢. وتتوزع بين الشريط الساحلي لشمال القارة ووسطها وجنوبها الشرقي، منها ٠.٧ مليون كم٢ أراضي ذات إمكانيات جيدة، و ١.٦ مليون كم٢ ذات إمكانيات متوسطة إلى جيدة، و٨.٢ مليون كم٢ ذات إمكانيات جيدة نسبياً، وتصلح هذه الأراضي لإقامة زراعات مروية وأشجار مثمرة، وزراعات نقدية (نخيل الزيت وقطن وكاكاو وفول سوداني)، كما تصلح كمراعي للمواشي. وتبلغ نسبة الأراضي ذات الإمكانيات الإنتاجية المتوسطة ١٧% من مساحة القارة بمساحة تقدر بحوالي ١.٧ مليون كم٢، وتصلح هذه الأراضي لزراعة الأشجار المثمرة، وزراعات مروية(خضروات)، زراعات معيشية (شوفان وذرة)، وزراعات نقدية (فول سوداني وقطن)، وتربية ماشية. وتبلغ مساحة الأراضي ذات

الإمكانيات الإنتاجية الضعيفة في مجال الغذاء ٢.٧ مليون كم٢ وهي تصلح كمراعي للإبل والماعز. وتوفر فرص الاستثمار في أنشطة الإنتاج الحيواني واللحوم ومنتجات الألبان عالية الجودة.

٢-٧ المخاطر المحتملة التي تواجه الدول المستأجرة:

١- القدوم للاستثمار الزراعي في أفريقيا واستئجار الأراضي لا يعنى أن الطريق ممهد أمام القادمين. لكن أن الاستثمار الزراعي في البلاد الأفريقية لا يفضى بنتائج ايجابية للسكان الفقراء المتضررين فعادة ما يخلق هذا بيئة محفوفة بالمخاطر أمام المستثمرين، ويستدعى هذا ضرورة قيام هؤلاء بتقدير المخاطر والتهديدات التي يواجهها المستثمرون في قطاعات الزراعة والغذاء في أفريقيا.

٢- تركز السلطة السياسية في أيدى قليلة في الدول الأفريقية وأحياناً ما تكون قابلة للفساد والرشوة.

٣- أحياناً ما تكون الشركات المستثمرة مسئولة عن الآثار السلبية المترتبة على نشاطاتهم على الصعيدين البيئي والاجتماعي، ومن ثم لابد من وضع ضوابط رقابية لهذا الأمر.

٤- تأجيج الصراع على المياه وزيادة شحتها فضمن دول أفريقيا الأكثر بيعاً وتأجيراً لأراضيها تأتي إثيوبيا، وتليها دولة السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون وغينيا وزامبيا وكينيا وتنزانيا وموزمبيق. وليس من قبيل الصدف أن تكون إثيوبيا والسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا ضمن دول حوض نهر النيل. وقد يكون ذلك مصدراً لتأجيج صراعات المياه في المستقبل بسبب تكثيف الإنتاج الزراعي والغذائي في هذه البلاد التي تحظى باهتمام جاذب للاستثمارات الزراعية الدولية وشراء الأراضي مما قد يؤدى إلى تحويل وجهة المياه وشرايينها الرئيسية في هذه البلاد ومن ثم اطلاق زناد النزاعات على المياه.

٢-٨ دوافع الدول المؤجرة:

٢-٨-١ جلب الاستثمارات التي تأتى بمنافع اقتصادية للبلاد بصورة إجمالية:

أثبتت الدراسات والتقارير أن الاستثمارات القائمة على الأراضي وغير المنظمة إلى حد بعيد في المناطق المختلفة (مناطق المرتفعات ومناطق المنخفضات في إثيوبيا مثلاً) تحقق قدراً ضئيلاً من العائدات للاقتصاد المحلى أو الوطني وتؤثر سلباً على المجتمعات المحلية. وتوضح التقارير أن الحكومات في الدول المؤجرة لا تظهر قدرة لضمان ألا يتضرر الناس من مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الزراعة. بل تبادر الحكومة إلى ترحيل السكان المحليين من أراضيهم في خطوة استباقية قبل قدوم المستثمرين. وهنا يتعين على المستثمرين بذل المزيد من الجهد لتحقيق نتائج تنموية من أجل التخفيف من

احتمال نتائج سلبية على نطاق واسع وليس بإمكان المستثمرين أن يعتمدوا على الحكومة الإثيوبية لحماية مشاريعهم الاستثمارية من المخاطر المحلية[1].

٢-٨-٢ التخفيف من عبء الديون:

ارتفعت أعباء خدمة الديون القائم في ذمة الدول الأفريقية المقترضة كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية خلال الأعوام الأخيرة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتعود الزيادة في تصاعد مديونية أفريقيا إلى لجوء كثير من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي وإلى تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذا الدين مقابل الدولار الأمريكي.

لكن البيانات الصادرة عن أعباء وخدمة الدين للدول الأفريقية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية ومنها الدول قليلة المديونية وعالية المديونية تزيد ولا تنقص على عكس المتوقع نتيجة تدفق الاستثمارات الزراعية، كما يوضحها الجدول رقم (٢-٥).

٢-٨-٣ ضعف المدخرات الوطنيةوالعجز الدائم في الموازين التجارية للدول الأفريقية المؤجرة بالتوازي مع ضعف قدرتها التمويلية على النشاط الاستثماري بوجه عام والزراعي بوجه خاص (حيث تكون فترة استرداد رأس المال في المشروعات الزراعية طويلة). ومن ثم تلجأ الدول المؤجرة إلى تأجير الأراضي لعقود طويلة لمنح المستأجرين ضمانات مشجعة لدعم البنية التحتية للمشروعات الزراعية في مجال تشييد الطرق وتبطين قنوات الري وطرق الري المناسبة.

٢-٨-٤ وفرة أراضي المراعي الخضراء في الدول المؤجرة:

على نقيض الدول الغنية التي تفتقر إلى أراضي المراعي بل وتعاني من موجات الجفاف وتدهور المراعي. وذلك بغرض إنتاج لحوم الأبقار عالية الجودة التي توافق أذواق المستهلكين في الدول الغنية والأوروبية ووفاء بأنماط الاستهلاك في الدول ذات الدخل المرتفع من الأغذية الغنية بالبروتين.

٢-٨-٥ تحسين أوضاع المزارع ذات السعة الصغيرة:

تتصف الزراعة في معظم الدول الأفريقية بصغر حجم المخرجات ويعوق هذا تبني التقنيات الحديثة للإنتاج الزراعي وتطبيق المكينة الزراعية الموفرة للوقت والمجهود البشري وتزيد العائد. والميكنة الزراعية التي يوفرها القادمون للاستثمار الزراعي يمكن أن تلعب دوراً دراماياً في زيادة الإنتاج وتوفير ساعات العمل للمزارع. ولكن صغر الحيازات المزرعية في بلاد أفريقيا ومصر مع محدودية رأس المال العامل ووفرة

[1] جامعة جورج تاون، كلية الشئون الدولية (جامعة قطر)، استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج: حالة إثيوبيا، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة قطر، ٢٠١٤، ص ص ٣٣-٣٥.

جدول رقم (٢-٥): الأهمية النسبية لإجمالي خدمة الديون كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية والخدمات والدخل كمتوسط للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦م.

م	الدولة	المتوسط	م	الدولة	المتوسط
١	أنغولا	١٧.٥٢	٢١	مالي	٣.٨١
٢	بوروندي	١٤.٤٨	٢٢	موزامبيق	٨.٩١
٣	بنن	٣.٢٤	٢٣	موريتانيا	١١.٧٢
٤	بوركينا فاسو	٣.٨٤	٢٤	موريشيوس	٢٤.٦٥
٥	بوتسوانا	١.٨٩	٢٥	ملاوي	٤.٤٢
٦	كوت ديفوار	٦.٦٠	٢٦	النيجر	٥.٣٥
٧	الكاميرون	٥.٨٤	٢٧	نيجيريا	٤.٨٣
٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣.٧٢	٢٨	بابوا غينيا الجديدة	٢٤.٤٧
٩	الرأس الأخضر	٥.٥٩	٢٩	رواندا	٦.٥٥
١٠	الجزائر	١.٠٦	٣٠	السودان	٧.١٠
١١	جمهورية مصر العربية	١٣.٨٢	٣١	السنغال	٩.٥٩
١٢	إثيوبيا	١٦.٧٦	٣٢	سيراليون	٥.٢١
١٣	غانا	٧.٣٩	٣٣	سان تومي وبرينسيبي	٦.٣٦
١٤	غينيا	٣.٧٨	٣٤	توغو	٣.٠٦
١٥	غامبيا	١٥.٦٩	٣٥	تنزانيا	٣.٩٢
١٦	غينيا-بيساو	٤.٤٢	٣٦	أوغندا	٨.٤٠
١٧	كينيا	١٠.١٦	٣٧	جنوب أفريقيا	٩.١٨
١٨	ليبيريا	٤.٥٢	٣٨	زامبيا	٦.٠٥٥
١٩	ليسوتو	٣.٦٨	٣٩	زمبابوي	١٢.٥٧
٢٠	مدغشقر	٣.٥٩			

Source: World bank, Saudi Arabia (http//data.worldbank.org/indicator).

الأيدي العاملة التي لا تناسب قاعدة الموارد الطبيعية واستخدامها الكفء هو الذى يتسبب في كل صور البطالة الريفية، وإذا استبعدت المرأة الريفية في العمل فإن من شأن هذا أن يفاقم وضع البطالة الريفية.

وتعتقد الدول المؤجرة أن تقديم سلالات البذور المحسنة ومستلزمات الإنتاج (الأسمدة، المكافحة المتكاملة للآفات، الخدمات البيطرية)، سوف تزيد كثيراً من الإنتاج الزراعي والغذائي وتحسن دخول المزارعين الفقراء.

٢-٨-٦ نقل الزراعة الأفريقية من التخصص ومن المحاصيل النقدية الأحادية إلى التنوع[١]

كان المستعمر الأوروبي هو أول من قضى على التنوع المحصولى والغذائي لدي الشعوب التي استعمرها. زراعة القطن وصناعة النسيج في مصر والسودان، والكاكاو في غانا وغيرها من المحاصيل النقدية Cash Crop التي حولت الدول الأفريقية إلى اقتصاديات أحادية كثيراً ما تتعرض للتقلبات في السوق العالمية مسببة خسائر قومية كبيرة. مثل قصب السكر والبن والفول السوداني وزيت النخيل والشاي والأخشاب.

٢-٨-٧ التحوط للمستقبل بشراء الأراضي لزراعتها بالحبوب:

دفع سوء الأحوال في عدد من كبار الدول المنتجة للغذاء في أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وآسيا، والاستخدام المتصاعد للأراضي في زراعة المحاصيل المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي إلى جانب القيود على الصادرات من جانب بعض الدول إلى لجوء بعض دول الخليج لاستثمارات مليارات الدولارات لضمان امدادات الغذاء.

(1) United Nations Research In stature of Social studies, Institutional Monocoopping and Monotasking in Arica, Genera, July 2009.

الفصل الثالث

حالات دراسية دولية لاستئجار الأراضي في أفريقيا

٣-١ تمهيد:

بدأت صفقات الأراضي في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠[١]، حيث يبلغ حجم الأراضي الصالحة للزراعة في القارة الافريقية اكثر من ٦٠% من إجمالي الأراضي حول العالم، وتشكل الأراضي الزراعية حوالي ٣٥% من إجمالي مساحة القارة[٢]، حيث تتمتع القارة بنوعيات مختلفة من التربة الغنية، وبمواسم زراعية متنوعة، وبالرغم من المساحات الهائلة من الأراضي الزراعة، وجودة الأراضي الزراعية إلا أن أفريقيا لا تحقق سوى ٢٥% من استهلاكها الزراعي، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها سوء توزيع الأراضي، وكذلك صعوبة الحصول على التمويل اللازم للنشاط الزراعي، كما أن حجم الإنفاق على قطاع الزراعة قليل جداً في القارة الافريقية، مما اضطر أغلب الدول الأفريقية لعقد هذه الصفقات مع المستثمرين من الدول المختلفة، لتغلب علي هذه المشكلات في قطاع الزراعة.

وكانت المملكة العربية السعودية والهند والصين من أوائل الدول في ابرام تلك العقود في القارة الأفريقية، ووصل حجم صفقات الأراضي في القارة الأفريقية حتي نهاية عام ٢٠١٧م، حوالي٦.٢٥[٣] مليون هكتار تقريباً خلال تلك المدة، بما يقرب من حوالي ٥٨٩[٤] عقد بين الدول المستأجرة والدول الأفريقية، وهذه العقود تغطي حوالي ٥٣ دولة أفريقية، منها حوالي ٢٦ عقد من هذه العقود عبارة عن عقود شراء مباشر بنسبة ٤% من إجمالي العقود[٥]، وباقي العقود تأجير وحق امتياز، كما بلغت عدد الدول المستأجرة حوالي ٤٤ دولة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول المستأجرة استحواذاً علي أراضي من حيث المساحة، حيث بلغت مساحة تلك الأراضي حوالي ٥.٦ مليون هكتاروتعتبر المملكة المتحدة أكثر الدول المستأجرة استحواذاً علي عدد العقود، حيث بلغت عدد العقود من القارة الأفريقية للمملكة المتحدة ٥٣ عقد من الملاحظ أن دوافع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دوافع سياسية، حيث أنها تسعي للسيطرة علي أكبر مساحة، وتغطي أكبر عدد من العقود من خلال تلك الصفقات (لاحظ شكل رقم ٣-١).

---

[١] قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

[2] FAO. African Economic Integration and Food Security

[٣] قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

[4] **Ibid**.

[5] عقود الشراء المباشر تتركز في دول (اثيوبيا وبنين وزامبيا وزيمبابوي وأوغندا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا وتونس وسوازيلاند وبوتسوانا وبوركينا فاسو).

شكل رقم (٣-١): الأهمية النسبية لأكبر ١٠ دول استحواذاً علي مساحات الأراضي في أفريقيا

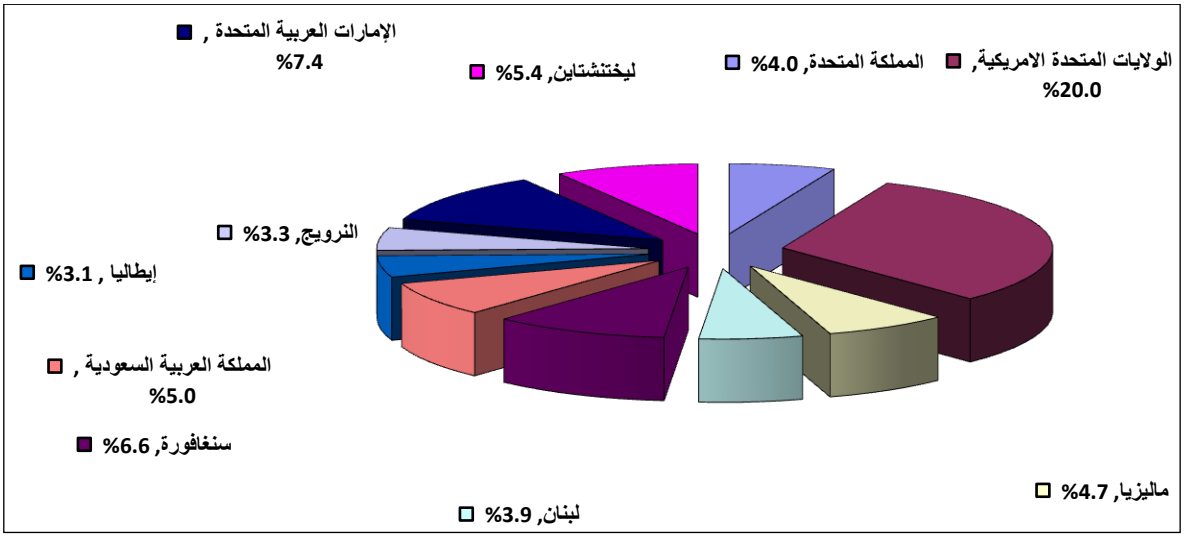

المصدر : قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

من خلال ذلك يعرض هذا الفصل تجارب بعض الدول المستأجرة من حيث:

أ- الهيكل الاقتصادي لها.

ب-استراتيجية التنمية الزراعية التي تتبناها هذه الدولة.

جـ- دوافعها والدروس المستفادة منها في استئجار الأراضي الأفريقية، وهذه الدول وهي:

- الإمارات العربية المتحدة.
- المملكة العربية السعودية.
- المملكة المتحدة.
- الصين.
- الهند.

٣-٢ دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣-٢-١ هيكل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة:

تقع الإمارات العربية المتحدة في غرب آسيا، على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، حيث يحدها غرباً المملكة العربية السعودية وشرقاً وجنوباً سلطنة عمان وشمالاً قطر[١]، وتبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة ٧٥.٥٨١ كيلومتر مربع، تنتمي الإمارات العربية المتحدة للدولالأعلى دخلاً بين دول

[1] محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠، الطبعة الأولى.

العالم، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد بها ٤٧.٥ ألف دولاراً كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧[١] (انظر الجدول رقم ٣-١).

جدول رقم (٣-١): بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٤	٢٠١٥-٢٠١٧
إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) بالمليار	٢٠٨.٩٤	٢٤٤.٠٤	٢٩٩.٠١	٢٩٥.٥١	٣٤١.١٠	٣٧٥.٠٤
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) بألاف	٦١.٢١	٥٩.٠٩	٤٩.٨٤	٣٦.٠٧	٣٧.٩٢	٤٠.٧١
إجمالي الواردات الكلية بالأسعار الجارية (بالمليار دولار أمريكي)	٣٨.٣٢	٦٩.٦٠	١٣٦.٥٢	١٧٢.٦٧	٢٣٨.٣٣	٢٢٧.٥٠
واردات المواد الغذائية بالمليار دولار	٤.١٨	٤.٩٧	٨.٩٢	–	١٧.١٨	–
الأهمية النسبية لواردات الغذاء	١٠.٩٠	٧.١٤	٦.٥٣	–	٧.٢١	–
عدد السكان بالمليون	٣.٣٣	٤.١٤	٦.٠٦	٨.٢٠	٨.٩٩	٩.٢٧
إجمالي الصادرات بما فيها الوقود بالأسعار الجارية (بالمليار دولار أمريكي)	٥٠.١٤	٩١.٨١	١٨٧.٨١	٢٣٦.٠٠	٣٦٧.٦٧	٢٦٨.٤٥
إجمالي الصادرات بدون الوقود بالأسعار الجارية (بالمليار دولار أمريكي)	٣١.٠٢	٥٣.٠٦	١٢٢.٢٣	–	١٨٠.٨١	–
الأهمية النسبية للصادرات السلعية من إجمالي الصادرات	٦١.٨٨	٥٧.٧٩	٦٥.٠٨	–	٤٩.١٨	–

Source: World Bank, ARE (http//data.worldbank.org/indicator

٣-٢-١-١ <u>هيكل السكان والعمالة:</u> بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ٩.٣ مليون نسمه[٢]، بمتوسط معدل زيادة سكانية سنوية ١.٣%، وبلغت أعداد القوي العاملة ٦.٤ مليون طبقا لبيانات عام ٢٠١٧م[٣].

٣-٢-١-٢ <u>هيكل الإنتاج والصادرات والواردات</u>: بلغ الناتج المحلى الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٣٧٨.٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠)، ويشكل قطاع الزراعة نسبة ٠.٦% وقطاع الصناعة ٥٣.٤% والخدمات (التجارة والنقل والتخزين والمواصلات) ٤٦%

---

[١] تم تحديد بداية الفترة الزمنية منذ عام ٢٠٠٠ و ذلك لبداية تنفيذ عقود صفقات الأراضي في القارة الأفريقية منذ ذلك التاريخ، وذلك طبقا للبيانات المتاحة في: http://landportal.info/landmatrix

[٢] أعداد المقيمين بالدولة دون النظر إلي الجنسية لأننا بصدد التركيز علي الأمن الغذائي للدولة راجع:

[3] World bank, ARE (http//data.worldbank.org/indicator)

من الناتج المحلى الإجمالي، ويعتبر البترول ومنتجاته والبلح والسمكأهم صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعتبر الأغذية والبضائع الاستهلاكية أهم وارداتها[١]، ويشكل الغذاء المستورد حوالي ١٠% من احتياجات الدولة، ومن المتوقع زيادة استيراد الغذاء بنسبة ٣٥.٩% ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩م، حسب توقعات وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات فإن قيمة الغذاء المستورد قد تصل الى ٤٠ مليار دولار سنوياً في السنوات العشر القادمة، مقارنة بقيمة ١٧ مليار دولار في عام٢٠١٤[٢] ، وتمثل نسبة واردات المواد الغذائية من إجمالي الواردات ٧.٥%[٣].

٣-٢-٢ أهم أهداف التنمية الزراعية ضمن استراتيجية التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة[٤]:

تتركز الزراعة في دولة الأمارات العربية المتحدة في مناطق: رأس الخيمة، والفجيرة والعين، وفي بعض الواحات، مثل واحة ليوا ولكن تواجه عملية الزراعة بعض المشاكل في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل: ندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وملوحة التربة، والظروف البيئية الصعبة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والآفات الزراعية[٥]. وقد تطور قطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأصبح نشاطاً اقتصادياً يعتمد على استخدام أحدث التقنيات، وتعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الدولة علي:

- تحقيق الأمن الغذائي: وذلك من خلال الإشراف على إنشاء وإدارة مخزون احتياطي من الغذاء بالتعاون مع شركاء الامن الغذائي من القطاع الخاص، ومتابعة وتحليل تطورات أسواق الغذاء المحلية والاقليمية والعالمية[٦]، حيث اصبحت دولة الإمارات تحتل المرتبة ٢٣ من حيث مؤشر الامن الغذائي[٧].
- قامت دولة الإمارات بتعزيز استخدام وتركيب نظم الري الحديثة لاستبدال طريقة الري بالغمر، وذلك لأن دولة الإمارات العربية المتحدة، إمكانياتها محدودة لتحقيق التنمية الزراعية، حيث أن أكثر من ٨٠% من الأراضي هي أراضي صحراوية، ولا توجد موارد مياه سطحية مستمرة، والأمطار ضئيلة ومتذبذبة، لذا اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة لاختيار نظم ري ملائمة وحديثة بدلاً من طريقة الري بالغمر، ووفرت نظم الري الحديثة نحو ٦٠ % من مياه الري، مع العلم أن المصدر الرئيسي

---

[١] محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، القاهرة، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٠، الطبعة الأولى.

[٢] خولة الحناوي، **استراتيجية الامن الغذائي**، أبوظبي، مركز الأمن الغذائي، ٢٠١٦.

[3] World Bankwebsite, ARE (http//data.worldbank.org/indicator)

[٤] موقع رؤية الامارات ٢٠٢١, www.vision2021.ae/ar/our-vision

[٥] البوابة الرسمية لحكومة الامارات المتحدة-ttps://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/agriculture-sector

[٦] خولة الحناوي، مرجع سبق ذكره.

[٧] موقع (www.eiu.com/home.aspx) The Economist intelligence Unit

للمياه لأغراض الإنتاج الزراعي هي المياه الجوفية (مصادر غير متجددة)، وقد أدى التوسع في الري مع انخفاض هطول الأمطار، الي نقص شديد في مخزون المياه الجوفية.

- رفع عدد المزارع المخصصة للزراعة والإنتاج الحيواني.
- الاهتمام بالتصنيع الغذائي.

٣-٢-٣ دولة الإمارات العربية المتحدة وصفقات الأراضي في القارة الأفريقية:

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في عقد صفقات الأراضي مع الدول الأفريقية، بداية من عام ٢٠٠١ عن طريق مشروع زايد الخير في دولة السودان، حيث بلغت حجم الصفقات التي عقدتها دولة الإمارات العربية المتحدة، للاستحواذ علي الأراضي الزراعية في إفريقيا حوالي ٢ مليون هكتار[١]، تحتل بها المرتبة الثانية علي مستوي الدول المستثمرة في الأراضي في أفريقيا (انظر الشكل رقم ٣-١)، بحوالي ١٧ عقد احتلت بها المركز الخامس علي مستوي عدد الدول المستأجرة فيها من الدول الأفريقية (انظر الشكل رقم ٣-١)، وأهم تلك الدول الأفريقية:

- جنوب السودان[٢] (مناطق بيبوروكابيتو)، حوالي ١.٦٨ مليون هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الشعير والبرسيم والفاكهة والخضراوات ونشاط الرعي.
- مصر[٣] (مناطق توشكي وشرق العوينات والصالحية والنيل)، حوالي ١١٥.٢٩٧ هكتار، واهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الذرة والبرسيم والفاكهة والقمح والبطاطا والمانجو.
- السودان[٤] (مناطق الضبعة وأم درمان وكردفان والنيل والنيل الأزرق)، حوالي ١٠٣.٨٥٩ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الذرة والشعير وعباد الشمس والقطن وقصب السكر والقمح.
- سيراليون[٥] (منطقة يوني) حوالي ٢١.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي الأراضي هي: أكاسيا، الأوكالبتوس، خشب الساج بغرض توفير الخشب والألياف.
- الكونغو[٦] (منطقة أكو) حوالي ١٩.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: قصب السكر.

---

[١] إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

[٢] المستثمرين: عين الحياة البرية الوطنية.

[٣] المستثمرين: شركة جنان للاستثمار وشركة الظاهرة الزراعية.

[٤] المستثمرين: شركة جنان للاستثمار وشركة الظاهرة الزراعية وزايد الخير وصندوق أبوظبي للتنمية.

[٥] المستثمرين:شركة ميرو للغابات.

[٦] المستثمرين: شركة ميرو للغابات.

- وغانا[1] (منطقة اجوجو) حوالي ٥.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: أكاسيا، الأوكالبتوس، خشب الساج بغرض توفير الخشب والألياف.

٣-٢-٤ دوافع دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد صفقات الأراضي في أفريقيا:

علي الرغم من انتهاج دولة الإمارات العربية المتحدة سبل التقنية الحديثة في الزراعة، من تعزيز استخدام نظم الري الحديثة للحفاظ علي المياه، وزيادة المزارع، والإنتاج الحيواني، ألا أن هناك تحديات أمام دولة الإمارات تدفعها لعقد صفقات الأراضي مع الدول الأفريقية أهمها[2]:

- ندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة وملوحة التربة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما جعلها تسعي لتنويع مصادر الحصول علي المواد الغذائية الرئيسية، لمجابهة أزمات الغذاء العالمية، والحد من مخاطر تقلبات السوق العالمي من حيث الأسعار، وذلك عن طريق عقد عدد من صفقات الأراضي مع مجموعة متنوعة من الدول الأفريقية، لزراعة السلع الغذائية في تلك الأراضي، وتوريدها إلي دولة الإمارات مرة أخري.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج ومكافحة الآفات الزراعية، يجعل دولة الإمارات تبحث دائما عن توفير مصدر موثوق فيه للحصول علي الغذاء بشكل آمن ودون أزمات، ولتحقيق أغراض الأمن الغذائي، مع انخفاض تكاليف الزراعة في الدول الأفريقية، لخصوبة التربة، وتوفر مصادر عديدة للمياه، وانخفاض المقابل لاستأجر الأراضي الزراعية في الدول الأفريقية، كان سبب رئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عقد صفقات الأراضي.
- الظروف البيئية الصعبة التي تعاني منها دولة الإمارات، جعلها تسعي لتوفير الثروة الحيوانية، عن طريق واردات الماشية من الأراضي المستأجرة، ضمن صفقات الأراضي التي عقدتها دولة الإمارات في القارة الأفريقية.
- خفض قيمة تكلفة الغذاء المستورد، التي قد تصل إلى ٤٠ مليار دولار سنويا في السنوات العشر القادمة، من خلال صفقات الأراضي في القارة الأفريقية.

٣-٢-٥أهم الدروس المستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة في صفقات الأراضي مع الدول الأفريقية:

١- العمل علي إيجاد سبل واضحة، وانتهاج طرق محددة، للحصول علي افضل النتائج في صفقات الأراضي مع الدول الأفريقية، لتحقيق النتائج المنشودة من عقد تلك الصفقات، وهي تحقيق الأمن

---

[1] لمستثمرين: شركة ميرو للغابات.

[2] راجع: جامعة جورج تاون، كلية الشئون الدولية (جامعة قطر)، استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج: حالة إثيوبيا، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة قطر، ٢٠١٤، ص ص ٣٣-٣٥.

الغذائي، وتوفير مصدر موثوق للحصول منه علي المحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية، بمعني اتساق التنفيذ في عقد تلك الصفقات مع المخطط من قبل الدولة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

٢- العمل مع القطاع الخاص، بهدف دمج الأهداف بين الدولة والقطاع الخاص، في صفقات الأراضي،لتحقيقالأغراض المنشودة من عقد تلك الصفقات مع الدول الأفريقية علي مستوي الدولة، بمعني العمل مع القطاع الخاص جنباً إلي جنب، في تحديد الهدف من إبرام عقود الأراضي مع الدول الأفريقية، وتحديد أنواع المحاصيل المنتجة، وتحديد مساحات الأراضي المستأجرة، وحجم الإنتاج المطلوب، مما يفي بأهداف الأمن الغذائي واستراتيجيات التنمية الزراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣- التنسيق بين القطاع الخاص والحكومة لتلاشي تركز الاستثمارات في دول معينة، لتقليل مخاطر الاستثمار، عن طريق تنويع الدول الأفريقية المستثمر فيها من جانب دولة الإمارات.

٣-٣ المملكة العربية السعودية

٣-٣-١ هيكل اقتصاد المملكة العربية السعودية:

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الأحمر، وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالاً الكويت والعراق والأردن، وجنوباً اليمن وسلطنة عمان[١]،تشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بنحو٢ مليون كيلو متر مربع[٢]، تنتمي المملكة العربية السعودية للدول الأعلى دخلاً بين دول العالم، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد بها ١٩٨٨٣ دولاراً كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧[٣].

هيكل السكان والعمالة: بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية حوالي٣٢.٩ مليون نسمه، بمتوسط معدل زيادة سكانية سنوية ٢.٣%، وبلغت أعداد القوي العاملة ١٣.٨ مليون طبقا لبيانات عام ٢٠١٧م[٤].

هيكل الإنتاج و الصادرات و الواردات: بلغ الناتج المحلى الإجمالي للمملكة العربية السعودية ٦٩٠.٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٦ (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠)، ويشكل قطاع الزراعة نسبة

---

[١] محمد الجابري، **مرجع سبق ذكره.**

[٢] الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية:https://www.stats.gov.sa/ar/4025

[٣] تم تحديد بداية الفترة الزمنية منذ عام ٢٠٠٠ وذلك لبداية تنفيذ عقود الأراضي في القارة الأفريقية منذ ذلك التاريخ، وذلك طبقا للبيانات المتاحة في : http://landportal.info/landmatrix, 2018.

[4]World bank, Saudi Arabia (http//data.worldbank.org/indicator.

٢.٣% وقطاع الصناعة ٥٨.٤% والخدمات (التجارة و النقل والتخزين والمواصلات) ٣٩.٣% من الناتج المحلى الإجمالي[١]، ويعتبر البترول ومنتجاته أهم صادرات المملكة العربية السعودية، وتعتبر السيارات

جدول رقم (٣-٢): بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية

السنة	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٤	٢٠١٥-٢٠١٧
إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) بالمليار	٣٧٤.٤٥	٤٣٦.٨٤	٤٩٧.٦٩	٥٤٥.٩٠	٦٤١.٤٢	٦٩٩.٩٢
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) بألاف	١٧.٥٧	١٨.٧٩	١٩.٧٠	١٩.٨٨	٢١.٤٢	٢١.٩٣
إجمالي الواردات الكلية بالأسعار الجارية (بالمليار دولار أمريكي)	٣١.٢٥	٤٩.٥١	٩١.٧٢	١١١.٣٣	١٦٥.٨٦	١٥٥.٢٨
واردات المواد الغذائية بالمليار دولار	٥.٤٤	٧.٩٥	١٢.٧٢	١٧.٣٢	٢٤.١٨	٢١.٨٣
الأهمية النسبية لواردات الغذاء	١٧.٤٤	١٦.٠٧	١٣.٨٧	١٥.٥٦	١٤.٥٨	١٤.٠٦
عدد السكان بالمليون	٢١.٣٢	٢٣.٢٣	٢٥.٢٦	٢٧.٤٤	٢٩.٩٤	٣٢.٢٦
إجمالي الصادرات بما فيها الوقود بالأسعار الجارية (بالمليار دولار أمريكي)	٧٢.٧٠	١٣٣.٣٢	٢٥٢.٧٠	٢٦٩.٣٩	٣٦٨.٨٦	١٩٢.٩٣
إجمالي الصادرات بدون الوقود بالأسعار الجارية (بالمليار دولار أمريكي)	٦٥.٦٨	١٢٠.٢٧	٢٢٩.٦٥	٢٣٧.١٠	٣٢٠.٧٤	١٥١.٢٥
الأهمية النسبية للصادرات السلعية من إجمالي الصادرات	٩٠.٣٤	٩٠.٢١	٩٠.٨٨	٨٨.٠١	٨٦.٩٥	٧٨.٤٠

Source: World bank. Saudi Arabia (http//data.worldbank.org/indicator).

والطائرات والادوية والأرز والشعير واللحوم والتبغ منأهم واردات المملكة[٢]، وتمثل نسبة واردات المواد الغذائية من اجمالي الواردات ١٤%[٣]، ومع النمو السكاني وزيادة الاستهلاك سيزيد الطلب علي السلع الغذائية في المملكة، وتعتمد المملكة على تسع دول فقط في استيراد ٩٠% من وارداتها الغذائية، هي البرازيل والهند وكندا والأرجنتين وأوكرانيا والولايات المتحدة وأستراليا وروسيا والإمارات، حيث يتم استيراد السكر من البرازيل، والذرة من الولايات المتحدة الأميركية، والقمح من كندا والاتحاد الأوروبي، والأرز من الهند، ومن المتوقع أن الاحتياجات المستقبلية من السلع الغذائية سيصل الي ٣.٢ مليون طن من القمح،

---

(1)World bank, Saudi Arabia (http//data.worldbank.org/indicator.

(٢) الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية:https://www.stats.gov.sa/ar/4025

(3) (World bank, Saudi Arabia (http//data.worldbank.org/indicator.

و ١.٣ مليون طن من الأرز، و٧٣٩ ألف طن من السكر، و٦١٣ الف طن من اللحوم الحمراء، و١.٥ مليون طن من لحوم الدواجن، و٤.٣ مليون طن الشعير في المتوسط خلال الاعوام القليلة القادمة.

٣-٣-٢ أهم أهداف التنمية الزراعية ضمن استراتيجية المملكة العربية السعودية للتنمية[١]:

١- المساهمة في تحقيق أمن غذائي شامل مستدام في المملكة من خلال: رفع وعي المواطنين والمقيمين لترشيد استهلاك المياه والاهتمام بالأراضي الزراعية، وتوفير البيانات والخيارات العلمية لمتخذي القرار لتعزيز تحقيق ترشيد استهلاك المياه والأراضي الزراعية، تثقيف المستهلك وتوعيته بمفهوم الأمن الغذائي ومكوناته[٢].

٢- الرصد والسيطرة على انتشار الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والمستوطنة.

٣- الرصد والسيطرة على انتشار الآفات الزراعية العابرة للحدود والمستوطنة.

٤- زيادة الاستفادة من مصادر المياه المتجددة للأغراض الزراعية من خلال: استخدام المياه السطحية المتجددة بشكل فعال، استخدام المياه الجوفية المتجددة بشكل قابل للاستمرار، استخدام مياه البحر المحلاة بشكل مناسب، تحسين استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، الحفاظ على المياه الجوفية، الحفاظ على جودة المياه السطحية والجوفية، التشجيع على الاستخدام الفعال للمياه المحلية، تحسين الوعي للحفاظ على المياه وتعزيز العمل على حمايتها، تحسين استخدام المياه في الزراعة بشكل مناسب من خلال: رفع كفاءة نظم الري من خلال إنتاج وسائل ري حديثة وإعادة تأهيل وسائل الري القديمة، نشر المعرفة بين المزارعين حول استخدام المياه والحفاظ عليها، حظر الاسراف غير المبرر في استخدام المياه في مجال الزراعة[٣].

٥- تطوير نظم مستدامة لإنتاج نباتي وحيواني وسمكي ذو كفاءة عالية ورفع القيمة المضافة للمنتجات المستهدفة لتساهم في تنويع القاعدة الانتاجية للمملكة.

٦- تنمية المنتزهات الوطنية.

٧- تحسين استخدامات وإدارة الاراضي في القطاع الزراعي.

٨- التطوير المؤسسي والخصخصة.

٣-٣-٣ المملكة العربية السعودية و صفقات الأراضي في القارة الأفريقية

بدأت المملكة العربية السعودية في عقد صفقات الأراضي مع الدول الأفريقية، بداية من عام ٢٠٠٠

---

[١] برنامج التحول الوطني ضمن رؤية ٢٠٣٠، المملكة العربية السعودية http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf

[٢] خضر بن حمدان، **الأمن الغذائيوالمائي في المملكة العربية السعودية**، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠١٦

[٣] وزارة المياه والكهرباء، **الخطة الرئيسية لتنمية الموارد المائية المتجددة في المملكة العربية السعودية**، السعودية، شركة يانتشيبو الهندسية المحدودة.

عن طريق مجموعة ميدروك[١] في أثيوبيا، حيث بلغت حجم الصفقات التي عقدتها المملكة العربية السعودية، للاستحواذ علي الأراضي الزراعية في أفريقيا حوالي ١.٣ مليون هكتار[٢]، تحتل بها المرتبة الخامسة علي مستوي العقود في الأراضي في أفريقيا، في حوالي ٢٠ عقد في دول أفريقية احتلت بها المركز الثالث علي مستوي عدد العقود داخل القارة الأفريقية واختلفت هذه الصفقات التي قامت بها المملكة في القارة الأفريقية ما بين الشراء المباشر (يوجد فقط في دولة أثيوبيا) وما بين التأجير وحق الامتياز (في باقي الدول)، وأهم تلك الدول:

١- أثيوبيا[٣] (مناطق الوبابور وكامبلا وامهرا والأمم الجنوبية)، حوالي ٣١٨.٢٤٨ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الشاي والقهوة وزيت النخيل والمطاط والفول السوداني والذرة والقطن وقصب السكر والأرز والفول الموز والمانجو والبصل والخضار والسمسم والبازلاء والبطاطا والفلفل وتربية الثروة الحيوانية.

٢- السودان[٤] (مناطق بربرا والخرطوم والنيل الأبيض والنيل وأم درمان وكردفان)، حوالي ١٥٨.٧١٦ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الشعير والبرسيم والفاكهة والخضراوات والقمح وقصب السكر والذرة، وتربية الثروة الحيوانية.

٣- جنوب السودان[٥] (جوبا)، حوالي ١٠٥.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الشعير والبرسيم والفاكهة والخضراوات.

٤- المغرب[٦] (منطقة كلميم) حوالي ٧٢.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الفواكه (الحمضيات) والزيتون.

٥- مصر[٧] (منطقة توشكي) حوالي ٤٢.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي الأراضي هي: الشعير والبرسيم والذرة والقمح.

٦- السنغال[٨] (مناطق لينجوبر ومبان) حوالي ٢٠.٢٥٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: المطاط والبصل والفاكهة.

---

[١] شركة من ضمن شركات الملياردير السعودي محمد العمودي.

[٢] قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

[٣] المستثمرين: مجموعة ميدروك والنجم السعودي للتنمية.

[٤]المستثمرين: مجموعة الراجحي وحائل للتنمية الزراعية و نادك.

[٥]المستثمرين: الامير بدر بن سلطان.

[٦]المستثمرين: تي (تيريس اليورو العربي).

[٧]المستثمرين: مجموعة الراجحي.

[٨] المستثمرين: جوم وانفستور.

٣-٣-٤ دوافع المملكة السعودية لعقد صفقات الأراضي في أفريقيا:

علي الرغم من انتهاج المملكة العربية السعودية علي التقنية العالية في الزراعة، لإنتاج القمح والثروة الحيوانية، وعلي الرغم من تحقيق الاكتفاء الذاتي بداية من الثمانيات وحتي عام ٢٠٠٩، ألا أن المملكة وجدت حدوث استنزاف لمواردها المائية الضئيلة وغير المتجددة[١]، كما أن الأراضي الصحراوية تحتاج لكميات كبيرة من المياه، غير المتوفرة بالمملكة، ومع حدوث أزمة الغذاء عام ٢٠٠٨، اتجهت المملكة لعقد صفقات الأراضي في أفريقيا، والتي يمكن عرض أهم دوافع المملكة لعقد تلك الصفقات في التالي[٢]:
التالي[٢]:

١- تنويع مصادر الحصول علي المواد الغذائية الرئيسية، لمجابهة أزمات الغذاء العالمية، والحد من مخاطر تقلبات السوق العالمي من حيث الاسعار، من خلال عقد صفقات الأراضي بالدول الأفريقية، وإنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها المملكة، وإعادة توريدها إلى المملكة مرة أخري.
٢- توافر مصدر موثوق فيه للحصول علي الغذاء بشكل آمن ودون أزمات، حيث أن هذه العقود، تأمن توفير أراضي صالحة للزراعة بخصوبة عالية، ومصادر متوفرة للمياه، وإنتاج وفير، وبسعر زهيد، يوفر احتياجات المملكة من السلع الزراعية، ويحد من فاتورة الاستيراد.
٣- تحقيق أغراض الأمن الغذائي للسلع الغذائية الأساسية، عن طريق واردات السلع الزراعية من الأراضي المستثمر فيها، ضمن صفقات الأراضي التي عقدتها المملكة في القارة الأفريقية، حيث تزرع المملكة في هذه الأراضي القمح والسكر والأرز والشعير والذرة.
٤- تحقيق الأمن الغذائي في الثروة الحيوانية، عن طريق واردات الماشية من الأراضي المستثمر فيها، ضمن صفقات الأراضي التي عقدتها المملكة في القارة الأفريقية، حيث تستثمر المملكة أراضي رعي ضمن صفقات تلك الاراضي، لتوفير اللحوم، والحد من تكلفة استيراد اللحوم.

٣-٣-٥ أهم الدروس المستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في صفقات الأراضي مع الدول الأفريقية:

١- تأجيلا لاستثمارات في الأراضي إلى حين وضع اليات وسبل محددة، لمجابهة أية مخاطر من الدولة المستثمر بها، نتيجة حدوث اضطرابات أو أزمات سياسية أو أزمات اجتماعية تعيق عملية الاستثمار.
٢- توجيه القطاع الخاص(المستثمر الأكبر في صفقات الأراضي كما وضح سابقا)، لتحقيق أهداف الأمن الغذائي التي تسعى إليهاالمملكة.
٣- التنسيق والمراجعة العلنية لمشاريع القطاع الخاص والمشاريع التي توجههاالمملكةعلى السواء، حتي لا يحدث انحراف عن خطط التنمية الزراعية، و اهداف الامن الغذائي للملكة العربية السعودية.

---

[١] وزارة المياه والكهرباء، **الخطة الرئيسية لتنمية الموارد المائية المتجددة في المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق.

[٢] راجع:(**استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج**، كليةالشؤون الدولية، جامعةجورجتاون)

٤- عدم تركيز الاستثمارات في دولة واحدة لضمان مصدر موثوق لتحقيق أهداف الامن الغذائي ولتفادي الاضطرابات في الدول المؤجرة، او حدوث كوارث طبيعية.

٥- تركيز الاستثمارات في دولة واحدة، يعوق هدف الحصول علي الغذاء بشكل آمن ودون أزمات.

٣-٤ المملكة المتحدة

٣-٤-١ هيكل اقتصاد المملكة المتحدة:

تقع المملكة المتحدة على الساحل الشمالي الغربي من قارة أوروبا، وتتكون من مجموعة جزر تسمي أرخبيل، حيث تضم كل من جزيرة بريطانيا العظمى واسكتلندا وويلز والجزء الشمالي من جزيرة إيرلندا، وهناك العديد من الجزر الصغيرة أيضاً، تبلغ مساحة المملكة المتحدة الكلية بنحو ٢٤٣.٦كم٢، تنتمي المملكة المتحدة للدول الأعلى دخلا بين دول العالم، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد بها ٣٩.١٦ ألف دولارا كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧[1](كما يشير الجدول رقم ٣-٣).

جدول رقم (٣-٣): بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة

السنة	2002-2000	2005-2003	2008-2006	2011-2009	2014-2012	2017-2015
إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) بالمليار	3.242.68	2.368.94	2.503.40	2.451.06	2.544.27	2.681.74
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) بألاف	36.56	39.4;hk7	40.82	39.05	39.66	41.03
إجمالي الواردات الكلية بالأسعار الجارية (بالمليار دولار أمريكي)	351.97	463.10	636.24	595.69	681.91	631.39
واردات المواد الغذائية بالمليار دولار	29.03	41.36	54.66	55.20	65.74	64.02
الأهمية النسبية لواردات الغذاء	8.25	8.93	8.59	9.27	9.64	10.14
عدد السكان بالمليون	59.13	60.01	61.33	62.77	64.15	65.38
إجمالي الصادرات بما فيها الوقود بالأسعار الجارية (بالمليار دولار أمريكي)	279.45	347.99	454.97	425.81	506.20	434.99

Source: World Bank. GBR (http//data.worldbank.org/indicator).

- **هيكل السكان والعمالة:** بلغ عدد سكان المملكة المتحدة حوالي ٦٥.٦ مليون نسمه، بمتوسط معدل زيادة سكانية سنوية ٠.٧%، وبلغت أعداد القوي العاملة ٣٣.٩ مليون طبقا لبيانات عام ٢٠١٧م[١].

- **هيكل الإنتاج و الصادرات و الواردات:** بلغ الناتج المحلى الإجمالي للمملكة المتحدة ٢٧٥٣.٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠)، ويشكل قطاع الزراعة نسبة حوالي٦% وقطاع الصناعة ١٦.٤% والخدمات (التجارة والنقل والتخزين والمواصلات والخ) حوالي ٨٣% من الناتج المحلى الإجمالي[٢]، ويعتبر السلع المصنعة والكيماويات والتبغأهم صادرات المملكة المتحدة، وتعتبر المواد الغذائية والوقود أهم وارداتها.

٣-٤-٢ أهم أهداف التنمية الزراعية ضمن استراتيجية التنمية في المملكة المتحدة:

الهدف الرئيسي هو توفير الغذاء بأسعار مناسبة لمواطني المملكة المتحدة و ذلك عن طريق ضمان واستمرار الزراعة واستدامتها عن طريق:

١- تقديم الدعم للمزارعين عن طريق الدعم النقدي المباشر من جانب الحكومة، لتوفير السيولة اللازمة لعملية الزراعة في الوقت المناسب.

٢- تحقيق التوازن في الأسواق الزراعية وحماية تلك الأسواق من التقلبات والانحرافات الشديدة بسبب العوامل الخارجية مثل الظروف الجوية وتقلبات الأسعار، وذلك عن طريق توفير المعلومات عن الاسواق الزراعية بشفافية وطرق عرض فعالة، والتي بدورها تساعد في اتخاذ القرارات السليمة في التعامل مع تقلبات هذا السوق.

٣- الاهتمام بالتنمية في المناطق الريفية، ورفع الوعي لدي المزارعين لتوفير عمال من ذوي المهارات اللازمة للعمل في القطاع الزراعي، وذلك عن طريق برامج مخصصة للتنمية الريفية بتمويل من الحكومة.

٤- دعم التنوع في المحاصيل الزراعية، والاهتمام بالقضايا البيئية في عملية الزراعة من خلال الاهتمام بالنظم الايكولوجية والاستخدام الفعال للموارد البيئية، والتي تجد دعم مباشر من الحكومة، ونجد ذلك في تنوع الأراضي الزراعية من حيث المحاصيل كما هو موضح بالجدول رقم(٣-٤).

جدول رقم (٣-٤): المساحة المزروعة ببعض المحاصيل في المملكة المتحدة ٢٠١٦م

المحصول	المساحة بالمليون هكتار
القمح	١.٨٠
شعير	١.١٠
البذور الزيتية	٠.٦٥٢
بطاطا	٠.١٢٩

[1] World bank, GBR (http//data.worldbank.org/indicator.

[٢] **إعداد الدراسة اعتمادا على موقع البنك الدولي:**(World bank, GBR (http//data.worldbank.org/indicator

خضراوات	٠.١٢٣
فاكهة	٠.١٠٠

Source: World Bank. GBR (http//data.worldbank.org/indicator).

٥- تحسين القدرة التنافسية في القطاع الزراعي، عن طريق دعم المصدرين من منتجي القطاع الزراعي.

٦- تتجه المملكة المتحدة لدعم الاستثمار في القطاعات التالية: تربية المواشي، والبذور الزيتية، والبطاطس، والألبان، ولحوم الخنزير، لدعم عملية التصنيع الزراعي وتمتلك الأعداد التالية من الثروة الحيوانية والداجنة:

جدول رقم (٣-٥): أعداد بعض أنواع حيوانات اللحوم الحمراء والطيور بالمليون رأس عام ٢٠١٤م

النوع	عدد الرؤوس
الطيور	١٦٧.٦
غنم	٣٣.٣
بقر	٩.٩
خنازير	٤.٧

Source: World Bank. GBR (http//data.worldbank.org/indicator).

٧- توفير التمويل اللازم للبحث العلمي في مجال الزراعة، حوالي ١٢٠ مليون جنيه استرليني في السنة للأبحاث معهد بحوث التكنولوجيا الحيوية و العلوم البيولوجية، وحوالي ١٦٠ مليون جنيه استرليني سنوي مخصصة من الحكومة لمجال التكنولوجيا الزراعية، وذلك لتحسين الكفاءة والاستدامة في الانتاجية.

٣-٤-٣ المملكة المتحدة وصفقات الأراضي في القارة الأفريقية:

بدأت المملكة المتحدة في عقد صفقات الاراضي مع الدول الأفريقية، بداية من عام ٢٠٠٠ عن طريق هردون للاستثمار في زامبيا، حيث بلغت حجم الصفقات التي عقدتها دولة المملكة المتحدة، للاستحواذ علي الاراضي الزراعية في إفريقيا حوالي ١.٢ مليون هكتار[١]، تحتل بها المرتبة السابعة علي مستوي الدول المستثمرة في الاراضي في افريقيا (انظر الشكل رقم ٣-١)، أبرمت المملكة المتحدة حوالي ٥٣ عقد احتلت بها المركز الاول علي مستوي عدد العقود داخل القارة الأفريقية (انظر الشكل رقم ٢)، وأهم تلك العقود داخل الدول الأفريقية:

١- إثيوبيا[٢] (مناطق ميتيكل)، حوالي ١٣٠.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الجاتروفا (إنتاج الوقود الحيوي).

٢- سيراليون[٣] (مناطق بووبوجيهونوكينماوامبيري)، حوالي ١٨٧.٣٥٦ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الاراضي هي: الاشجار وزيت النخيل والارز والكاكاو.

---

[١] إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات لاند متركس على شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

[٢] المستثمرين: صن بيوفويلز الشركة الوطنية لوقود الديزل الحيوي.

[٣]المستثمرين:أفريكان لاند ليميتد و شركة سلجرين للنفطوأغريتيرا المحدودة .

٣- مدغشقر[١] (مناطق اتسيمو وأنكاز ومبورونا)، حوالي ٤٩٧.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الجاتروفا والذرة (الوقود الحيوي).

٣-٤-٤دوافع المملكة المتحدة لعقد صفقات الأراضي في أفريقيا:

٣-٤-٤-١ دوافع للتنمية الاقتصادية:

١- أراضي شاسعة خصبة ورخيصة الثمن وغير مستغلة في القارة الأفريقية (نجد ثمن تلك الاراضي علي سبيل المثال: في الولاية الشمالية في السودان من ٢ الي ٣ دولار للفدان و في الخرطوم من ١٥ الي ٢٠ دولار للفدان[٢] وغير مستغلة حيث أن حوالي ٨٠% من احتياطي الاراضي الزراعية في العالم موجود في افريقيا و امريكا الجنوبية[٣]، مقارنة بالرقعة المحدودة في المملكة المتحدة.

٢- انتاج السلع الزراعية لمواجهة زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها في ظل أزمات الغذاء العالمية عام ٢٠٠٨، كجزء من استراتيجية الأمن الغذائي، كما أن ارتفاع قيم الأراضي، وزيادة أسعار السلع الزراعية، وتغير المناخ ونقص الإنتاج الزراعي في بعض المناطق بسبب ذلك، ونقص المياه (زيادة الاستهلاك المنزلي والصناعي)، وتدهور التربة، كل ذلك من المحركات الرئيسية لعقد تلك الصفقات.

٣- توافر المياه للري في القارة الأفريقية، مما يجعلها جذابة للزراعات التي تستخدم في الصناعة، ويسبب ذلك ضغط علي موارد المياه داخل القارة الأفريقية، مما يؤثر علي صغار المزارعين والرعاة وصيادي الاسماك، وأغلب هذه الزراعات سيكون للتصدير للخارج مما يضر بالثروة الزراعية والموارد المائية في أفريقيا.

٤- التوسع في إنتاج الوقود الحيوي وذلك بعد زيادة الطلب عليه، ولكن بعد انخفاض أسعار النفط عالمياً، من المحتمل أن لا نجد عقود استثمار في هذا النوع من الزراعات خلال السنوات القادمة، ولكنه سيظل مطلب علي المدي الطويل، في ظل أن النفط طاقة غير متجددة.

٥- التوسع في أنتاج السلع الزراعية غير الغذائية الضرورية لعملية الصناعة، مثل القطن والكاكاو والمطاط والسكر والقهوة والشاي وفول الصويا.

٣-٤-٤-٢ دوافع سياسية:

---

[١] المستثمرين: مجموعة هنتر.

[2] Lorenzo Cotula, Sonja Vermeulen: Agricultural investment and international land deals in Africa (London: FAO, IIED and IFAD, 2009, p 84,85)

[3] Lorenzo Cotula, Sonja Vermeulen: Agricultural investment,op.cit.p30

بالنظر إلي حجم صفقات الأراضي التي عقدتها المملكة المتحدة، نجد أن أكثر شيء ملحوظ في تلك العقود، ينصب علي عدد الدول التي تمت معها هذه العقود، حيث نجد أن عقود المملكة المتحدة تغطي أغلب دول القارة (حوالي ٥٣ عقد)، وهذا يدل علي سعي المملكة المتحدة للتواجد في أغلب دول القارة، دون النظر لحجم الأراضي الكلية، حيث لم تنسي المملكة المتحدة كيفية السيطرة علي الدول الأفريقية، وذلك من خلال الحكام المحليين فبالتعاون معهم، لإدارة البلاد في اتجاه مصالح المملكة المتحدة (الاحتلال غير المباشر)، وبالتالي عندما يتم إبرام عقود صفقات تلك الأراضي، مع أغلب الدول الأفريقية، في ظل حجم الفساد الرهيب في إبرام تلك العقود من حيث عدم الشفافية، من خلال التعاون مع بعض القيادات الفاسدة في تلك الدول، تتحكم من خلاله المملكة المتحدة في ضمان تحقيق أهدافها، وهو ما نعتقد بأنه عودة للاستعمار بطرق أخري، مع حجم كبير من الاضرار سيؤثر علي أغلب الدول الأفريقية من ابرام تلك العقود، آخذا في الاعتبار ما يلي:

١- فقدان السكان الاصليين لمساحات شاسعة من الاراضي، مما يعنى فقد مصدر رزقهم الوحيد.

٢- النظر في شروط صفقات الأراضي الدولية، وماهي المخاطر المترتبة علي عقد هذه الصفقات، وما هي الضمانات ضد عمليات الإخلاء التعسفي للأراضي للسكان الاصليين، وكيفية توزيع المكاسب من هذه العقود بين الدول المؤجرة و الدول المستأجرة.

٣- مدي تحسن البنية التحتية والطرق عند عقد تلك الصفقات، ولكننا نجد ان جميع تلك الصفقات تتم بجوار الانهار، حتي لا يتم اقامة نظم ري حديثة، او تعديل و تحسين في البنية التحتية(نهر النيجر- نهر النيل)، حيث أغلب تلك العقود تكون لأراضي قريبة من مصدر المياه، وقريبة من وسائل انتقال، فما هي الفائدة من عقد تلك الصفقات للدول المؤجرة.

٤- علي الرغم من الاساس من تلك الصفقات، هو حدوث استثمار كبير في الدول المؤجرة و توفير فرص عمل و تحسين البنية التحتية، الا اننا نجد ان هذه العقود لا يوجد بها نص صريح علي ذلك، بل هي مجرد عقود ايجار، مما يجعل هذه العقود هي عقود استيلاء فقط علي الاراضي في القارة الأفريقية.

٥- الشفافية عند ابرام تلك العقود، لتجنب الفساد في عملية حيازة الاراضي، من جانب السلطات في الدول الأفريقية من حيث، بنود العقد، والتعويضات للسكان، والتزام المستثمرين، وتعظيم ايرادات الدول الأفريقية، تحقيق الامن الغذائي في الدولة المؤجرة.

٣-٥ الصين:

٣-٥-١ هيكل الاقتصاد الصيني

تقع جمهورية **الصين**الشعبية في أقصى شرق العالم، وبالضبط في الجزء القاري الشرقي من قارة آسيا، وهي تطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي[١] وبالنسبة لموقعها على الخريطة فهي بين دائرتي عرض ٤ و٥٣ شمال خط الاستواء، والمسافة بينهما تصل إلى ٥٥٠٠ كيلومتر؛ وبين خطي طول ٧٣ و١٣٥ شرق خط غرينيتش، والمسافة بينهما ٥٢٠٠ كليو متر[٢]وهي من أكبر الدول في العالم، حيث تمتلك أكبرمساحة في آسيا ورابع أكبرمساحة في العالم بعد روسياوكنداوالولايات المتحدة الأمريكية، وتبلغ مساحتها 9.596.960 كم^2، أي واحد على خمسة عشر من إجمالي المساحة البرية للكرةالأرضية،وربع إجمالي مساحة آسيا. منها 9.326.401 كم^{2}يابسة و 270550 كم^{2}مياه في العالم، وتبلغ حدودها البرية حوالي ٢٢٨٠٠ كيلومتر، والبحرية حوالي ١٤٥٠٠كيلومتر[٣].

أولاً : التضاريس:

الصين بلاد كثيرة الجبال، ويقطن ثلث سكانها المناطق الجبلية، كما أن أكثر من نصف المحافظات بالصين تقع في مناطق جبلية، وتتنوع الطوبوغرافيا بالصين، وتتسم بخواص طبيعية متعددة الاشكال، نظراً لأن مناطقها الجبلية الواسعة مرتفعة في الغرب ومنخفضة في الشرق؛ وتقع السهول أساسا في الشرق، والتلال في الجنوب الشرقي. أما الهضاب والأحواض فتنضم إلى الأشكال الطوبوغرافية الأخرى المتناثرة على مساحات واسعة أو تتشابك مع بعض، مقدمة ظروفاً مواتية لتنمية الاقتصادية متنوعة في الزراعة والتشجير والثروة الحيوانية والتعدين[٤].

يتضح من الجدول التالي رقم(6–3) يوضح نسبة التضاريس في جمهورية الصين الشعبية الى المساحة الإجمالية للدولة.

الجدول رقم (٣–٦): نسبة التضاريس في جمهورية الصين الشعبية الى المساحة الإجمالية للدولة

التضاريس	الجبال	الهضاب	الأحواض	السهول	التلال
النسبة من المساحة الإجمالية	%٣٣	%٢٦	%١٩	%١٢	%١٠

المصدر:إبراهيم نافع، **الصينمعجزة نهاية القرن العشرين**، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٩٩)، ص ١٨٧

---

[١]شوي قوانغ، **جغرافيا الصين**، ترجمة محمد أبو جراد، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، النسخة متاحة الكترونيا على الرابط: **http:// www.tahmil_kutub_pdf.info/download/516.html**

[٢]إبراهيم نافع، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩) ، ص١٨٦.

[٣]هشام بن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (١٩٩١–٢٠٠٦)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦)، ص٣٥.

[٤]**مرجع سابق ذكره مباشرة** ، ص١٨٧.

ثانياً: الموارد الطبيعية في الصين:

الصين شاسعة المساحة ومتنوعة الموارد الطبيعية وتنتشرالأراضي الزراعية والغابات والمرعى والصحارى والشواطئ الرملية بنسبة كبيرة في انحاء الصين. ولكن تكثر في الصين الأراضي الجبلية وتقل السهول وتشكل الأراضي الزراعية والغابات نسبة صغيرة من أراضي الصين. كما تنتشر الموارد الطبيعية المختلفة الأنواع بصورة غير متوازنة حيث تتركز الأراضي الزراعية في مناطق السهول والأحواض التي تهب فيها الرياح الموسمية الشرقية. وتتركز الغابات في المناطق النائية بشمال شرقي الصين وجنوب غربيها وتتركز المراعي رئيسياً في الهضاب والمناطق الجبلية.

أ- الأراضي الزراعية:

تمتلك الصين ١.٢٢ مليون كم^{٢} من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تمثل ٥٧% من المساحة الكلية للصين[١]. توجد في الصين حوالي ١.٢٧٠مليون كم^{٢} من الأراضي الزراعية. واذا قسمت هذه المساحة إلى ثلاثة أجزاء، فتشكل مساحة الأراضي الزراعية في كل من الجزئين الشرقي والغربي ٢٨.٤% من مجملها، ويشكل الجزء الوسط ٤٣.٢% من مجملها. وتتركز الأراضي الزراعية في سهل شمال شرقي الصين وسهل شمال الصين وسهل المجرى الأوسط والأسفل لنهر اليانغتسى ودلتا نهر اللؤلؤ وحوض سيتشوان.

ب- الغابات:

وتوجد في الصين حاليا غابات تبلغ مساحتها حوالى١٥٨.٩ مليون هكتار. وتبلغ النسبة المغطاة بالغابات ١٦.٥٥%، فتنتمى الصين إلى الدول القليلة الغابات وهناك فجوة كبيرة بين هذا الرقم ومعدل النسبة المغطاة بالغابات في العالم البالغ ٣٠.٨%. وتتركز الغابات الطبيعية رئيسياً في شمال شرقي الصين وجنوب غربيها بينما تقل الغابات في السهول بشرق الصين المكتظ بالسكان والمتطور اقتصادياً ومناطق شمال غربي الصين الشاسعة[٢].

ت- المراعي:

توجد في الصين حالياً حوالى ٢٦٦ مليون هكتار من المراعي بمختلف أشكالها وتفيد في رعي المواشي المتنوعة حسب اختلاف المواسم. وتعتبر الصين من أكبر دول العالم من حيث مساحة المراعي وتشكل مساحة المراعي الطبيعية حوالى ربع إجمالي مساحة الصين. وتنتشر المراعي الطبيعية الصينية في مناطق واسعة تمتد من جبل شينغ آن وجبل ينغ شان إلى هضبة تشينغهاى والتبت[٣].

ثالثا: هيكل السكان والعمالة

---

(1) http://www.raitube.com/vb/t18012.html.
(2) China Radio International website, http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10301.htm.
(3) China Radio International website ,Ibid.

- **حجم السكان:** تضاعف عدد سكان الصين خلال ٤٠ سنة بزيادة ١٥ مليون نسمة سنويا ويبلغ عددهم مليار و ٣٧٩ مليون نسمة طبقا لتقديرات عام ٢٠١٦. الصين هي الدولة الأولىفي حيث عدد السُكّان في العالم؛ حيثُ يبلغَ عدد سُكّانها ١.٤ مليار نسمة لعام ٢٠١٦م،مُشكّلين بذلك نسبة ١٨.٧٥% من إجمالي عدد سُكان العالم[١].
- **العمالة:** بلغت أعداد القوى العاملة في الصين ٧٧٦.٤٠٠ مليون نسمة طبقا لتقديرات عام ٢٠١٧[٢].

الجدول رقم (٣-٧): بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الصين الشعبية

السنة	الدخل القومي (تريليون دولار)	نصيب الفرد دولار	اجمالي الواردات السلعية بالأسعار الجارية (بالمليار دولار)	واردات الأغذية (نسبة مئوية من واردات السلع)	عدد السكان (بالمليون)	الصادرات السلعية (بالأسعار الجارية)	إجمالي الصادرات بالأسعار الجارية (بالمليار دولار الامريكي)
٢٠٠٠	١.٢٠	٩٤٠	١٢٤.٨٩٧	٤.١٢٨	١.٢٦٣	١١١.٣٣	190.04
٢٠٠١	١.٣٢	١٠١٠	١٤١.٠٣	٣.٩٧٥	١.٢٧٢	١١٨.٤٦	208.57
٢٠٠٢	١.٤٦	١١١٠	١٦٣.٥	٣.٥٢٣	١.٢٨٠	١٤٥.٤٦	247.63
٢٠٠٣	١.٦٥	١٢٨٠	٣٥٤.٦١	٣.٨٥٤	١.٢٨٨	٣٨٨.٢٩	445.98
٢٠٠٤	١.٩٥	١٥١٠	٤٠٨.٧٢	٤.٠٣٥	١.٢٩٦	٥٢٥.٦١٥	604.77
٢٠٠٥	٢.٢٧	١٧٦٠	٦٧٢.٨	٣.٥٥٨	١.٣٠٤	٦٩٤.٨٧	773.34
٢٠٠٦	٢.٧٥	٢٠٦٠	٧٩١.٤٦	٣.١٨٤	١.٣١١	٨٩٧.٦٦٠	991.73
٢٠٠٧	٣.٥٦	٢٥١٠	٩٥٦.١٢	٣.٧١٩	١.٣١٨	١.١٣١	1.26
٢٠٠٨	٤.٦٣	٣١٠٠	١١٣٢.٥٧	٤.٧٥٦	١.٣٢٥	١.٣٤٩	1.50
٢٠٠٩	٥.١٠	٣٦٩٠	١٠٠٥.٩٢	٤.٩١٧	١.٣٣١	١.١٢٧	1.25
٢٠١٠	٦.٠٨	٤٣٤٠	١٣٩٦.٢٥	٤.٦١٥	١.٣٣٨	١.٤٨٦	1.60
٢٠١١	٧.٥٠	٥٠٦٠	١٧٤٣.٤٨	٤.٦٥	١.٣٤٤	١.٨٠٧	2.01
٢٠١٢	٨.٥٤٠	٥٩٤٠	١٨١٨.٤١	٥.٤٠٤	١.٣٥١	١.٩٧٣	2.18
٢٠١٣	٩.٥٣٠	٦٨٠٠	١٩٤٩.٩٩	٥.٤٩٦	١.٣٥٧	٢.١٤٨	2.35

[1] http://www.raitube.com/vb/t18012.html
[2] https://tradingeconomics.com/china/gdp

٢٠١٤	١٠.٥٠	٧٥٢٠	١٩٥٩.٢٣	٥.٧٩	١.٣٦٤	٢.٢٤٣	2.46
٢٠١٥	١١.٠٢	٧٩٥٠	١٦٧٩.٥٧	٦.٦٥٩	١.٣٧١	٢.١٤٢	2.36
٢٠١٦	١١.١٥	٨٢٥٠	١٥٨٧.٩٣	٦.٢٦٤	١.٣٧٩	١.٩٨٩	2.20

Source: World Bank. GBR. at: http//data.worldbank.org/indicator.
Source: World Bank China. at:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?locations=CN
Source: **China - Food imports (% of merchandise imports): at**
https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.FOOD.ZS.UN?locations=CN

رابعاً: هيكل الصادرات و الواردات

بلغ الناتج المحلى الإجمالي للصين ١١.٢ ترليون دولار عام ٢٠١٦ (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠) وتمثل قيمة إجمالي الناتج المحلى للصين ١٨.٠٦% من الاقتصاد العالمي[١]. وبلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين١٥.٢ % طبقا لتقديرات عام ٢٠١٦[٢]، وقطاع الصناعة ٥١.٢% والخدمات (التجارة والنقل والتخزين والمواصلات) ٣٣.٦% طبقا لتقديرات عام ٢٠١٦ من الناتج المحلى الإجمالي[٣].معظم الواردات عبارة عن مواد أولية مستوردة من الدول النامية لتلبية احتياجات الصناعة الصينية، يحقق الميزان التجاري لجمهورية الصين الشعبية فائضاً لمدة خمس سنوات؛ ذلك يتضح زيادة إجمالي الصادرات من ١٩٠.٠٤ مليار دولار، الى ٢.١٩٧ تريليون دولار فيما بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠١٦ على التوالي، مقارنة بإجمالي الواردات السلعية والذي يمثل ١٢٤.٩ ، ١٥٨٧.٩٣ فيما بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠١٦ على التوالي، كما في الجدول السابق رقم(٢)، وبهذا فالصين تعتبر الدولة الأولى في العالم التي تمتلك أكبر احتياطي من العملة الاجنبية[٤].

- صادرات- شركاء تجاريين:- الولايات المتحدة (٢٢.٥ %، هونج كونج ١٨ % ،اليابان ١٤.٩ %،كوريا الجنوبية ٤.٨%، ألمانيا ٣.٥ %، هولندا ٢.٨%، المملكة المتحدة ٢.٥%، سنغافورة ٢٠١% تايـــوان ٢%. الواردات.

- شركاء تجاريين:- اليابان١٨.١% تايوان ١٢.٩% كوريا الجنوبية ٩.٧% الولايات المتحدة ٩.٢% ألمانيا ٥.٦% هونج كونج ٣.٦% ماليزيا ٣.١% روسيا ٢.٨%.

---

(1)**Ibid**.
(2)China's GDP Examined**: A Service-Sector Surge, https://www.investopedia.com**
(3) Xuedong Li. Services and Economic Growth in China, **the Degree of Master of Commerce and Management**, (New Zealand: Lincoln University, 2014), pp.18-19.
(٤) عبدالرحمن أوجانه، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال المؤشرات والتقارير الدولية خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠١٦**، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧) ص ٩٠.

رابعاً: أهداف الصين تجاه أفريقيا

إن احتياج الصين للنفط في تزايد مستمر ذلك البلد الذي يحقق نمو استثنائيا بمعدل كبير ما بين ٨-١٠% جعلها تعتمد اعتمادا متزايدا على النفط المستورد، وأصبحت ثاني أكبرمستهلك للنفط في العالم بعدالولايات المتحدة ولذا تقوم على تأمين وضمان تدفق الطاقة.وفي عام٢٠١٠ كانت تستهلك للبترول بمعدل ١٠.٦% منالاستهلاكالعالميوأنها من المتوقع في عام ٢٠٢٠ ستكون مستهلكة بنسبة ٦٠%من إنتاج العالم.[١] تستورد الصين اكثر من ٢٥% من وارداتها النفطية من أفريقيا وتسعى إلى المزيد خاصة وان حاجاتها النفطية ستتضاعف عام ٢٠٣٠ ، ومن ابرز الدول التي تستورد منها اضافة الى السودان وتشاد، الجزائر وانجولا والجابون[٢].

٣-٥-٢ الصين و صفقات الأراضي في القارة الأفريقية:

يمكن ارجاع الصلة الزراعية بين الصين وافريقيا الى اواخر الخمسينيات عندما بدأت الصين في تقديم المساعدات الزراعية لأفريقيا. وظلت المساعدات الزراعية جزءا لا يتجزأ من المساعدات الافريقية الصينية تشكل عنصرا هاما في المشاركة الزراعية المعاصرة والمتنوعة للصين مع القارة. ومنذ أوائل التسعينات فصاعدا، كان هناك أيضا اتجاه جديد في جهود الاستثمار الزراعي في أفريقيا، ومعظمها من قبل الشركات الزراعية الصينية المملوكة للدولة ويعكس مزيجا من الاستثمار والمساعدات من حيث أنها غالبا ما تمول من خلال قروض ميسرة من الحكومة الصينية. بدأت الصين في عقد صفقات الأراضي مع الدول الأفريقية، وبدأت الحكومة الصينية تشجعمع قمة بكين في عام ٢٠٠٦ رسميا الشركات الصينية للاستثمار في القطاع الزراعي في أفريقيا [٣]. حيث بلغت حجم الصفقات التي عقدتها الصين، للاستحواذ علي الأراضي الزراعية في أفريقيا حوالي ٤٦٣.٧٩٢ هكتار الفعلي (العقود جارية التنفيذ)[٤]، واختلفت هذه الصفقات التي قامت بها الصين في القارة الافريقية ما بين استئجار وشراء الاراضي، أهم تلك الدول[٥]:

---

[١] سميرقط،**الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص والتهديدات** "رسالة ماجستير،(الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014) ص٢٠

[٢] ترفاس نائلة، **البعدالاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا**، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، كليةالحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٧) ص ٦٠

[3] Lujiang. Chinese Agricultural Investment in Africa: Motives, Actors and Modalities, South African Institute of International Affairs casional Paper 223, **O** c t o b e r 2 015.

[4] Carin Smaller, Qiu Wei and Liu Yalan .**Farmland and Water: China invests abroad**, the International Institute for Sustainable Development (IISD) **report**, (Canada: Manitoba, IISD, 2012), pp.15.

[5] **Ibid**, p.15.

١- بينين نوع الملكية (المؤسسة المملوكة للدولة State – Owned Enterprise (SOE)) أو الخاصة، حوالي ٤٨٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: كاسافا، قصب السكر.

٢- والكاميرون، نوع الملكية (المؤسسة المملوكة للدولة (SOE)) حوالي ١٠.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الأرز والذرة والفواكه والخضروات والكسافا.

٣- وجمهورية الكونغو الديمقراطية نوع الملكية (المؤسسة المملوكة للدولة (SOE))، حوالي ١١٠.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الذرة وفول الصويا والفاصوليا والكاسافا والخضروات وزيت النخيل.

٤- وأثيوبيا نوع الملكية (المؤسسات الخاصة) حوالي ٢٥.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: قصب السكر.

٥- ومدغشقر نوع الملكية (المؤسسة المملوكة للدولة (SOE)) حوالي ٢٢.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الاراضي هي : قصب السكر.

٦- ومالي (نوع الملكية (المؤسسة المملوكة للدولة (SOE) والمؤسسات الاكاديمية) حوالي ١٢٠.٠٠٠ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: قصب السكر، هجين الأرز والقمح[١].

٣-٥-٣ دوافع الصين لعقد صفقات الأراضي في افريقيا

تعود ظاهرة انتزاع الأراضي إلى مجموعة من العوامل التي يحفزها تقلب الأسعار في الأسواق العالمية، وأزمة الغذاء العالمية. ومع ذلك، هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية تقود حركة شراء أو استئجار الأراضي في أفريقيا :

الاتجاه الأول: الاتجاه إلى تأمين إمدادات غذائية من الدول تعاني من عدم الأمن الغذائي بشكل متزايد.

الاتجاه الثاني: الطلب المتزايد على الوقود الزراعي وغيرها من متطلبات الطاقة والتصنيع.

الاتجاه الثالث: الارتفاع الحاد في الاستثمار في كل من سوق الأراضي و سوق السلع[٢].

([1]) Carin Smaller, Qiu Wei and Liu Yalan .**Op.cit** p.15

[2]Shepard Daniel. Land Grabbing and Potential Implications for World Food Security, Food and Agriculture Organization (**FAO**), 1999.p25.

وفيما يلي أهم الدوافع والأسباب الرئيسية لعقد صفقات الصينية للأراضي في افريقيا في السنوات القادمة:

١- النقص في الإمدادات الغذائية المحلية :

تشير التوقعات الصادرة عن وزارة الزراعة الصينية إلى أن الصين ستحتاج إلى ٧٠٠ مليار كيلوغرام من الحبوب بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل تلبية الطلب المحلي، الأمر الذي يضع الإمدادات المحلية الحالية بعجز يبلغ حوالي ١٠٠ مليار كجم.

٢- تغيرات التغذية الغذائية :

يُطالب المستهلكون الصينيون بشكل متزايد بغذاء أكثر بروتينياً. وفي الواقع، يتوقع البنك الدولي أن تمثل الصين ٣٨ في المائة من الاستهلاك العالمي للأسماك بحلول عام ٢٠٣٠.

٣- الطلب على المنتجات الزراعية عالية الجودة:

المخاوف المتعلقة بسلامة الأغذية بفضل نمو الطبقة الوسطى في الصين وزيادة انفتاح السوق في البلاد، أصبح المستهلكون الصينيون أكثر تعقيدا، كما أنهم على معرفة كبيرة بقضايا سلامة الأغذية. وهذا يقود الطلب على المنتجات عالية الجودة من الموردين الأجانب.

٤- الاتجاهات الديموغرافية :

قامت السلطات الصينية مؤخرا بإصلاح سياسة **'طفل واحد'** في الصين، مما يسمح لجميع الأزواج بأن ينجبوا طفلين ابتداء من ١ يناير ٢٠١٦. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات الأطفال مثل حليب الأطفال وأغذية الأطفال.

٥- الدفع من أجل التحديث:

تدعو الخطة الخمسية الثالثة عشرة للصين إلى تحديث الزراعة، مما يعني أن الابتكار والتكنولوجيات الجديدة ستطبق في جميع أنحاء سلسلة القيمة الزراعية والصناعات الغذائية لزيادة الإنتاجية الزراعية .

٦- منطقة التجارة الحرة الصينية:

بفضل تخفيض التعريفات الجمركية على بعض المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية المصنعة والقضاء عليها، من المتوقع أن تحفز منطقة التجارة الحرة الصينية في قطاع الزراعة والغذاء في أستراليا للحصول على زيادة المنتجات الغذائية والزراعية عالية الجودة [(١)].

---

(1) United Nations for Economic Commission for China (UNECC),(United Nations for Economic Commission for China,2016), pp30-31.at,
https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/03/china-outlook-2016.pdf

٣-٦ الهند:

٣-٦-١ هيكل الاقتصاد الهندي:

هي دولة في جنوب آسيا، تشمل معظم أراضي شبه القارة الهندية. للهند سواحل تمتد على أكثر من ٧٠٠٠ كم، تجاورها كل من باكستان وأفغانستان من الشمال الغربي، الصين، نيبال، وبوتان من الشمال، بنغلاديش وميانمار من الشرق. في المحيط الهندي، تحاذيها جزر المالديف من الجنوب الغربي، سريلانكا وإندونيسيا من الجنوب الشرقي[١]. وتبلغ المساحة المزروعة ١.٨ مليون كم٢ بنسبة ٥٤.٤%[٢].

٣-٦-٢ التضاريس:

تتكون الهند من ثلاثة اقاليم على النحو التالي:

١-**جبال الهمالايا:** وهي أعلى جبال في العالم وتمتد نحو ٢٤١٠كم٢.

٢- **السهول الشمالية:** وتقع بين جبال الهمالايا، وشبة الجزيرة الجنوبية، وتمتد في شمال الهند بنحو ٤١٠ كم٢

٣- **هضبة الدكن:** وهي هضبة شاسعة وترتفع نحو الغرب حيث تلتقي بسلسلة جبال العات الغربية التي يصل ارتفاعها ١٥٠٠متر[٣].

الجدول رقم (٣-٨): بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الهند

السنة	الدخل القومي (بالمليار دولار امريكي)	نصيب الفرد دولار	اجمالي الواردات السلعية بالاسعار الجارية (بالمليار دولار)	واردات الأغذية (كنسبة مئوية من واردات السلع)	عدد السكان (بالمليون)	الصادرات السلعية (بالاسعار الجارية)	اجمالي الصادرات بالاسعار الجارية (بالمليار دولار الامريكي)
٢٠٠٠	٤٦٠.٧٩	٤٤٠	٥١.٧٧	٤.٦٦٣	١.٢٦٣	٤٣.٢٤	٦٠٦.٩
٢٠٠١	٤٧٨.٩١	٤٥٠	٥٢.٦٣	٥.٨١	١.٠٥٣	٤٤.٧٩	٦٠٧.٧
٢٠٠٢	٤٩٣.٤٨	٤٥٠	٥٣.٨٠	٥.٨٩٣	١.٠٧١	٥١.١٤	٧٣٢.٣
٢٠٠٣	٥٦٦.١٨	٥١٠	٥٣.٨٨	٥.٩١١	١.١٠٨	٦٠.٨٩	٩٠٥.٦
٢٠٠٤	٦٧٨.٠٥	٦٠٠	٩٥.٥٣٩	٤.٧٣٢	١.١٢٦	٧٧.٩٢	١.٢٦٢
٢٠٠٥	٨٠٤.٧٤	٧٠٠	١٣٤.٦٩٢	٣.٦٧	١.١٤٤	١.٠٢٤	١.٦٠٣

[١] **الهند بلد المعالم**: https://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=7580

[2] https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.K2

[٣] **الهند، المعرفة، لمزيد من الاطلاع**

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/DwalModn1/India/Sec02.doc_cvt.htm

٢٠٠٦	٩١٢.٥٤	٧٩٠	١٦٦.٥٧١	٣.٠٤٣	١.١٦٢	١.٢٣٠	١.٩٩٣
٢٠٠٧	١.٠٨	٩٢٠	٢٠٨.٦١٠	٣.٤٢١	١.١٨٠	١.٥٣٥	٢.٥٢٣
٢٠٠٨	١.١٩	١٠٠٠	٣٢٣.٩١٦	٢.٤٩٢	١.١٩٧	١.٩٩٠	٢.٨٨٠
٢٠٠٩	١.٣٥	١١١٠	٢٧٥.٢٢٧	٤.٢١٢	١.٢١٤	١.٦٧٩	٢.٧٢٩
٢٠١٠	١.٥١	١٢٢٠	٣٦٠.١٤٦	٣.٩٥١	١.٢٣١	٢.٣٠٩	٣.٧٤٢
٢٠١١	١.٧٢	١٣٨٠	٤٧٥.٠٣٠	٣.٧٤١	١.٢٤٧	٣.٠٧٨	٤.٤٧٣
٢٠١٢	١.٨٧	١٤٨٠	٤٩٩.٩٨٨	٤.٠٤٨	١.٢٦٣	٢.٩٨٣	٤.٤٨٤
٢٠١٣	١.٩٤	١٥٢٠	٤٨١.٦٨٦	٣.٨٩٥	١.٢٧٩	٣.١٩١	٤.٧٢١
٢٠١٤	٢.٠٢	١٥٦٠	٤٧٢.٤٣٤	٤.٤٥٩	١.٤٩٤	٣.٢٨٣	٤.٦٨٣
٢٠١٥	٢.٠٩	١٦٠٠	٤٠٩.٢٣٦	٥.٧٥٨	١.٣٠٩	٢.٧٢٣	٤.١٦٧
٢٠١٦	٢.٢١	١٦٧٠	٣٧٦.٠٩٠	٦.٥٠٥	١.٣٢٤	٢.٦٨٦	٤.٣٤١

Source: World Bank. Indian. At:
(https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?locations=CN-IN).

٣-٦-٣ الموارد الطبيعية:

تمثل الموارد الطبيعية في الهند؛ توريوم (ربع الاحتياطي العالمي). وفحم (خامس أكبر احتياطي له في العالم). الحديد الخام. منجنيز. ميكا. بوكسيت. خام تيتانيوم. كروميت. الغاز الطبيعي. الماس. البترول(لا تلبي إلا ٣٠% من احتياجاتها). حجر الكلس، مساحة الأراضي الزراعية حوالي٤٨.٨٣%. المساحة الكلية: ٣.٨٧٢٦٣كم٢، المساحة اليابسة ٢.٩٧٣.١٩٣ كم٢، مساحة المياه ٣١٤.٠٧٠ كم٢ [١].

٣-٦-٤ هيكل السكان والعمالة:

حجم السكان: يبلغ عدد السكان الهند ١.٣٢٤ مليار نسمة طبقا لتقديرات عام ٢٠١٦ وكما موضح بالجدول السابق (٣-٨)، وتطور معدل الخصوبة في الهند ٣.١%. ٢.٨%. ٢.٤% في الأعوام ٢٠٠٥- ٢٠١٠- ٢٠١٥على التوالي[٢]. بلغت أعداد القوى العاملة ٥٢٠ مليون نسمة طبقا لتقديرات عام ٢٠١٧[٣].

٣-٦-٥ هيكل الصادرات والواردات:

بلغ الناتج المحلى الإجمالي للهند ٢.٢٦ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٦ (بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي). وبلغت القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الهند ١٤.٥٥% طبقا لتقديرات عام ٢٠١٦، وقطاع الصناعة ١٦.٥١% والخدمات ٦٨.٩٤% طبقا لتقديرات عام ٢٠١٦ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي. بلغت قيمة الصادرات ٥٠١.٥٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ أقل من قيمة الواردات

---

(١) **الهند، مرجع سابق ذكره مباشرة.**

(2)United Nations: Department of Economic and Social Affairs Statistics Division,**Statistical Yearbook 2017 edition Sixtieth issue**(New York, 2017)

(3)World Bank Indian., at:
(https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?locations=CN-IN).

والذي بلغت ٥١٤.٠٦ مليار دولار (مقوما بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠) في عام ٢٠١٦[١].وتمثل نسبة واردات المواد الغذائية من إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٦ وجود حالة تزايد ثم انخفاض ثم حدوث تزايد في عام ٢٠١٦ وبنسبة ٤.٦%، ٦.٥% على التوالي،كما يلاحظ في بالجدول السابق (٣-٨).

صادرات- شركاء تجاريين: الاتحاد الاوربي ١٦.٨%، الولايات المتحدة ١٢.٨%، الامارات العربية المتحدة ١٢.٤%، الصين ٥.١%،سنغافورة ٤.٧%[٢]. حيث بلغ حجم الصادرات خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦ من ٦٠٦.٩ مليار دولار إلى ٤.٣٤١ تريليون دولار على التوالي، وذلك كما موضح بالجدول السابق رقم (٣-٨).

الواردات- شركاء تجاريين: الصين ١١.١%، الاتحاد الاوربي ١١.١%، الامارات العربية المتحدة ٧.٧%، السعودية ٦.٧%، سويسرا ٥.٩%[٣]. حيث بلغ حجم الواردات السلعية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦ حوالي ٥١.٧٧ مليار دولار، ٣٧٦.٠٩٠ مليار دولار، وذلك كما موضح بالجدول السابق رقم (٣-٨). مما يتضح زيادة الواردات السلعية وذلك يرجع لعدة مؤثرات منها الزيادة السكانية، وعدم استغلال مساحات الاراضي الزراعية غير المستغلة.

٣-٦-٦ أهداف الهند تجاه افريقيا:

ويركز الاستثمار الهندي في أفريقيا على عدد قليل من القطاعات الرئيسية: استخراج موارد الطاقة، والتصنيع، والخدمات المالية، وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى الزراعة. وتعتبر الشركات الخاصة الوسيلة الرئيسية للاستثمارات الهندية في الزراعة الأفريقية. وتشارك شركات الأعمال الزراعية الهندية بشكل خاص في بيع التكنولوجيا الزراعية الحديثة، مثل مضخات الري والجرارات والحصادات. وقد استثمرت شركات هندية في مزارع واسعة النطاق، لا سيما في إثيوبيا، اتهم العديد منها بالاستيلاء على الأراضي[٤].

٣-٦-٧ الهند وصفقات الأراضي في القارة الأفريقية:

وقد شجعت العديد من السياسات الحكومية صراحة استثمارات الشركات الهندية، وخاصة في الأراضي الأفريقية. وفي عام ٢٠٠٨، اقترحت وزارة الشؤون الخارجية الهندية دعم شراء الأراضي في الخارج للزراعة بحوافز سياسية، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي الخارجي وتسهيل الحصول على الائتمان لهذه الاستثمارات. تشجيع الشركات الهندية على شراء أراضي في افريقيا لإنتاج ما لا يقل عن مليوني طن من البقول و ٥ ملايين طن من زيت الطعام لمدة ١٥-٢٠ سنة. ومنذ

---

(1) **Ibid**.
(2) **Ibid**.
(3) **Ibid**.

(٤) **اقتصاد الهند**: https://www.marefa.org/index.php

ذلك الحين، عززت الحكومة الاستثمارات من خلال توقيع اتفاقيات تجارة واستثمارات دولية جديدة مع الدول الأفريقية وإصلاحات حكومية لتسهيل قيام الشركات الهندية باستثمارات أكبر في الخارج، وتمكينها من جمع كميات أكبر من رأس المال في الأسواق الدولية وتوفير ضمانات المخاطر والحماية الأخرى للاستثمارات في الخارج.

يمكن للشركات الهندية أن تساعد القطاع الزراعي في أفريقيا بعدة طرق مثل: الميكنة الزراعية؛ والتجهيز الزراعي والتخزين؛ والاستثمارات في تدريب الموظفين وتطويرهم؛ وإنشاء حدائق زراعية في أفريقيا؛ وإنشاء صناعات البستنة، ووحدات زراعة الأزهار والزراعة التعاقدية. بيد أن الهند لا تشجع سوى برامج محدودة للتعاون الزراعي لا تعرف أرقامها الدقيقة. وتقدم الهند المساعدة التقنية لتطوير قطاع القطن في بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وكذلك في نيجيريا وأوغندا وملاوي[١].

حيث يتركز معظم الاستثمار الزراعي الهندي في اثيوبيا. أجرت الحكومة الإثيوبية ما لا يقل عن مليون هكتار من الأراضي للاستثمارات الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٢، حيث كان تم الموافقة على ٩ من أصل ٣١ مشروعا تمت الموافقة عليها من قبل المستثمرين الهنود. وتشير تقديرات أن الشركات الهندية قد استحوذت على أكثر من ٦٠٠ ألف هكتار من الأراضي في افريقيا لزراعة زيت النخيل والحبوب والبقول[٢]، واهم تلك الشركات الهندية في افريقيا على النحو التالي:

١- شركة كاروتوري العالمية، تستثمر في إثيوبيا حوالي ٣٠٠ الف هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: زيت النخيل، والحبوب والبقول[٣].

٢- وشركة امامي للتكنولوجيا الحيوية، تستثمر في اثيوبيا حوالي ١٠٠ الف هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الاراضي هي: الجاتروفا الصالحة للغذاء وبذرة الزيوت.

٣- و شركة S&p للطاقة، تستثمر في اثيوبيا حوالي ٥٠ الف هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الوقود الحيوي والمحاصيل الغذائية وزيت الطعام.

٤- وشركةساناتي للمشروعات الزراعية تستثمر في اثيوبيا ومدغشقر حوالي ١٠ الف هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: قصب السكر.

٥- وشركة وتفيلد للقطن تستثمر في الكونغو واثيوبيا حوالي ١٠٠ الف هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: القطن.

٦- وشركة فيدانتاهارفيستن تستثمر في اثيوبيا حوالي ٣٠١٢ هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها في تلك الأراضي هي: الشاي، والمحاصيل الغذائية[١].

---

(1) Fatou M baye and Nicola Bevan, ACORD, the Agency for Cooperation and Research in Development, Chinese, Brazilian and Indian, investment in African Agricultural impact, opportunities and Concerns,(Tanzania: ACORD,2016),pp.26-29

(2) **Ibid.**

(3) 'FAQs on Indian Agriculture Investments in Ethiopia', undated, http://www.oaklandinstitute.org/faqs-indian-agriculture-investments-ethiopia

٣-٦-٨ بعض حالات استحواذ الهند على الأراضي الزراعية فى أفريقيا:

١- **تنزانيا:** تعد الهند في الترتيب السابع للدول المستثمرة من حيث مساحة الأراضي بواقع ١٨.١٢٤ الف هكتار[٢].

٢-**زامبيا:** تعد الهند في الترتيب الخامس للدول المستثمرة من حيث مساحة الأراضي بواقع ٧٣١ الف هكتا[٣]

٣-**مدغشقر:** تعد الهند في الترتيب الثاني للدول المستثمرة من حيث مساحة الأراضي بواقع ٤٩٧ الف هكتار[٤].

٣-٦-٩دوافع الهند لعقد صفقات الأراضي في أفريقيا:

ويركز الاستثمار الهندي في أفريقيا على عدد قليل من القطاعات الرئيسية: استخراج موارد الطاقة، والتصنيع، والخدمات المالية، وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى الزراعة. وتعتبر الشركات الخاصة الوسيلة الرئيسية للاستثمارات الهندية في الزراعة الأفريقية. وتشارك شركات الأعمال الزراعية الهندية بشكل خاص في بيع التكنولوجيا الزراعية الحديثة، مثل مضخات الري والجرارات والحصادات مثل كيرلوسكاربروثرز ليميتد وجين إريغاتيونسيستمز ومجموعة تاتا وماهيندراوسونااليكا الدولية. وقد استثمرت شركات هندية أخرى في مزارع أو مزارع واسعة النطاق، لا سيما في إثيوبيا، اتهم العديد منها بالاستيلاء على الأراضي[٥].

وفيما يلي أهم الدوافع والاسباب الرئيسية لعقد صفقات الهند للأراضي في أفريقيا:

أصبحت الهند قوة اقتصادية صاعدة في العالم. والتعاون مع افريقيا هام سواء علي المستوي السياسي أو الاقتصادي بالنسبة للهند فهناك تغلغل هندي في أفريقيا في اطار التغلغل الآسيوي الذي تقود قاطرته الآن كل من اليابان والصين. تعددت الدوافع الهندية في الاتجاه الى افريقيا ما بين دوافع اقتصادية، وأخرى سياسية، وإن كانت الأولى هي الغالبة. ولقد تمثلت أبرز هذه الدوافع على النحو التالي:

١- زيادة عدد سكان الهند الذي يقارب مليار نسمة ، ومن ثم الحاجة الملحة لزيادة التبادل التجاري، وفتح أسواق جديدة، وهنا تبرز مكانة القارة السمراء.

٢- كبر حجم السوق الأفريقية، وقابلية الحجم للزيادة باعتباره سوق جديد لتصدير المنتجات الهندية واستيراد المواد الخام.

٣- البحث عن مصادر طاقة متجددة خاصة البترول

---

(1)Fatou M baye and Nicola Bevan**,Op.cit**,pp.26-29
(2)Large Scale Land Acquisitions Profile Tanzania, at:www.landmatrix.org
(3)**Ibid.**
(4)Acquisitions Foncieres À Grande Échelle - Madagascar, **at**: www.landmatrix.org
(5)FatouMbaye and Nicola Bevan**,Op.cit**,pp.26-29

٤- رغبة الهند في تسويق التكنولوجيا[١].

٣-٦-١٠استراتيجية الهند اتجاه افريقيا:

تقوم هذه الاستراتيجية على عدة محاور منها ما يلي:

١-تقديم المساعدات من أجل الحصول على البترول، بواسطة إنشاء مشاريع البنية التحتية لبعض دول غرب أفريقيا مقابل الحصول على حق استكشاف البترول بهذه الدول.

٢-الإنفاق على برامج التنمية البشرية خاصة في المجال التعليمي والأكاديمي، ومشروعات البنية التحتية على اعتبار أنها أساس أي عملية تبادل تجاري ناجح.

٣. تقليل الدعم المادي بسبب إمكانيات الهند، لذا فإن استراتيجيتها قائمة على تحقيق أقصى استفادة بأقل تكلفة، وفي هذا الإطار تم توقيع مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والهند تكلف نحو ١٣٥.٦ مليون دولار لتحسين الاتصالات عبر الإنترنت بواسطة ربط ٥٣ دولة أفريقية بعضها ببعض باستخدام الأقمار الصناعية وكابلات ألياف بصرية ثم ربطها بالهند. وتأمل الهند من خلال هذا المشروع التجريبي بيع مزيد من معدات الاتصالات والخدمات لأسواق تكنولوجيا المعلومات الوليدة في القارة قبل أن تدخل الصين هذا السوق.

٤. التركيز على بعض المناطق الأفريقية سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، وفي هذا الصدد تم تبني برنامج "التركيز على أفريقيا" في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وكانت الدول المستهدفة هي إثيوبيا وكينيا وموريشيوس، ويبدو أن هذا الاختيار لم يكن عشوائيا، فقد اختارت دولا تتمتع بالقرب الجغرافي النوعي بالنسبة لها، فضلا عن أن هذه الدول ساحلية -على المحيط الهندي- باستثناء إثيوبيا باعتبارها دولة حبيسة.

٥. وكذلك التركيز على دراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية العملاقة من خلال تبادل الخبراء في هذا الشأن، وقد امتد هذا التعاون مع العديد من دول القارة خاصة في الغرب (نيجيريا، السنغال، غانا، بوركينافاسو) يليها الجنوب (مالاوي، ناميبيا) ثم الشرق (إثيوبيا)

٦. القيام بعملية استصلاح الأراضي الزراعية الشاسعة في أفريقيا، خاصة في دول شرق أفريقيا أيضا، عن طريق توقيع عقود مع حكومات هذه الدول لاستقدام المزارعين الهنود للقيام بعملية الاستصلاح، مع تأجير الأرض لهؤلاء لمدد طويلة تصل إلى ٩٩ سنة، مقابل ضمان عملية الاستصلاح، ومن ثم فإن هؤلاء المزارعين لا يتم التعامل معهم كأجراء، وإنما كأصحاب أرض وقد تم تأجير هكتار الأرض في أوغندا بـ٣.٧٥ دولارات فقط.

---

[١] **العلاقات الهندية الافريقية "الإستراتيجية والدوافع** http://democraticac.de/? p=26469

٧. المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية، ومن ذلك المشاركة في سيراليون، مقابل مشاركة الصين في ليبيريا المجاورة، ثم السودان بعد ذلك، كما أن الهند شاركت في عمليات أخرى في الصومال والكونغو الديمقراطية[١].

[١] العلاقات الهندية الافريقية الاستراتيجية والدوافع:http://democraticac.de/?p=26469

الفصل الرابع

الاستئجار أو الاتجاه إلى الداخل (دراسة تحليلية مقارنة)

مقدمة:

يعرض هذا الفصل لتحليل مقارنة بين خيارين يشكلان جوهر مستقبل التنمية الزراعية في مصر ومساراتها. الخيار الأول هو الاستثمار الزراعي في داخل الحدود رأسياً وأفقياً لمواجهة أعباء المستقبل بما يكتنف ذلك من قيود ومحددات للنمو. والخيار الثاني هو الاتجاه إلى خارج الحدود وإلى أفريقيا تحديداً من أجل الاستثمار الزراعي من بوابة المشاركة التنموية من جانب الحكومة أو الشركات الخاصة أو المشروعات الخاصة مع آخرين من خارج الحدود (حكومات – شركات – أفراد). واستناداً إلى نتائج التحليل يوضح الفصل الرؤية الاستراتيجية المصرية للتقدم نحو أفريقيا دائرتها الثانية بعد العربية والأوروبية وتوضيح خطوات الطريق نحو مستقبل التعاون المصري الأفريقي في هذا المجال: مجال الاستثمار الزراعي والمشاركة التنموية الزراعية.

٤–١ واقع الداخل:

٤–١–١ الأرض والسكان في مصر (محدودية الأرض ووفرة السكان):

قدرت مساحة الأرض الزراعيةفي مصر نحو ٩.١ مليون فدان في عام ٢٠١٦، أما المساحة المحصولية فقد بلغت نحو ١٥.٨ مليون فداناً لنفس العام وجدير بالذكر أن الزيادة في الأراضي الزراعية لا تتناسب مطلقاً مع الزيادة السكانية، حيث أن معدلات النمو السكاني تفوق معدلات النمو في مساحات الأراضي الزراعية، وكما هو موضح بالجدول رقم (٤–١) يتضح أن زيادة عدد السكان من ٦٣.٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م إلى حوالى ٩١ مليون نسمة في عام ٢٠١٦م بزيادة تبلغ حوالى ٢٧.٧ مليون نسمة، وبنسبة زيادة تمثل حوالى٤٣.٩%، وذلك بالمقارنة بعام ٢٠٠٠م، بينما زادت مساحة الأراضي الزراعية خلال نفس الفترة من حوالى ٧.٨ مليون فداناً عام ٢٠٠٠م إلى حوالى ٩.١ مليون فدان عام ٢٠١٦م بزيادة تبلغ حوالى ١.٣مليون فداناً بنسبة زيادة تبلغ حوالى١٦.٢%، وذلك بالمقارنة بعام ٢٠٠٠م، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من حوالى ٠.١٢٤ فدان عام ٢٠٠٠م إلى حوالى ٠.١ فدان عام ٢٠١٦م، كما يتبين من نفس الجدول أن المساحة المحصولية قد زادت من حوالى ١٣.٩ مليون فداناً عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٥.٨ مليون فدان عام ٢٠١٦، بزيادة تبلغ حوالى ١.٩مليون فدان وبنسبة زيادة بلغت حوالى ١٣.٧%، وهى نسبة أقل بكثير من نسبة زيادة عدد السكان، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من حوالى ٠.٢٢ فدان عام٢٠٠٠م إلى حوالى ٠.١٧ فدان عام ٢٠١٦م. ولاشك أن هذا الانخفاض يرجع إلى الزيادة السكانية المطردة التي تفوق زيادة كل من الزمام والمساحة المحصولية.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢) تبين وجود زيادة سنوية معنوية إحصائياً في عدد السكان بلغت حوالى ١.٧ مليون نسمة، وكذلك تبين وجود زيادة معنوية إحصائياً في العمالة الكلية بلغت حوالى ٥٤٦.٧ ألف عامل، كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى حدوث زيادة سنوية معنوية إحصائياً في العمالة الزراعية بلغت حوالى ١٢٤.٧ ألف عامل، كما تبين حدوث زيادة معنوية إحصائياً في المساحة المزروعة بلغت حوالى ٧٩.٠١ ألف فداناً، كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى حدوث زيادة سنوية معنوية إحصائياً في المساحة المحصولية بلغت

جدول رقم (٤-١) أعداد السكان والزمام والمساحة المحصولية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦م).

البيان / السنوات	السكان بالألف نسمة(١)	العمالة			المساحة بالألف فدان(٢)		متوسط نصيب الفرد من المساحة بالفدان	
	العدد	الكلية	الزراعية	%(*)	المزروعة	المحصولية	المزروعة	المحصولية
٢٠٠٠	٦٣٣٠٥	١٧.٢٠٣	٤.٩١٥	٢٨.٥٧	٧٨٣٣	١٣٩٢٢	٠.١٢٤	٠.٢٢٠
٢٠٠١	٦٤٥٨٤	١٧.٥٥٦	٤.٩٧٢	٢٨.٣٢	٧٧٤٢	١٤٠٢٨	٠.١٢٠	٠.٢١٧
٢٠٠٢	٦٥٩٨٦	١٧.٨٥٦	٥.٠١٩	٢٨.١١	٨١٤٨	١٤٣٥٠	٠.١٢٣	٠.٢١٧
٢٠٠٣	٦٧٣١٣	١٨.١١٩	٥.٠٨٤	٢٨.٠٦	٨١١٣	١٤٤٧٤	٠.١٢١	٠.٢١٥
٢٠٠٤	٦٩٣٣٠	١٨.٧١٨	٥.١٥٧	٢٧.٥٥	٨٢٧٩	١٤٥٥١	٠.١١٩	٠.٢١٠
٢٠٠٥	٧٠٦٦٨	١٩.٣٤٢	٥.٢٣٤	٢٧.٠٦	٨٣٨٥	١٤٩٠٥	٠.١١٩	٠.٢١١
٢٠٠٦	٧٢٠٠٩	٢٠.٤٤٤	٦.٣٧١	٣١.١٦	٨٤١١	١٤٩٢٠	٠.١١٧	٠.٢٠٧
٢٠٠٧	٧٣٦٥٥	٢١.٧٢٤	٦.٨٣٦	٣١.٤٧	٨٤٢٣	١٥١٧٦	٠.١١٤	٠.٢٠٦
٢٠٠٨	٧٥٢٢٥	٢٢.٥٠١	٧.١١٦	٣١.٦٣	٨٤٣٢	١٥٢٣٧	٠.١١٢	٠.٢٠٣
٢٠٠٩	٧٦٨٢٣	٢٢.٩٧٥	٦.٨٧٦	٢٩.٩٣	٨٧٨٣	١٥٤٩٥	٠.١١٤	٠.٢٠٢
٢٠١٠	٧٨٧٢٨	٢٣.٨٢٩	٦.٦٢٨	٢٧.٨١	٨٧٤١	١٥٣٣٤	٠.١١١	٠.١٩٥
٢٠١١	٨٠٤١٠	٢٣.٣٤٦	٦.٨١٠	٢٩.١٧	٨٦١٩	١٥٣٥٤	٠.١٠٧	٠.١٩١
٢٠١٢	٨٢٥٥٠	٢٣.٥٩٦	٦.٣٨٦	٢٧.٠٦	٨٧٩٩	١٥٥٦٥	٠.١٠٧	٠.١٨٩
٢٠١٣	٨٤٦٢٩	٢٣.٩٧٤	٦٧٠٢	٢٧.٩٦	٨٩٥٤	١٥٤٩٠	٠.١٠٦	٠.١٨٣
٢٠١٤	٨٦٤٩٢	٢٤.٢٩٩	٦٦٩٤	٢٧.٥٥	٨٩١٦	١٥٦٨٩	٠.١٠٣	٠.١٨١
٢٠١٥	٨٨٩٥٨	٢٤.٧٧٩	٦٤٠٣	٢٥.٨٤	٩٠٩٦	١٥٦٣٧	٠.١٠٢	٠.١٧٦
٢٠١٦	٩١٠٢٣	٢٥٣٣١	٦٤٧٨.٠	٢٥.٥٧	٩١٠٠	١٥٨٠١	٠.١٠٠	٠.١٧٤
المتوسط	٧٥٩٨١.٦	٢١٥٠٥.٤	٦٠٩٨.٩	٢٨.٣٥	٨٥١٦.١٨	١٥٠٠٧.٩	٠.١١٤	٠.٢٠٠

(*) المتوسط الهندسي = الجذر النوني لحاصل ضرب القيم $= \sqrt[n]{X_1\ X_2 X_3\ X_4\ \ldots\ldots X_N}$

المصدر: جمعت وحسبت من:

(١)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

جدول رقم (٤-٢) معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور أعداد السكان والمساحة المزروعة والمساحة المحصولية ونصيب الفرد من المساحة المزروعة، ونصيب الفرد من المساحة المحصولية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦م)

البيان	المعادلة	ر٢	ف المقدرة	معدل التغير %
عدد السكان بالألف نسمة	ص^هـ١= ٦٠٥٢٥.٢٥+ ١٧١٧.٣٨ سهـ (٤٩.٢٧)**	٠.٩٩	**٢٤٢٧.٣٩	٢.٢٦
العمالة الكلية	ص^هـ١= ١٦٥٨٤.٩ + ٥٤٦.٧ سهـ (١٧.٢٨)**	٠.٩٥	**٢٩٨.٧٥	٢.٥٤
العمالة الزراعية	ص^هـ١= ٤٩٧٦.٩٩+ ١٢٤.٦٥ سهـ (٤.٧٣)**	٠.٦٠	**٢٢.٤٢	٢.٠٤
المساحة المزروعة بألاف فدان	ص^هـ٢ = ٧٨٠٥.١+ ٧٩.٠١ سهـ (١٥.٤٨)**	٠.٩٤	**٢٣٩.٦٦	٠.٩٣
المساحة المحصولية بالألف فدان	ص^هـ٣ = ١٤٠٤٠.٧٩+ ١١٢.٦٤ سهـ (١٣.٢) **	٠.٩٢	**١٧٤.١٨	٠.٧٥
نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالفدان	ص^هـ٤ = ٠.١٢٦- ٠.٠٠٢ سهـ (-٢٠.٤٧) * *	٠.٩٦	**٤١٨.٩	-٠.٠٢
نصيب الفرد من المساحة المحصولية بالفدان	ص^هـ٥ = ٠.٢٢٦- ٠.٠٠٣ سهـ (-٢٢.٦٨) **	٠.٩٧	**٥١٤.٦٢	-١.٥

ص^هـ١ = القيمة التقديرية لعدد السكان بالألف نسمة ص^هـ٢ = القيمة التقديرية للمساحة المزروعة بالألف فدان.

ص^هـ٣ = القيمة التقديرية للمساحة المحصولية بالألف فدان. ص^هـ٤ = القيمة التقديرية لنصيب الفرد من المساحة المزروعة بالفدان. ص^هـ٥ = القيمة التقديرية لنصيب الفرد من المساحة المحصولية بالفدان.

س هـ = متغير الزمن ، هـ= ١، ٢ ،٣.....١٧

المصدر: جدول رقم (٤-١) (*) معنوي عند مستوى ٠.٠٥ (**) معنوي عند مستوى ٠.٠١

حوالى ١١٢.٦ ألف فداناً، كما تبين حدوث انخفاض سنوي معنوي إحصائياً لمتوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة بلغ حوالى ٠.٠٠٢ فداناً، كما تبين حدوث انخفاض معنوي إحصائياً في نصيب الفرد من المساحة المحصولية بلغ حوالى ٠.٠٠٣ فدان. بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي -٠.٠٢%، -١.٥% من المتوسط السنوي ٠.١١٤ ، ٠.٢٠٠ فدان على الترتيب.

٤-١-٢ الحيازات الزراعية في جمهورية مصر العربية والتقزم الحيازي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠م)

يختص هذا الجزء بدراسة توزيع الحيازات والأهمية النسبية لها، وقد تم تصنيف الفئات الحيازية الى خمسة فئات حيازيه، فقد بلغت الفئة الأولى أقل من ٥ أفدنة نحو ٣.٤ مليون حائز مثلت حوالي ٩٠.٤% من إجمالي عدد الحائزين البالغ عددهم ٣.٧ مليون حائز على مستوى الجمهورية، مثلت حوالي ٤٧% من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية خلال تعداد عام ٢٠٠٠م. في حين بلغ عدد

الحائزين في الفئة الحيازية الأولى في تعداد عام ٢٠١٠م حوالي ٤.١ مليون حائز مثلوا حوالي ٩١.٨% من اجمالي عدد الحائزين على مستوى الجمهورية غطت هذه الحيازات مساحة ٤.٦ مليون فدان بنسبة بلغت ٤٧% من اجمالي مساحة الأراضي المزروعة على مستوى الجمهورية. وعلى الرغم من زيادة المساحة المزروعة داخل هذه الفئة إلا أن التفتت الحيازي قد ارتفع بحوالي ٧١٠ الف حائز وهذا يمثل خطرا شديدا على النمط الإنتاجي في قطاع الزراعة في مصر. في حين بلغ عدد الحائزين في الفئتين الثانية والثالثة حوالي ٢٣٤.٤ ، ١٠٣.٢ الف حائز على الترتيب مثلا حوالي ٦.٣% ،٢.٨% من اجمالي عدد الحائزين على مستوى الجمهورية، غطت مساحة ١.٤ ، ١.٥ مليون فدان بسبة بلغت حوالي ١٦.٢%، ١٧.٣% من المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية خلال تعداد ٢٠٠٠م على الترتيب.

جدول رقم (٤-٣): عدد ومساحة الحيازات وفقا لفئات الحيازة في مصر طبقا لتعداد عامي (١٩٩٩/٢٠٠٠)، ٢٠٠٩/٢٠١٠. (عدد الحيازات والمساحة بالألف)

سنة التعداد / فئة الحيازة (فدان)	تعداد ١٩٩٩/٢٠٠٠				تعداد ٢٠٠٩/٢٠١٠			
	عدد الحيازات	%	مساحة الحيازات	%	عدد الحيازات	%	مساحة الحيازات	%
أقل من خمسة أفدنة	٣٣٦٠.١	٩٠.٣٧	٤٢١٦.٠	٤٧.٢٢	٤٠٧٣.٧	٩١.٧٦	٤٥٧٦.٨	٤٧.٠٣
من ٥ أفدنة إلي أقل من ١٠	٢٣٤.٤	٦.٣١	١٤٤١.٦	١٦.١٥	٢٣١.٢	٥.٢١	١٤٠٨.١	١٤.٤٧
من ١٠ إلي أقل من ٣٠	١٠٣.٢	٢.٧٨	١٥٤٢.٨	١٧.٢٨	١١٤.٢	٢.٥٧	١٦٧٨.٧	١٧.٢٥
من ٣٠ إلي أقل من ٥٠	١١.٩	٠.٣٢	٤٢٩.٩	٤.٨٢	١٢.١	٠.٢	٤٢٩.٧	٤.٤٢
٥٠ فأكثر	٨.٣	٠.٢٢	١٢٩٨.٢	١٤.٥٤	٨.٣	٠.١٩	١٦٣٧.٤	١٦.٨٣
الإجمالي	٣٧١٨.٠	١٠٠	٨٩٢٨.٥	١٠٠	٤٤٣٩.٥	١٠٠	٩٧٣٠.٧	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، **نتائج التعداد الزراعي** لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠، وعام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

بينما بلغ عدد الحائزين لتلك الفئتين ٢٣١.٢ ، ١١٤.٢ الف حائز مثلا حوالي ٥.٢% ،٢.٦ % من جملة عدد الحائزين على الترتيب وغطت هاتين الفئتين حوالي ١.٤، ١.٧ مليون فدان مثلا حوالي ١٤.٥%، ١٧.٣% من المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية على الترتيب. وقد لوحظ ثبات نسبي في جملة عدد الحائزين والمساحة المزروعة في الفترتين (٢٠٠٠-٢٠١٠م) في الفئة الحيازية الثانية، بينما يعزى ارتفاع عدد الحائزين والمساحة المزروعة في الفئة الثالثة إلى المساحات المضافة من الأراضي الصحراوية الجديدة. أما بالنسبة للفئتين الأخيرتين والتي تشمل من ٣٠ الى أقل من ٥٠ فدان، من ٥٠ فدان فأكثر فقد تبين من ذات الجدول زيادة عدد الحائزين في الفئة الحيازية الرابعة لتعداد ٢٠١٠م عنه في تعداد ٢٠٠٠م. مع ثبات المساحة المزروعة في هذه الفئة، الأمر الذي يدل على وجود تفتت في الحيازات لتلك الفئة. بينما حدث ثبات لعدد الحائزين في الفئة الأخيرة على الرغم من زيادة المساحة في عام ٢٠١٠م عنه في عام ٢٠٠٠م.

وهذا التفتت الحيازي يمنع المزارع الصغيرة من تحديث وسائل الإنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج عالية الجودة والصديقة للبيئة كما أن الإنتاج يعتمد بالضرورة في هذه المزارع الصغيرة علي الأيدي العاملة مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويرفع من أسعار باب المزرعة Farm-gate Priceومن ثم فإن التقزم الحيازي للأراضي الزراعية في مصر يجعل منها مزارع للاستهلاك العائلي ويطبع مساحات كبيرة من الملكية الزراعية بكونها مزارع للكفاف Subsistence Farmer.

٤-١-٣ الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح:

توضح بيانات الجدول رقم (٤-٤) المساحات القابلة للاستصلاح حتى عام ٢٠١٧م، وذلك في ٧ مناطق على مستوى الجمهورية، ففي منطقة سيناء يمكن اضافة ١٨٥.٣ الف فدان على مستوى منطقة شبه جزيرة سيناء ومن أهم هذه المناطق الساحل الشمالي بين سهل الطينة والعريش. ومنطقة شرق قناة السويس وشرق البحيرات المرة. أما في المنطقة الثانية والمتمثلة في منطقة شرق الدلتا قدرت المساحة الممكن استصلاحها بحوالي ٦٧٧.٧ الف فدان، ومن أهم مناطقها شمال وجنوب الحسنية وجنوب بورسعيد، وطريق مصر الإسماعيلية الصحراوي. أما المنطقة الثالثة فتمثلت في وسط الدلتا بمساحة صالحة للاستصلاح قدرت بحوالي ٧.٤ ألف فدان ومن أهم مناطقها بلطيم، وتجفيف البرلس. أما بالنسبة لمنطقة غرب الدلتا قدرت المساحة القابلة للاستصلاح حولي ٥٧٠.٩ ألف فدان ومن أهم مناطقها مدينة السادات، والبحيرة، وشرق الطريق الصحراوي. وفيما يخص منطقة مصر الوسطى بلغت المساحة القابلة للاستصلاح حوالي ١٧٢ الف فدان، ومن أهم مناطقها امتداد الصف، ووادي اسيوط الأعلى. وغرب ديروط. أما فيما يخص منطقة مصر العليا ٧٤٣.٨ الف فدان ومن أهم مناطق الاستصلاح فيها كوم امبو، ووادي لقيطة ووادي نيتاس، وأخيرا منطقة الوادي الجديد قدرت المساحة القابلة للاستصلاح فيها حوالي ٧٥٢ الف فدان ومن اهم مناطقها حلايب وشلاتين، الفرافرة وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٤). وقد لوحظ مما سبق أن اجمالي المساحة المراد استصلاحها حتى عام ٢٠١٧م قدرن بحوالي ٣.١ مليون فدان، إلا أن إجمالي الزيادة في المساحة المزروعة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦م) قدرت بحوالي ١.٨ مليون فدان كما هو مبين بالجدول رقم (٤-١) ويتبقى نحو ١.٣ مليون فدان لم يتم استصلاحهم واستزراعهم، ويعزى هذا إلى عدم توفر الموارد الرأسمالية اللازمة للاستصلاح، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن مصادر بديلة لزيادة المساحة المزروعة وبتكاليف أقل خارج الحدود السياسية للدولة.

جدول رقم (٤-٤): الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح حتى عام ٢٠١٧م (المساحة بالألف فدان)

م	المنطقة	أماكن الاستصلاح	المساحة	نوع التربة	مصدر المياه	نوع المياه	نوع الري
١	سيناء	الساحل الشمالي بين سهل الطينة والعريش	٥٦	رملية طفلية	ترعة السلام	مصارف مخلوط	سطحي
		شرق قناة السويس	٤٢	رملية	ترعة السويس	عذبة	رش
		شرق البحيرات المرة	٢٧.٥	ملحية	ترعة السويس	عذبة	رش
		أخرى	٥٩.٨				
٢	شرق الدلتا	شمال وجنوب الحسنية	١٤١.٨	ملحية-طمييه الى طينية	ترعة السلام	مخلوط	سطحي
		طريق مصر اسماعيلية الصحراوي	١٠٣.٦	رملية	صرف صحى معالج	مخلوط	سطحي
		جنوب بورسعيد	٦٢.٥	طمييه طينية إلى ملحية	ترعة السلام	مخلوط	سطحي
		أخرى	٣٦٩.٨				
٣	وسط الدلتا	بلطيم والخاشعة	٣.٤	طمييه طينية- طينية	بحر تيرة ومصرف الغربية الرئيسي	مصارف مخلوط	سطحي
		تجفيف البرلس	٣.٤	طمييه طينية- طينية	ترعة الرشيدة ومصارفها	مصارف مخلوط	سطحي
٤	غرب الدلتا	مدينة السادات	٩٩.٦	رملية طينية	ترعة النصر	عذبة	رش
		البحيرة	٩٢	رملية	ترعة النوبارية	عذبة	رش
		شرق الطريق الصحراوي	٥٨.٩	طينية ملحية	ترعة الحاجز والنوبارية	عذبة	سطحي
		أخرى	٣٢٠.٤				
٥	مصر الوسطى	امتداد الصف	٣٢.٥	رملية	مخلوط الصرف الصحي والنيل	مخلوط	رش وتنقيط
		وادي اسيوط الأعلى	٢٥	رملية	ترعة المعنى	عذبة	رش
		غرب ديروط	٢٠.٥	رملية	مياه النيل	عذبة	رش
		أخرى	٩٤				
٦	مصر العليا	كوم امبو	٣٤٥	رملية	طلمبات غرب الدلتا	عذبة	سطحي
		وادي نيتاس	٨٠	رملية-طينية	النيل	عذبة	رش
		وادي لقيطة	٤٨.٥	رملية	مياه النيل	جوفي	تنقيط
		أخرى	٢٧٠.٣٥				
٧	الوادي الجديد	حلايب وشلاتين،	٦٠٠	طمييه طينية طمييه رملية	مياه جوفية	جوفي	نظم رى حديث
		الفرافرة	٣١.٥	طمييه طينية-رملية	مياه جوفية	جوفي	رش
		أخرى	١٢٠.٥				
إجمالي المساحة القابلة للاستصلاح			٣١٠٩.١٥				

المصدر: **استراتيجية التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧**، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ١٩٩٦/١٩٩٧م.

٤-٢ الوضع الراهن للموارد المائية في جمهورية مصر العربية:

تشتمل الموارد المائية في جمهورية مصر العربية على الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية. وتتمثل الموارد المائية التقليدية في مياه نهر النيل والمياه الجوفية ومياه الأمطار، بينما تشتمل الموارد المائية غير التقليدية على إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، ومياه الصرف الصحي المعالجة، وتحلية مياه البحر، وتشير بيانات الجدول رقم (٤-٥) إلى أن إجمالي متوسط الموارد المائية المتاحة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥م) بلغ حوالى ٧١.١٤ مليار متر مكعب.

٤-٢-١ الموارد المائية التقليدية

أ- مياه نهر النيل:

تعتبر مياه نهر النيل أهم الموارد المائية السطحية لجمهورية مصر العربية، حيث تمثل مياه هضبة الحبشة حوالى ٨٥% من إيراد النهر عند أسوان، وهضبة البحيرات الاستوائية وجنوب السودان تمثل حوالى ١٥% من إيراد النهر، ويتسم نهر النيل بالتفاوت في حجم الايراد السنوي من سنة إلى أخرى ويبلغ الإيراد الصيفي لنهر النيل حوالى ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً، كما يتصف نهر النيل بوجود اتجاه نحو حدوث سلاسل من الفيضانات المتتابعة العالية أو المنخفضة قد تمتد لعدة سنوات، وهو ما لا يحدث في الظواهر العشوائية البحتة وقد عرفت هذه الخاصية بخاصية هيرست (Hurst Phenomenon). ويستخدم خزان السد العالي في الموازنة بين الإيراد المائي الواصل عند أسوان والمياه المنصرفة خلف الخزان، ولقد تم تحديد حجم التخزين الحى المطلوب للسد العالي بحوالي ٩٠ مليار متر مكعب، وذلك لضمان توفر السحب السنوي لكل من مصر والسودان والذى يبلغ ٧٤ مليار متر مكعب، مع الأخذ في الاعتبار فواقد البخر من البحيرة والتي تقدر بحوالي ١٠ مليار متر مكعب سنوياً، ويوضح الجدول رقم (٤-٥) حصة مصر من مياه النيل خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥م) والتي بلغت ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً، مثلت حوالى ٧٨% من إجمالي متوسط الموارد المائية في جمهورية مصر العربية خلال نفس الفترة.

ب- المياه الجوفية:

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٤-٥) أيضا أن متوسط الموارد المائية الجوفية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥م) بلغ حوالى ٦.٣ مليار متر مكعب تمثل نسبة ٨.٩% من إجمالي متوسط الموارد المائية المصرية المتاحة خلال نفس الفترة. وتحتل المياه الجوفية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لمصادر مياه الري في مصر، والتي تتوزع على جميع أنحاء الجمهورية، وتتنوع المياه الجوفية ما بين خزانات المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة، ومن أهم الخزانات الجوفية غير المتجددة في مصر الخزان الجوفي الرملي النوبي بالصحراء الغربية، ويشمل الخزان الجوفي بالصحراء الغربية مناطق الواحات

جدول رقم (٤-٥): تطور الموارد المائية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)

(الكمية بالمليار متر مكعب)

الموارد المائية	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط	%
حصة مصر من مياه نهر النيل	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥٠	٧٨.٠١
المياه الجوفية بالوادي والدلتا	٦.١٠	٦.١٠	٦.١٠	٦.١٠	٦.١٠	٦.١٠	٦.١٠	٦.٢٠	٦.٣٠	٦.٥٠	٦.٧٠	٦.٧٠	٦.٩٠	٦.٣١	٨.٨٧
تدوير مياه الصرف الزراعي	٤.٤٠	٤.٨٠	٥.١٠	٥.٤٠	٥.٧٠	٥.٧٠	٥.٩٠	٥.٩٠	٥.٨٠	٥.٢٠	١١.٠٧	١١.٥٠	١١.٧٠	٦.٧٨	٩.٥٣
تدوير مياه الصرف الصحي	٠.٩٠	١.٠٠	١.١٠	١.٢٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٤٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٢٤	١.٣٠	١.٣٠	١.٢٣	١.٧٢
الأمطار والسيول	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	٠.٩٧	٠.٩٣	٠.٩٠	٠.٩٠	١.١٩	١.٦٧
تحلية مياه البحر	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.١٠	٠.١٠	٠.٠٧	٠.٠٩
جملة الموارد المائية	٦٨.٢٦	٦٨.٧٦	٦٩.١٦	٦٩.٥٦	٦٩.٩٦	٦٩.٩٦	٧٠.١٦	٧٠.٣٦	٧٠.٣٠	٧٠.٥٠	٧٥.٥٠	٧٦.٠	٧٦.٤	٧١.١٤	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- وزارة الموارد المائية والري، قطاع توزيع المياه، ٢٠٠٩/٢٠١٠، بيانات غير منشورة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٧، مارس ٢٠١٧م.

الداخلة والخارجة، والفرافرةوسيوه وشرق العوينات ودرب الأربعين، وتبلغ الامكانات الكلية للسحب السنوي من المياه الجوفية بالصحراء الغربية والواحات حوالى ٣.٧٥ مليار متر مكعب وذلك لضمان استدامة هذا المخزون الجوفي لمدة ٢٠٠عام، ويتم حالياً استغلال حوالى ١.٧٥ مليار متر مكعب سنوياً، وتبقى الامكانات الإضافية المتاحة لخطط التنمية المستقبلية بمقدار ٢ مليار متر مكعب سنويا، تكفي لزيادة المساحة المراد استصلاحها وفقاً للتركيب المحصولى. أما الخزان الجوفي الرملي النوبي بالصحراء الشرقية فإمكاناته محدودة نسبياً قدر في بعض الدراسات بحوالي ٥٧ مليون متر مكعب سنوياً، وفى شبه جزيرة سيناء توجد ثلاث خزانات، وهى الخزان الضحل وخزان متوسط العمق وخزان الحجر الرملي النوبي العميق، ويوجد الخزان الجوفي الضحل بمنطقة شمال سيناء الساحلية ويتغذى من مياه الأمطار والسيول وتتواجد مياه هذا الخزان على أعماق حتى ١٠٠ متر، أما الخزان الجوفي المتوسط فيوجد في منطقة وادى الريان بوسط سيناء، وبالنسبة لخزان الحجر الرملي النوبي العميق والمقابل للخزان الجوفي الرملي النوبي بالصحراء الغربية والشرقية، فإن عمق المياه به يتراوح بين ١٥٠-٣٥٠ متراً من سطح الأرض وتقدر كمية المياه الجوفية التي يتم سحبها من الخزانات الثلاثة بالصحراء الشرقية بحوالي ١٤٥ مليون متر مكعب سنوياً.

أما المياه الجوفية غير العذبة (المسوس) فتنتشر في التكوينات المختلفة في معظم الأحواض (السواحل المصرية، حواف الوادي والدلتا، الصحراء الشرقية والغربية وسيناء، وغرب الدلتا) وتتراوح الأملاح الكلية الذائبة بها ما بين ١٥٠٠-١٥٠٠٠ جزء في المليون ويقدر مبدئياً حجم المخزون من هذه المياه في التكوينات المختلفة بحوالي مليار متر مكعب.

ج- الأمطار:

تقع مصر في المنطقة تحت المدارية، وهى منطقة شحيحة الأمطار بوجه عام ويقدر حجم الأمطار التي تسقط سنوياً على مصر موسمياً في فصل الشتاء بحوالي ١.٤ مليار متر مكعب، ويبلغ نصيب الساحل الشمالي لسيناء منها ٤٠٠ مليون متر مكعب، ونصيب الساحل الشمالي الغربي ٧٠٠ مليون متر مكعب، ونصيب سواحل الدلتا حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب، أما جنوب سيناء التي تتصف بالجفاف عامة فإنها تتعرض في بعض السنين للسيول الغزيرة ، وبغرض الاستفادة من مياه هذه السيول والحد من اخطارها تم إقامة عدد من السدود لعل من أهمها على الأطلاق سد الروافعة على وادى العريش الذى بدأ بسعة تخزين قدرها ٣ مليون متر مكعب، وارتفعت بعد ذلك إلى ٦.٨ مليون متر مكعب، فضلاً عن سد طلعة البدن بسعة تخزين قدرها ٠.٤ مليون متر مكعب، وسد الكرم بسعة تخزين قدرها ٢ مليون متر مكعب. وتوضح بيانات الجدول رقم (٤-٥) أن الكميات المستغلة من مياه الأمطار خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥م) بلغت حوالى ١.٢ مليار مكعب تمثل نسبة حوالى ١.٦٧% من إجمالي متوسط الموارد المائية المتاحة خلال نفس الفترة.

٤-٢-٢ الموارد المائية غير التقليدية:

أ- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي:

تعتبر مياه الصرف الزراعي من أهم موارد المياه غير التقليدية في مصر، فهي مكون رئيسي في خطط السياسة المائية التي تعتمد على الموارد المائية غير التقليدية، وتتمثل مكونات مياه الصرف الزراعي في مياه الصرف الداخلي التي تصل إلى شبكة المصارف العمومية بعد مرورها خلال التربة حاملة معها الأملاح وبقايا المخصبات والمبيدات الكيميائية، وتشير بيانات الجدول رقم (٤-٥) إلى أن كمية المياه المتاحة من إعادة تدوير مياه الصرف الزراعي بلغت حوالى ٦.٨ مليار متر مكعب كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) مثلت حوالي ٩% من إجمالي متوسط الموارد المائية المتاحة لنفس الفترة.

ب- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة:

يرجع استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة بمصر إلى عام ١٩١٥م، حيث بدأت زراعة بعض الأراضي الصحراوية حول محطة الصرف الصحي بالجبل الأصفر (شمال شرق القاهرة) باستخدام مياه الصرف الصحي، وبزيادة عدد محطات المعالجة بمصر، يتم في الوقت الحالي استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في مناطقمختلفة من الوادي بأسيوط والتبين وحلوان وتشير بيانات الجدول رقم (٤-٥) أن كمية مياه الصرف الصحي المعالجة بلغت حوالى ١.٢ مليار متر مكعب لمتوسط الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) مثلت حوالي ١.٧% من إجمالي متوسط كميات المياه المتاحة بجمهورية مصر العربية خلال نفس الفترة.

ج- تحلية مياه البحر:

تعتبر تكلفة هذا النوع من الموارد مرتفعة بالمقارنة بالموارد الأخرى من المصارف غير التقليدية للمياه وتوضح بيانات الجدول رقم (٤-٥) كمية المياه المتاحة من تحلية مياه البحر بلغت حوالى ٠.٠٧ مليار متر مكعب تمثل نسبة ٠.٠٩% من إجمالي متوسط كمية المياه المتاحة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، وإلى هذا فإن مصر لا تعد من الدول التي تعتمد بشكل معنوي على مياه التحلية للوفاء بالطلب على المياه مثلما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي يتم تغطية نصفها تقريباً من محطات التحلية والنصف الآخر من المياه الجوفية.

٤-٣ اعتبارات الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي من الحبوب لمواجهة الطوارئ:

٤-٣-١ القمح هو أحد المحاصيل الكبيرة في مصر ولعله الأكبر على الاطلاق، فقد بلغت مساحته ٣.٠٩٥ مليون فدان في عام ٢٠١٥ أي ما يعادل ٢٢.٥% من جملة المساحة المحصولية في العام المذكور ومع الأرز الذى بلغت مساحته في العام المذكور ١.٢١٦ مليون فدان والذرة الشامية ١.٧٤١ مليون فدان

فإن مجموعة الحبوب هي الأكبر وسط مجموعات المحاصيل الأخرى. لقد كانت مصر دولة مكتفية ذاتياً من الحبوب بل ومصدراً صافياً لها حتي نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها بدأت في التحول التدريجي إلى مستورد صافي للحبوب وبدأت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب تتراجع سنة بعد أخرى حتى وصلت قيمة وارداتها إلى ٢٢.٤٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٦ من القمح الخام.

وعلى الرغم من أن مناخ مصر أمثل للقطن منه للقمح وإن صلح الأخير عموماً لأن مصر تقع على التخوم الجنوبية لنطاق القمح فقد زرعته مصر منذ آلاف السنين وكانت مزرعة القمح للإمبراطورية الرومانية إبان عصور ازدهارها وصعود نجم روما. ولأن القمح محصول غذائي ضروري للاستهلاك المباشر فإن الحكومة ليس بوسعها التواني عن زراعته وإن صح الاكتفاء الذاتي من القمح في الماضي، فلقد اهتز في السنوات الأخيرة وتراخي مؤخراً وابتعدنا عنه تماماً. ورغم هذا كله فإن الاحتفاظ بمخزون استراتيجي يكفى حاجة البلاد لمدة ٣ شهور على الأقل إن لم يكن أكثر من هذا هو، ما تهتم به سلطات الغذاء والزراعة في مصر. وبالتوازي فإن عينها دائمة على أسعار القمح في السوق العالمية لتشتري في أوقات الوفرة لأوقات الشحة ولتأمين طعام الناس الذى يمثل أكبر مصادر الشبع للأفراد محدودي الدخل بحسبان مساهمته العالية في جملة نصيب الفرد من السعرات الحرارية[١].

٤-٣-٢ لقد استخدم سلاح الغذاء ضد مصر دوماً من قبل الإدارة الأمريكية لدفع القيادة المصرية لاتخاذ قرارات سياسية تتفق واتجاهات السياسة الأمريكية العالمية بعامة (تطويق الزحف السوفيتي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بخاصة التصالح مع إسرائيل وقبولها عضواً في المنطقة).

ففي ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ تحركت الجماهير المصرية واحرقت المكتبة الأمريكية بالقاهرة في رد فعل غاضب على اغتيال الزعيم الكونغولي (باتريس لومومبا). وأعقب ذلك اسقاط طائرة أمريكية عند اقترابها من إحدى القواعد العسكرية المصرية قرب الإسكندرية. وكان رد جونسون على ذلك كله تجاهل طلب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بمساعدات الغذاء الاضافية وذلك باعتبارها فرصته للضغط على الرئيس المصري لتعديل مواقفه الخارجية المضادة لواشنطن. وتحت ضغوط عدائية وجهود مكثفة دخل الكونجرس الأمريكي في الأشهر الأولي في عام ١٩٦٥ من أجل اصدار تشريع لوقف المساعدات الغذائية الأمريكية لمصر وقفاً كاملاً، أمر الرئيس "جونسون" بالاستمرار في وقف اتفاقيات بيع فائض الحاصلات الزراعية "نظراً لقيامها بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة وأصدقائها". واستمر الحال على هذا المنوال حتي جاء " هنري كيسنجر" الذى كان في مهمة رسمية في مصر وابرق إلى واشنطن في شتاء ١٩٧٤ يقترح إرسال كميات ضخمة من القمح الأمريكي إلى مصر كدليل على حسن النوايا الأمريكية تجاه الشعب المصري واقتصاده

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر)، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، ٢٠١٨، ص٥١٦.

الذى بدأ كاهله يعاني من أعباء فوائد الديون المتزايدة. وفي المقابل كانت واشنطن تسترضي مصر لاستئناف العلاقات معها وتوقيع اتفاقية فصل الاشتباك بين مصر وإسرائيل. ومنذ ذلك التاريخ وحتي الآن أصبحت مصر الدولة الأولى في العالم المستقبلة لشاحنات القمح الأمريكي تحت مظلة القانون العام ٤٨٠ (PL480) الذى يسمح للولايات المتحدة أن تقدم مساعدات سنوية للدول الصديقة لشراء فائض القمح الأمريكي تحت ما يسمى " المبيعات الامتيازية" consessional sales بموجب قرض ميسر يوافق عليه الكونجرس ويسمح لمصر بموجبه استيراد القمح الأمريكي من الأسواق الأمريكية وليس من غيرها وعلى مراكب شحن أمريكية وليست غيرها مع التأمين على الشاحنات لدى شركات التأمين الأمريكية.

وخلاصة ما تقدم هو اعتماد مصر العالي على واردات القمح ودقيقه لسد الفجوة القمحية ما يمثل تهديداً للأمن الغذائي المصري في أهم بنود استهلاكه اليومي (الخبز) ويمثل انكشافاً واضحاً حيث تستحوذ واردات القمح على ما يعادل ٩.٩٥% من جملة الصادرات السلعية المنظورة في عام ٢٠١٦م.

٤-٤ تجارب مصر في أفريقيا في مجال الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد المائية.

أ- قناة جونجليJonglei Canal

تعود فكرة مشروع قناة النيل إلى مجموعات مشروعات النيل التي وضع تصميم بنائها وهيدرولوجيتها إلى مجموعة من كبار المهندسين مثل السير وليام هرست والسير وليام ويكلوكس والسير مردوخ ماكدونالد والمستر توتنهام والمستر هاوس في مطلع القرن العشرين وبعدهم جاء المهندسون هيرست وبلاك وشميلة في عام (١٩٤٦) ليشيروا في الجزء السابع من كتاب حوض النيل إلى عرض وافٍ لهذا المشروعات ومنها مشروع بنشر الخاص بقناة جونجلي. وينص المشروع على حفر قناة تبدأ من نهر آثم مارة ببلدة جونجلي. ويكون عمق القناة نحو خمسة أمتار واتساع قاعها ١٢٠ متراً، وتحمل نحو ٥٥ مليوناً من الأمتار المكعبة في اليوم، بينما يحمل بحر الجبل نحو أربعين مليوناً ويكون طولها ٣٦٠ كم، على أن ينظم تصريف المياه بما يتفق وحاجة الزراعة في شمال الوادي[١].

كان مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان يهدف لتقليل الفاقد من مياه بحري الجبل وبحر الزراف في منطقة السدود، ذلك الفاقد الذى يقدر بنحو ٥٠% من الإيراد الواصل إلى تلك المنطقة مع استخدام البحيرات

---

[١] لمزيد من التفصيل انظر:

- هـ . أ . هرست (مؤلف)، حسن الشربيني (مترجم)، **النيل**، مصلحة الري (وزارة الأشغال العمومية)، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ٢٥٨- ٢٦٤.
- محمد عوض محمد (دكتور)، **نهر النيل**، الهيئة العامة لقصور الثقافة (إصدارات خاصة)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٠٤.

الاستوائية بأوغندا وزائير في التخزين بعيد المدى باعتبارها خزانات طبيعية، ذات سعة ضخمة، تصلح لهذا النوع من التخزين[١].

وتعاونت مصر والسودان خلال سنوات السبعينات والثمانينات لكى تتحقق فائدة مائية عند أسوان تقدر بحوالي ٤ ملياراً من الأمتار المكعبة تقسم مناصفة بين البلدين، وتتحمل كلاهما نصف التكاليف، طبقاً لاتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل لري الأراضي الزراعية في كلا البلدين وتجفيف ١.٥ مليون فدان من أراضي المستنقعات الصالحة للزراعة. وقد بدأ الاتفاق على شقها بين مصر والسودان عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وخلال سنوات تنفيذ المشروع تم حفر ٢٦٠ كيلو متراً بواسطة الشركة الفرنسية التي فازت بعطاء وتنفيذ الحفر لكن توقف عند قرية كنجر نتيجة اندلاع الحرب عام ١٩٨٣ بين الحركة الشعبية بقيادة جون جارانج والحكومة المركزية في الخرطوم. وخلال الفترة من ١٩٨٣–٢٠٠٥ تم توقيع اتفاقية نيفات للسلام لم يتم أي عمل بخصوص الجزء المتبقي من الحفر أو إقامة أي مشروعات تنموية كانت مستهدف تنفيذها وتجمد موقفها منذ ذلك التاريخ. وبعد هدوء الموقف في المكان وعودة السلام والاستقرار الأمني مازال كلا الطرفين المصري والسوداني الجنوبي يلزمان الصمت ولم يفكر في تكملة الجزء المتبقي من الحفر ويقدر بحوالي ١٠٠ كم حيث توقفت ماكينة الحفر العملاقة وعلاها الصدأ عند قرية كنجر التابعة لمناطق قبائل الدينكا.

ب–مزرعة إبراهيم شكري في الخرطوم:

كان إبراهيم شكري (١٩١٦–٢٠٠٨) سياسياً مصرياً ووزيراً للزراعة بالحكومة المصرية ومؤسس ورئيس حزب العمل الاشتراكي، عُين إبراهيم شكري محافظاً للوادي وشغل منصب وزير الزراعة في حكومة ممدوح سالم ١٩٧٧م. وكان ذو فكر متقدم في الإدارة المزرعية وصنع السياسات الزراعية كونه خريج كلية الزراعة (جامعة القاهرة) عام ١٩٣٩م.

في عام ١٩٧٩ تقدمت مصر (عندما كان الرئيس السادات رئيساً لمصر) بمبادرة لتوصيل مياه النيل إلى النقب الاسرائيلي، رغم إدراك المسئولين في مصر بسعي مصر الدائب لزيادة إيرادها المائي الواصل عند أسوان وتنمية مزاردها المائية بالتوازي مع محدودية الموارد الأرضية الصالحة للاستزراع بجودة وتكلفة وعائد يتوافق مع قواعد الحدود الاقتصادية والمالية. قبل ذلك نشر الدكتور كمال الجنزوري الذي كان مديراً لمعهد التخطيط القومي مذكرة ذكر فيها[٢]:أن الموارد الأرضية الجديدة المتاحة حالياً، تتركز في مناطق صحراوية منخفضة الجدارة الإنتاجية وتكاليف استصلاحها عالية (بمعارف وإمكانيات هذه الفترة) ويلزمها مقننات مائية

---

[١] عبدالعظيم أبو العطا وآخرون، **نهر النيل**، الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩١.

[٢] كمال الجنزوري، **مستقبل التنمية في مصر عام ٢٠٠٠**، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم (٤٩)، أغسطس، ١٩٧٨.

مرتفعة ومستلزمات إنتاج تتناسب ودرجات تصنيف الأراضي داخل هذه المناطق، كما تحتاج إلى محاصيل زراعية معينة تجود بها ويؤدي ذلك كله إلى انخفاض العائد منها.

وأن الموارد المائية لا تسمح بالتوسع في مناطق جديدة إلا بترشيد استخدام المياه وتقليل الفاقد منها من المجاري الرئيسية حتى باب المزرعة، مع إحكام توزيع المياه من المزرعة وترشيد طرق الري الحالية أو إدخال وسائل الري بالرش أو التنقيط.

وإلى هذا يرى سعد حافظ الخبير الاقتصادي[١]. أن هنالك نقاط رئيسية تحدد مسألة استخدام المياه:

١- تستخدم المياه أساساً في الزراعة في ري المحاصيل المختلفة واستصلاح الأراضي عن طريق غسلها لإزالة الملوحة.

٢- تستخدم المياه في الملاحة ومن ثم لابد من الحفاظ على منسوب معين لا تنخفض عنه.

٣- تستخدم المياه في توليد الكهرباء لاستخدامها في الصناعة والاستخدامات المنزلية.

٤- أن المياه كأي سلعة اقتصادية لها ثمن وأن إنتاجها يحتاج إلى تكلفة هي السدود وشق الترع والقنوات وآلات الرفع... الخ.

٥- أن العامل الاقتصادي وخاصة الربح والخسارة ليس هو العامل الحاسم المقدر ولكن تأمين معطيات الأمن القومي ومنها الأمن المائي ضرورة استراتيجية مهما ارتفعت قيمة الوفاء بها وكان السؤال المطروح آنذاك ودوماً: هل تكفي موارد مصر المائية احتياجاتها في الحاضر والمستقبل؟ وأشارت الأرقام الرسمية المتاحة عام ١٩٧٤ أن جملة إيرادات النيل هي ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً بما فيها حصة مصر من السد العالي والتي تقدر بـ ٧.٥ مليار متر مكعب ويضاف إليها مياه تقترض من السودان قدرها ١.٥ مليار متر مكعب، وهي ليست مستمرة وبهذا لا يمكن وضعها ضمن الموارد الدائمة. يضاف إلى ذلك المستفاد من مخزون المياه الجوفية وهو ٣.٥ مليار متر مكعب، ومياه الصرف المعاد استخدامها في الري وقدرها ٢.٥ متر مكعب علاوة على المياه العائدة إلي مجرى النيل. وبهذا يكون إجمالي الموارد المائية هو ٦١.٣ مليار متر مكعب (لم تحتسب مياه الأمطار لعدم ثباتها). في حين أن إجمالي الاستخدامات في نفس العام في الري والملاحة والاستخدامات الأخرى قد بلغ ٥١.٤ مليار متر مكعب ومعنى هذا أن هناك فاقداً وليس فائضاً في المياه يبلغ قدره ٩.٩٥ مليار متر مكعب، وهو فاقد حسب التقديرات الرسمية يتسرب إلى داخل التربة ولا يصب في البحر، إذ أن ما يصب في البحر يكاد يعادل الماء الضروري للاحتفاظ بمنسوب الملاحة (أو أقل منه) على ما هو عليه.

---

[١] سعد حافظ (دكتور)، **هل تكفي موارد مصر المائية احتياجاتها في الحاضر والمستقبل**، محاضرة ألقاها في أغسطس، ١٩٨٠.

واستشعاراً من سلطات إنتاج الزراعة والغذاء بأنه في أحسن الأحوال ومع تحقيق كل ما يمكن تحقيقه فإن الأراضي المستصلحة حتي عام ٢٠٠٠ لن تتجاوز ٣ ملايين فدان بعجز قدره ٢ مليون فدان عن أقل احتياج مستهدف حتى ذلك الحين ومعنى هذا أن مصر مهددة بأن تظل في حالة عجز غذائي تزداد وارداتها الغذائية عاماً بعد آخر للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان وأثر المحاكاة وتطور أنماط الاستهلاك الغذائي.

ومن ثم استشعر رجال مثل إبراهيم شكري أن قلب المشكلة هو عجز المياه التي تشكل قيداً على التنمية الزراعية في مصر قد يضطرها هذا إلى استخدام مياه الصرف غير العذبة فقد ذهب يستثمر هناك في السودان لتجنب تهديدات الأمن الغذائي على مصر.

جـ- الاستثمار الزراعي المصري العاملة في الدول الأفريقية:

تشير البيانات المتاحة عن الاستثمارات الزراعية المصرية في مجال الأراضي والتنمية الزراعية في أفريقيا، إلى انكماش لافت وتقوقع ظاهر. المستثمرون المصريون ذهبوا إلى ثلاثة بلاد هي السودان التي توجه إليها استثمار قيمته ٥٥.٦% من جملة استثمارات مصر في هذا المجال بعدها تأتي جنوب السودان التي ذهب إليها ما يعادل ٤٤.٣% من جملة استثمارات مصر في مجال الأراضي وأخيراً تأتي أوغندا بنسبة شديدة الانخفاض لم تتعد ٠.١% من الجملة (انظر الشكل ٤-١).

شكل (٤-١): الاستثمارات المصرية في اراضي أفريقيا

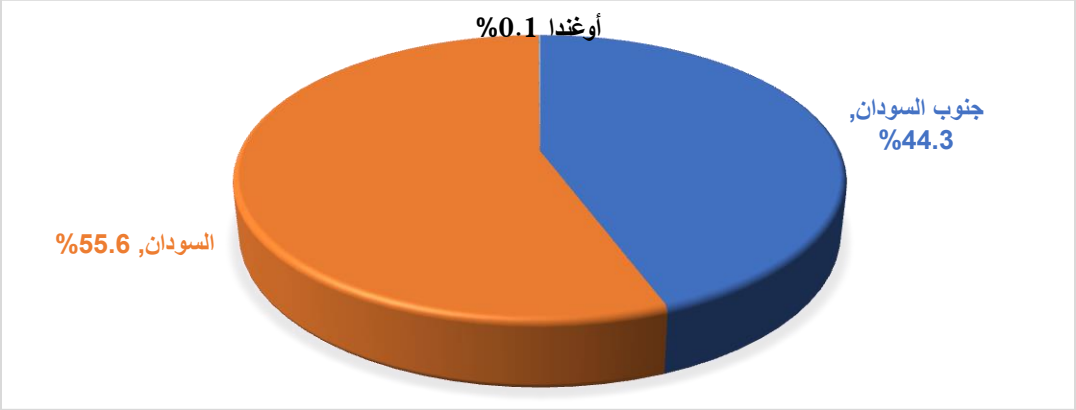

المصدر: قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنت www.landmatrix.org

وهناك شركة استثمارية واحدة هي القلعة القابضة ذهبت إلى السودان، شماله بمساحة ١٣١.٨٩٠ هكتار (٥٥.٦%) وجنوبه ١٠٥.٠٠٠ هكتار (٤٤.٣%) والحكومة المصرية ممثلة في وزارة الزراعة المصرية بمائتي هكتار (٠.١%) لتكون الجملة ٢٧٣.٠٩٠ هكتار وذلك في عام ٢٠١٦م.

جدول (٤-٦) الاستثمارات المصرية في أراضي أفريقيا

الدولة مالك الارض	المستثمر	المساحة (هكتار)	% إلي الاجمالي	نوع الزراعة
جنوب السودان	شركة القلعة القابضة	١٠٥٠٠٠	٤٤.٣%	الذرة الرفيعة وعباد الشمس ولذرة
السودان	شركة القلعة القابضة	١٣١٨٩٠	٥٥.٦%	أرز والقطن والذرة الرفيعة وقصب السكر وعباد الشمس والقمح
أوغندا	وزارة الزراعة المصرية	٢٠٠	٠.١%	الذرة وإنتاج البذور والقمح
الإجمالي		٢٣٧٠٩٠	١٠٠%	

المصدر: قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

الصورة المتناقضة تظهرها البيانات التي توضح أن مساحة الأراضي التي تم الاتفاق على استثمارها في مصر حتى عام ٢٠١٦ قدرت بنحو ١٦٠.٢٠٧ هكتار مقابل ٢٣٧.٠٩٠ هكتار جملة ما استثمرته مصر في السودان (شماله وجنوبه)، من جانب الإمارات واليابان والسعودية.

جدول (٤-٧): يوضح الأراضي المستأجرة أو المتعاقد علي حق استغلالها في مصر من الاستثمار الأجنبي حتي ٢٠١٦م.

الدولة المستثمرة	مكان الارض	عام التعاقد	المساحة (هكتار)	نوع الزراعة
الامارات	توشكي	–	٤٠٠٠٠	القمح
	شرق العوينات	٢٠٠٣	٢٠٠٠٠	الشبت وبرسيم حجازي والذرة والبطاطس والقمح
	الصحراء الغربية	٢٠٠٩	٤٢٠٠٠	نباتات الأعلاف والذرة (الذرة) والقمح
	مصر	–	٢٥٢٠	مصانع الاعلاف
	الصالحية، الشرقية	–	١٢٦٧	الذرة والفاكهة والعنب والمانجو والبطاطس والقمح
	العوينات، محافظة الوادي الجديد	٢٠٠٧	٩٥١٠	الذرة و البطاطس والقمح
اليابان	الأقصر	٢٠١٠	٣٠٠٠	البطاطس والخضروات
السعودية	توشكي	٢٠٠٨	٤٢٠٠٠	الشعير وبرسيم حجازي والذرة والقمح

المصدر قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

شكل (٤-٢) استئجار الاراضي المصرية

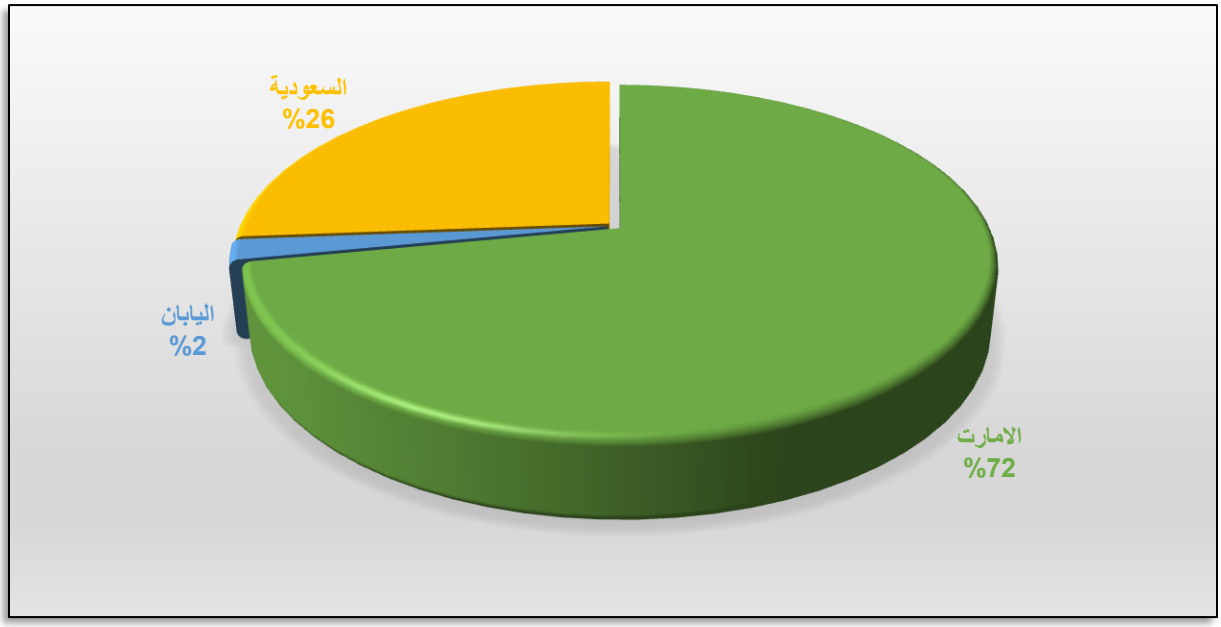

المصدر: قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

ويشير الاستخلاص النهائي من حالة الاستثمار الزراعي المصري في أفريقيا إلي حقيقتين:

- انكماش الاستثمارات المصرية العامة والخاصة داخل الحدود خوفاً من المخاطر والتهديدات دون دراسة ودون تبصر لمفهوم القوة والفرص المتاحة.
- ان رأس المال الخاص قد ترك الفرصة للرأسمال الأجنبية للاستثمار في مجال استصلاح واستزراع الأراضي في مصر كما في حالة توشكي.

٤-٥ تجارب مصر في أفريقيا:

يعتبر مشروع إنشاء المزارع المصرية المشتركة في القارة الأفريقية أحد المشروعات الهامة التي تمول من الخزانة العامة المصرية بغرض تعزيز التواجد المصري السياسي في القارة الافريقية وتقوية روابط الصداقة والتعاون مع الدول الأفريقية، كما يهدف المشروع مراعاة البعد الأمني المائي المصري في علاقات مصر مع الدول الأفريقية والتي تصب في مصلحة الأمن القومي المصري بصفة عامة وخاصة بدول منابع النيل والتجمعات الأفريقية الهامة الأخرى الموزعة على كل القارة الأفريقية. لذا يعتبر مشروع انشاء مزارع مشتركة مع الدول الأفريقية أحد أدوات القوة الناعمة للخارجية المصرية والمنفذة من خلال وزارة الزراعة المصرية والتي تحظى بدعم كبير من القيادة السياسية المصرية في الوقت الراهن لتنفيذ تكليفات مجلس الوزراء ومعالى وزير الزراعة واستصلاح الأراضي حيال هذا المشروع الهام تجاه القارة الأفريقية مع الأخذ في الاعتبار

المحددات التي تؤثر على تطور المشروع وتنميته من أجل الوصول للأهداف المرجوة منه. وبعض هذه المحددات على سبيل المثال لا الحصر سياسات بعض الدول الافريقية وعلاقتها بالدولة المصرية.

الرؤية الخاصة لخطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٨-٢٠٢١)

تعتمد الرؤية العامة لمشروع إنشاء المزارع المصرية المشتركة في أفريقيا على التواجد المصري وانتشاره في دول القارة الأفريقية وأن تكون المزارع المصرية المشتركة مع الدول الأفريقية مراكز اشعاع ونقل التكنولوجيا الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية وكذلك أن تكون بيوت خبرة للمستثمرين سواء القطاع الحكومي او الخاص للاستثمار الزراعي في أفريقيا مما يكون له انعكاس مباشر على العلاقات المصرية الأفريقية. ويوضح الجدول رقم (٤-٨) ملامح هذه الخطة.

ب- الأهداف الرئيسية للمشروع:

١- تعزيز دور مصر الريادي والمؤثر على الساحة الأفريقية.
٢- انشاء مزارع مصرية مشتركة مع الدول الأفريقية بهدف تحقيق التنمية المستدامة بتلك الدول وخاصة جنوب الصحراء.
٣- نقل الخبرة والتكنولوجيا المصرية الزراعية للدول الأفريقية.
٤- تفعيل التعاون الزراعي مع الدول الأفريقية بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة.
٥- تأمين موارد مصر المائية من خلال تعزيز العلاقات الدولية مع دول حوض النيل.
٦- تنشيط الصادرات المصرية للدول الأفريقية من خلال المعارض الدولية بأفريقيا.
٧- فتح مجالات جديدة للقطاع الخاص المصري للاستثمار في الدول الأفريقية.
٨- زيادة التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية خاصة الحاصلات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة.
٩- التنمية الزراعية الشاملة بدول القارة الأفريقية بهدف زيادة الإنتاجية والدخول في منظومة تسويقية عالمية.
١٠- إنشاء قاعدة بيانات عن الأراضي المتوفرة للزراعة بالدول الأفريقية فضلاً عن قانون الاستثمار بتلك الدول.
١١- إصدار نشرات ارشادية للتجارب المصرية بالمزارع المشتركة وتوزيعها على مختلف القطاعات لتشجيع الاستثمار الزراعي المصري بالدول الأفريقية.

١٢- ربط الهيئات البحثية المصرية بنظيرتها بتلك الدول الأفريقية وتطبيق نتائج التجارب البحثية من خلال منظومة المزارع المصرية المشتركة المنتشرة بتلك الدول الأفريقية.

جدول رقم(٤-٨) خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل ٢٠١٨-٢٠١٩ في افريقيا

م	الخطة المالية	الدول المقترحة	المنطقة الجغرافية
١	٢٠١٨/٢٠١٧	اريتريا	القرن الأفريقي
		مالاوي	الجنوب والشرق الأفريقي
		زامبيا	الجنوب والشرق الأفريقي
		الجزائر	الشمال الأفريقي
٢	٢٠١٩/٢٠١٨	كينيا	الشرق الأفريقي
		الصومال	القرن الأفريقي
		اوغندا	الوسط الأفريقي
		بوركينافاسو	غرب أفريقيا
٣	٢٠٢٠/٢٠١٩	جنوب السودان	الساحل والصحراء
		تنزانيا	الشرق الأفريقي
		غانا	غرب أفريقيا
		زيمبابوي	الجنوب والشرق الأفريقي
٤	٢٠٢١/٢٠٢٠	تشاد	الساحل والصحراء
		جيبوتي	القرن الأفريقي
		موريتانيا	غرب أفريقيا
		السنغال	غرب أفريقيا

المصدر:- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بيانات غير منشورة

ج- الانجازات المحققة خلال النصف الاول من خطة السنة المالية٢٠١٧/٢٠١٨ حسب البرنامج الزمني للخطة الاستثمارية

١- الربع الاول من الخطة الاستثمارية:

- تم الانتهاء من مخاطبة الدول الافريقية محل انشاء مزارع مشتركة بها وكذلك تجهيز مذكرات التفاهم والعقود التنفيذية للتوقيع مثل اريتريا ومالاوي والجزائر وبوركينافاسو.

- تم تشكيل الجان الفنية للسفر ومعاينة مواقع المزارع في الدول المشار إليها.

٢- الرابع الثاني من الخطة الاستثمارية:

- جاري حاليا الترتيب لتوقيع مذكرة التفاهم والعقد التنفيذي مع دولة اريتريا خلال زيارة رئيس اريتريا للقاهرة في اول يناير ٢٠١٨ واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو فتح الحساب الدولارى واجراء التحويلات النقدية المطلوبة وبدء نشاط المزرعة
- تم سفر لجنة فنية الى مالاوي في الفترة من٢٧-٢٩نوفمبر٢٠١٧المعاينة المواقع المقترحة للمزرعة ومناقشة بنود مذكرة التفاهم والعقد التنفيذي
- تم سفر لجان التقييم الفنية للمزرعة القائمة مع زامبيا لتقييم الانشطة المزرعية المنفذة والاخرى الجديدة المقترحة ومناقشة بنود العقد التنفيذي للمزرعة الجديدة على مساحة ١٥٠٠ هكتار في الفترة من ٢٠١٧/١٠/٣٠الى ٢٠١٧/١١/١

٣- الربع الثالث من الخطة الاستثمارية:

- جارى الترتيب لتوقيع مذكرة التفاهم والعقد التنفيذي مع دولة مالاوي واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو فتح الحساب الدولارى واجراء التحويلات النقدية المطلوبة وبدء نشاط المزرعة.
- جارى الترتيب لتوقيع مذكرة التفاهم والعقد التنفيذي مع دولة الجزائر واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو فتح الحساب الدولارى واجراء التحويلات النقدية المطلوبة وبدء نشاط المزرعة
- جاري الترتيب لسفر لجنة فنية إلى اوغندا لمعاينة المواقع المقترحة للمزرعة ومناقشة بنود مذكرة التفاهم والعقد التنفيذي.

٣- الربع الرابع من الخطة الاستثمارية:

- جارى الترتيب للتوقيع علي مذكرة التفاهم والعقد التنفيذي مع دولة اوغندا واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو فتح الحساب الدولارى واجراء التحويلات النقدية المطلوبة وبدء نشاط المزرعة.
- جارى الترتيب لتوقيع مذكرة التفاهم والعقد التنفيذي مع دولة زامبيا واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو فتح الحساب الدولارى واجراء التحويلات النقدية المطلوبة وبدء نشاط المزرعة.

د- الانجازات المستهدف تحقيقها بخطة ٢٠١٨/ ٢٠١٩

- إنشاء مزارع مشتركة جديدة مع كل من كينيا والصومال والسنغال وبوركينافاسو
- تطبيق العلاقات المصرية مع دول حوض النيل بصفة خاصة خلال تقديم المساعدات الفنية والعملية لتلك الدول بحيث يؤدى الى الهدف الاستراتيجي للمزارع وهو تنمية القارة الأفريقية

- نقل الخبرة والتكنولوجيا المصرية في مجال الزراعة
- تدريب الكوادر الأفريقية الواعدة في المجال الزراعي
- تطبيق التقنيات الحديثة في مجال الري والاستزراع السمكي
- استنباط أصناف محاصيل عالية الإنتاجية تلائم البيئة الأفريقية
- تحسين الانتاج الحيواني وكفاءة التسمين بتلك الدول
- البدء في انتاج تقاوى اصناف المحاصيل المصرية (القمح والذرة الشامية والفول البلدي وفول الصويا والارز والذرة الرفيعة واصناف العنب المصري واصناف وهجن الخضر المصرية مثل الطماطم والفلفل) والتي تم تقييمها في عدد من المزارع القائمة مثل زامبيا وزنجبار الكونغو الديمقراطية ومالي والنيجر
- زيادة الكفاءة الفنية للأشقاء الأفارقة في المجالات الزراعية المختلفة من خلال الدورات التدريبية المنفذة سواء في المزارع المشتركة على أيدي الخبراء المصريين او في مراكز التدريب المختلفة في مصر في مجالات:
  - ادارة المحصول سواء كان حقلي او خضر او فاكهة وكذلك دورات في مجال الميكنة والتشغيل والصيانة
  - تطبيق النموذج الارشادي بتلك الدول الأفريقية من خلال اقامة ندوات بالمزرعة ودعوة المسئولين والشركات والمزارعين المجاورين للمزرعة
  - اقامة أيام حقل للتعريف بالأصناف المصرية مقارنة بالمحلية المنزرعة وكذلك الإنتاجيات والتكنولوجيا المستخدمة بالمزعة
  - تنظيم دورات تدريبية خارجية بجمهورية مصر العربية للمتدربين الأفارقة للتدريب علي إدارة المحاصيل سواء كانت حقلية أو بستانية أو تشغيل وصيانة الميكنة
  - زيادة الوعى والانتماء للدول الأفريقية لمصر من خلال التواجد المصري الرسمي للخبراء ونقل الخبرة والمساعدات المصرية الفنية لتلك الدول الأفريقية

هـ- العائد الاقتصادي والاجتماعي المترتب على تنفيذ المشروع:

العائد الاقتصادي:

- توفير فرص عمل للخبراء المصريين
- مشاركة الدول الأفريقية في العائد المزرعي من المزارع المصرية المشتركة

- فتح أسواق جديدة للمنتج المصري بالدول الأفريقية
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في تلك الدول
- إعداد تقارير شهرية عن الإنتاج والإنتاجية المصرية والعائد المزرعي بالمزرعة
- تصدير الحاصلات الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية
- إنشاء معارض دائمة للمنتجات المصرية من خلال المزارع المصرية المشتركة مع الدول الأفريقية
- إجراء البحوث الميدانية على مختلف المحاصيل الزراعية
- دعم الصادرات المصرية للدول الأفريقية
- زيادة مساحات المزارع لتحقيق أرباح من تلك المزارع
- انشاء مزارع إنتاجية جديدة على مساحات كبيرة تعتمد على نتائج الأبحاث التي تم إجرائها بالمزارع البحثية المشتركة
- استنباط أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية موائمة للدول الأفريقية
- التعاون مع الجهات البحثية المحلية والإقليمية والدولية في المجالات الزراعية المختلفة

العائد الاجتماعي:

- تعزيز دور مصر الفعّال والريادي بالقارة الأفريقية في المجال الزراعي
- التواجد المصري الهام لتنمية العلاقات الدولية بين مصر والدول الأفريقية
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار بالدول الأفريقية خاصة بدول حوض النيل
- تنمية المهارات والخبرات للعاملين بالمزارع المشتركة
- التنمية الريفية المستدامة للمناطق الزراعية المجاورة للمزارع المشتركة
- تفعيل دور الإرشاد الزراعي والتدريب للمحليين من الأفارقة في المجالات الزراعية المختلفة

و – ما يضيفه المشروع من فرص العمل:

- تنمية الخبرات الزراعية الميدانية للباحثين الموفدين للدول الأفريقية من مديري المزارع ونوابهم

- تنفيذ برامج عن تدريب المتدربين للباحثين الموفدين عن مجال الثروة الحيوانية والسمكية وكيفية تنميتها
- العمل علي تشجيع العمالة المصرية للعمل بالمزارع المصرية المشتركة مع شمال السودان وجنوب السودان
- فتح مجالات عمل واستثمارات جديدة للقطاع الخاص بالدول الأفريقية
- انشاء قاعدة بيانات خاصة بالدول الأفريقية ومجالات الاستثمار
- تشجيع القطاع الخاص وتأمين استثماراته من خلال السفارات المصرية بالخارج والتعاون المسبق مع وزارة الزراعة

ز – المشاكل والمعوقات التي تعترض تنفيذ المشروع:

- الصعوبة في الحصول علي عمالة أفريقيا مدربة فضلاُ عن ارتفاع تكاليفها وعدم توافرها في المواسم الزراعية الهامة
- وتعتبر التغيرات المناخية والبيئية والمتمثلة في قلة الامطار وعدم انتظامها من المؤثرات الهامة علي الإنتاجية الفدانية لمختلف المحاصيل بالدول الأفريقية
- يعتبر انقطاع الطاقة الكهربائية احد الاسباب الهامة المؤثرة علي تعطيل العمل المزرعي وانتظامه فضلاً عن عدم القدرة علي متابعة وتقييم الخبراء المصريين المستمر والأنشطة المزرعية نتيجة ضعف وسائل الاتصال المختلفة من تليفون وفاكس وانترنت
- تعتبر مناقضات الجهاز المركزي للمحاسبات بالنسبة للدفع المقدم للأموال المحولة الي المزارع من المؤثرات السلبية علي استمرارية المشروع حيث تؤدي الي ارباك العمل لسرعة الانجاز، فكما هو معروف للجميع ان العمليات الزراعية غير مرتبطة بموسم محدد او انشطة معينة ولكن يتميز العمل الزراعي بالاستمرارية والاستدامة طوال العام فضلاً عن ارتباط العمل الزراعي بمواسم الامطار بالدول الأفريقية
- صغر مساحات المزارع مما يتسبب في ضعف الانتاجية الفدانية

المكونات العينية للمشروع:

جهة الإسناد

جدول رقم (٤-٩): بيان أعمال المشروعات الاستثمارية المقترحة(القيمة بألاف جنيه)

م	البند	الاستثمارات المقترحة	بيان الأعمال
١	انشاء مزرعة مصرية نموذجية مشتركة مع كينيا	٢٠٠٠	تشييدات
		٦٠٠٠	الآت ومعدات
		٢٠٠٠	تجهيزات
		–	ثروة حيوانية
		٣٥٠	وسائل نقل
٢	انشاء مزرعة مصرية نموذجية مشتركة مع الصومال	٢٠٠٠	تشييدات
		٦٠٠٠	الآت ومعدات
		٢٠٠٠	تجهيزات
		٢٠٠٠	ثروة حيوانية
		٣٥٠	وسائل نقل
٣	انشاء مزرعة مصرية نموذجية مشتركة مع أوغندا	٢٠٠٠	تشييدات
		٦٥٠٠	الآت ومعدات
		٢٠٠٠	تجهيزات
		٣٠٠٠	ثروة حيوانية
		٤٥٠	وسائل نقل
٤	إنشاء مزرعة مصرية نموذجية مشتركة مع بوركينافاسو	٢٠٠٠	تشييدات
		٦٠٠٠	الآت ومعدات
		٢٠٠٠	تجهيزات
		–	ثروة حيوانية
		٣٥٠	وسائل نقل

المصدر:- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بيانات غير منشورة.

و- الحلول المقترحة:

- تنفيذ برامج تدريبية للعمال والفنيين المحليين بالدول الأفريقية
- احلال طرق الزراعة المطرية بطرق زراعة مستديمة للري المحوري والري بالرش والتنقيط

- ادخال نظم توليد كهرباء حديثة مثل الطاقة الشمسية للتغلب علي مشكلة انقطاع الكهرباء واسعار السولار المرتفعة
- امداد المزارع بوسائل الاتصال الحديثة من حاسب آلي وفاكس وإنترنت
- إنشاء قاعدة بيانات تربط المزارع ببعضها البعض، وجاري تفعيل القاعدة بعد تجربتها محلياً على مستوي الادارة التنفيذية للمشروع وسيتم تعميمها علي كافة المزارع المشتركة بالدول الأفريقية
- التنسيق مع السفارة المصرية بالدول التي بها المزارع أو تكليف مُراجع معتمد من تلك الدول لمراجعة الحسابات السنوية لكل مزرعة بهدف تغطية عمليات الدفع المقدم للمزارع المشتركة واعتماد الميزانيات السنويةلكل مزرعة
- تحددت الرؤية الجديدة لمشروع انشاء مزارع مشتركة مع الدول الأفريقية في انشاء مزارع إنتاجية على مساحات كبيرة تغطي التكلفة الانشائية وتدر عائد مادي فضلاً عن مساهمتها في سد الفجوة الغذائية المصرية من خلال تصدير المنتجات المزرعية الي مصر او بيعها في السوق المحلي

الفصل الخامس

البيئة العالمية في مجال استئجار الأراضي

٥-١تمهيد:

تعتبر قارة أفريقيا، مخزناً لثروات العالم في موارد المياه والأرض والموارد التعدينية، لم يتم توظيفها واستغلالها بشكل كفؤ. فهي تملك نسبة كبيرة من موارد المياه السطحية في العالم، وحوالي ٦٠% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. خلافاً للوضع في باقي قارات العالم التي تم استنزاف مواردها الطبيعية بشكل معجل.

لقد كانت البيانات الخاصة بالعرض والطلب على الأراضي قليلة جداً إلا أنه يوجد مبادرة دولية ومستقلة تحت عنوان " لاند ماتريكس" أعدت قاعدة بيانات عامة لصفقات الأرض وهى التي اعتمدها البحث لدراسة العرض والطلب على الأرضي للاستحواذ والتي تغطى مساحة تقارب ٧٠ مليون هكتار في عام ٢٠١٦ على مستوى العالم والتي كانت معلوماتها متاحة للعامة. وتتناول الدراسة العرض والطلب على الأراضي في دول أفريقيا والتي تم توقيع عقود استئجار أو حق استغلالها فعلياً والتي تبلغ حوالى ٢٥ هكتار[١].

٥-٢ الدول التي تعرض أراضيها للاستئجار (أهم البائعين):

تعد الكونغو الديمقراطية أكثر الدول بيعاً وتأجيراً لأراضيها يليها دولة جنوب السودان التي تعد من أكبر الدول التي تستقبل المعونات الغذائية الدولية بحسب بيانات البنك الدولي لكنها تعطى الدول المستأجرة حق تصدير ٧٠% من إنتاج الأراضي الزراعية التي يشترونها في البلاد وينضم إليها أيضاً موزمبيق.

وبحسب موقع لاند ماتريكس فإن هناك عشر دول هي (الكونغو وجنوب السودان وموزمبيق والكونغو وليبيريا وإثيوبيا وسيراليون وغانا والمغرب والجابون) هي الأكثر استهدافاً في شراء الأراضي. وتأتي الشركات الصينية في الصدارة في زراعة نبات الجاتروفا والذرة وأنواع الوقود الحيوي الأخرى في البلاد مثل مدغشقر وموزمبيق وتنزانيا.

٥-٣ الاستحواذ طبقا للدول المستهدفة:

قد يصل الاستحواذ إلي أكثر من مليون فدان في الصفقة الواحدة كما هو موضح بالشكل (٥-١). ومن الملاحظ انتشار عملية الاستثمار الأجنبي في الأراضي في الكثير من الدول الأفريقية والذي وصل إلي أكثر من ٨٧ دولة. ولقد قامت العديد من الدول بالاستثمار الزراعي في مختلف دول أفريقيا عن طريق حيازة

[١] قاعدة بيانات لاند ماتريكس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

جدول رقم (٥-١): مساحة الأراضي التي تم الاتفاق على استثمارها في البلدان المختلفة حتي ٢٠١٦م.

م	الدولة المستهدفة	المساحة بالهكتار	%	م	الدولة المستهدفة	المساحة بالهكتار	%
١	الكونغو الديمقراطية	٧٠٥٤٨٣١	٢٨.٢١١	٢٢	مالي	٢٠٢٦٤٤	٠.٨١٠
٢	جنوب السودان	٢٦٩١٤٥٣	١٠.٧٦٣	٢٣	مصر	١٦٠٢٩٧	٠.٦٤١
٣	موزنبيق	٢٥٢١٤٦٠	١٠.٠٨٣	٢٤	مالاوي	١٤١٨١١	٠.٥٦٧
٤	الكونغو	٢٣٠٣٣٧٩	٩.٢١١	٢٥	أنغولا	١٠٦٥٠٠	٠.٤٢٦
٥	ليبيريا	١٤٦٢٩٩٩	٥.٨٥٠	٢٦	أوغندا	٧٤٢٤٠	٠.٢٩٧
٦	إثيوبيا	١٠٠٦٤٣٠	٤.٠٢٥	٢٧	سوازيلاند	٥١٩١٩	٠.٢٠٨
٧	سيراليون	٧٥٣٤٩٩	٣.٠١٣	٢٨	بنين	٤٥٠٠٠	٠.١٨٠
٨	غانا	٩٥٢٠٥٢	٣.٨٠٧	٢٩	كوت ديفوار	٣٩٣٦١	٠.١٥٧
٩	المغرب	٧٠١٩٣١	٢.٨٠٧	٣٠	جنوب أفريقيا	٣٤٦٢٥	٠.١٣٨
١٠	الغابون	٦٩٠٤٨١	٢.٧٦١	٣١	غامبيا	٣٠٠٠٠	٠.١٢٠
١١	السودان	٦٣٦٩١٤	٢.٥٤٧	٣٢	ناميبيا	٢٩٢٦٤	٠.١١٧
١٢	زامبيا	٥٥٠٨٤٢	٢.٢٠٣	٣٣	بوتسوانا	٢٥٠٧٤	٠.١٠٠
١٣	مدغشقر	٥٨٨٣٢٢	٢.٣٥٣	٣٤	الجزائر	٢٥٠٠٠	٠.١٠٠
١٤	زيمبابوي	٣٥٢٦٧٧	١.٤١٠	٣٥	رواندا	٢١١٣٠	٠.٠٨٤
١٥	الكاميرون	٣٤١٢٣٧	١.٣٦٥	٣٦	جمهورية أفريقيا الوسطي	٥٣١٧	٠.٠٢١
١٦	السنغال	٢٦٣٢٢٩	١.٠٥٣	٣٧	موريتانيا	٥٢٠٠	٠.٠٢١
١٧	نيجيريا	٢٥٥٤٢٢	١.٠٢١	٣٨	ساوتومي	٥٠٠٠	٠.٠٢٠
١٨	تنزانيا	٢٥١٤٩٠	١.٠٠٦	٣٩	تونس	٢٧٠٠	٠.٠١١
١٩	كينيا	٢١٧٩١٢	٠.٨٧١	٤٠	غينيا بيساو	١٢١٤	٠.٠٠٥
٢٠	غينيا	٢١٠٣١٩	٠.٨٤١	٤١	موريشيوس	٥٠٠	٠.٠٠٢
٢١	بوركينا فاسو	١٩٣٢٨٦	٠.٧٧٣				
الإجمـــــــــالي						٢٥٠.٦٩٦١	١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الإنترنت www.landmatrix.org

شكل (٥-١): أكثر الدول المستهدفة بعملية الاستحواذ علي الأراضي في أفريقيا

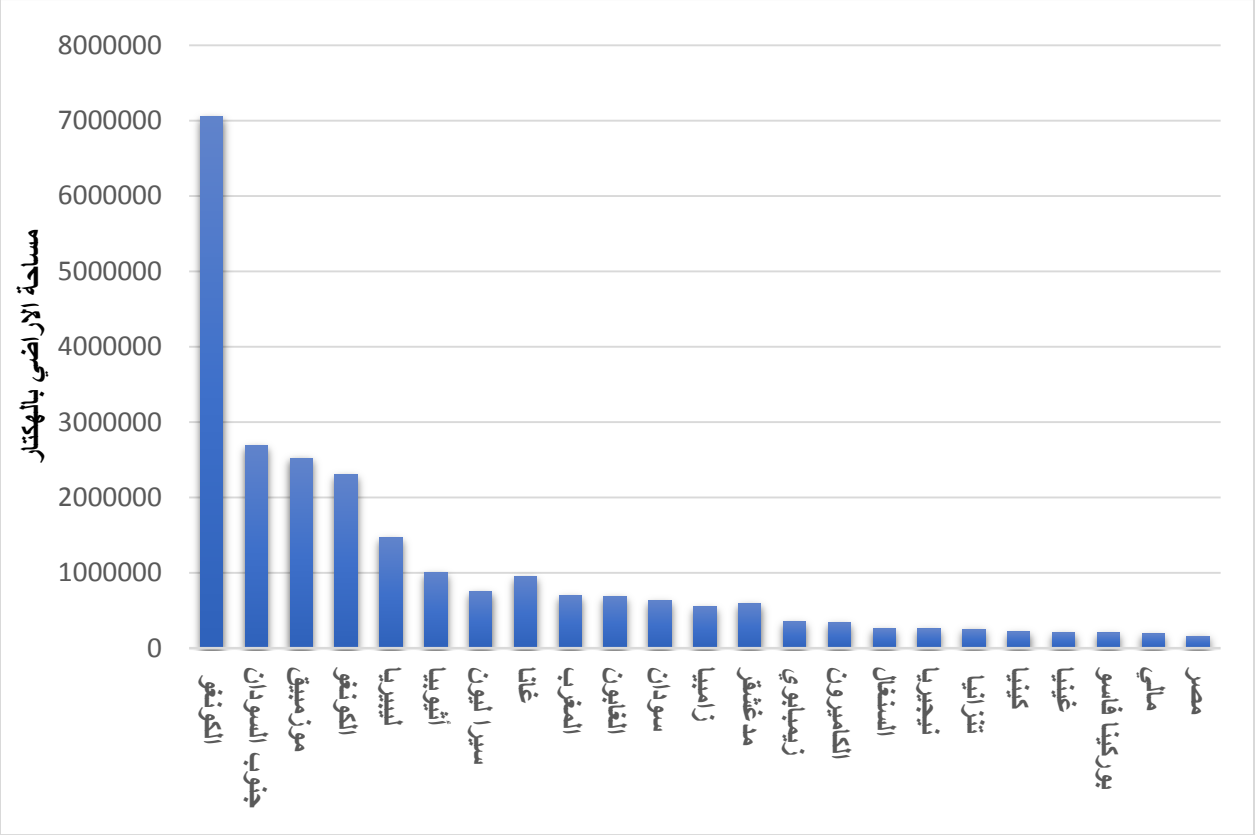

المصدر: قاعدة بيانات لاند ماتريكس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

مساحات شاسعة من الأراضي كما هو موضح بالشكل والجدول (٥-١) الذي يعكس حجم استثمارات بعض الدول في البلدان الأفريقية حتى عام ٢٠١٦م.

ويوضح الجدول رقم (٥-١) مساحة الأراضي التي تم الاتفاق على استثمارها في الدول الأفريقية المختلفة حتي ٢٠١٦م. حيث جاءت دولة الكونغو في المرتبة الأولي بالنسبة للدول المستهدفة بإجمالي مساحة بلغت حوالي ٧.٠٥ مليون هكتار، مثلت حوالي ٢٨.٢% من إجمالي مساحة الأراضي المستهدفة في قارة أفريقيا، يليها جنوب السودان، وموزنبيق، والكونغو الديمقراطية، وليبيريا، بمساحات بلغت حوالي ٢.٧ ، ٢.٥ ، ٢.٣ ، ١.٥ مليون هكتار، على الترتيب، مثلوا نحو ١٠.٧٦%، ١٠.٠٨%، ٩.٢%، ٩.٨٥%، من إجمالي مساحة الأراضي المستهدفة في قارة أفريقيا. كما تبين أن الدول الخمس السابقة تمثل حوالي ٦٤.٢% من إجمالي مساحة الأراضي المستهدفة في قارة أفريقيا. وتأتي غينيا بتسوانا وموريشيوس في مؤخرة الدول الأفريقية في الاستثمار الزراعي بمساحات بلغت حوالي ١٠.٢، ٠.٥ ألف هكتار كما هو موضح بالجدول رقم(٥-١).

٥-٤ الطلب والعرض على الأراضي الزراعية في أفريقيا

ويوضح الجدول رقم (٥-٢) حجم الاستحواذ على الأراضي الزراعية بأفريقيا فعلى جانب الدول البائعة ممثلاً لجانب العرض احتلت مدغشقر المرتبة الأولي بمساحة ٣.٧ مليون هكتار يليها أثيوبيا بمساحة بلغت ٣.٢ مليون هكتار ثم يلي ذلك الكونغو وتنزانيا والسودان بمساحات معروضة بلغت حوالي ٢.٨ ، ٢.٠ ن ١.٦ مليون هكتار على الترتيب؛ في حين جاءت كل من مالي ومالاوي في المرتبتين الأخيرتين بمساحات بلغت حوالي ٠.٥ ، ٠.٤ مليون هكتار على الترتيب.

أما على جانب الطلب (المشترين) احتلت الصين المرتبة الأولى في البحث عن الموارد خارج حدودها السياسية يليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا وماليزيا بمساحات طلب بلغت حوالى ٤.٥ ، ٣.٢ ، ٢.٥ ، ٢.٥ مليون هكتار على الترتيب. وجاءت النرويج وايطاليا واليابان في المراتب الأخيرة بمساحة مطلوبة بلغت حوالى ٠.٦ ، ٠.٦ ، ٠.٤ مليون هكتار كما هو موضح في الجدول رقم (٥-٢).

جدول رقم (٥-٢): يبين الاستحواذ على الأراضي الزراعية بأفريقيا.. (مَن يبيع المستقبل ويشتريه؟)

البلدان البائعة(بيع أو تأجير)	المساحة بالمليون هكتار	البلدان البائعة(بيع أو تأجير)	المساحة بالمليون هكتار
مدغشقر	٣.٧	غانا	٠.٧
أثيوبيا	٣.٢	ليبيريا	٠.٧
الكونغو	٢.٨	الكاميرون	٠.٧
تنزانيا	٢.٠	كينيا	٠.٦
السودان	١.٦	مالي	٠.٥
الموزمبيق	١.٠	مالاوي	٠.٤
بنين	١.٠		
المشترون أو المستأجرون	المساحة بالمليون هكتار	المشترون أو المستأجرون	المساحة بالمليون هكتار
الصين	٤.٥	السويد	١.١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣.٢	جنوب أفريقيا	٠.٩
بريطانيا	٢.٥	سنغافورة	٠.٧
ماليزيا	٢.٥	النرويج	٠.٦
كوريا الجنوبية	٢.٣	إيطاليا	٠.٦
الهند	١.٨	اليابان	٠.٤

المصدر: وكالة الأناضول للأنباء.

شكل (٥-٢) مساحات الأراضي التي تم التعاقد عليها حتي عام ٢٠١٣ بالدول المختلفة

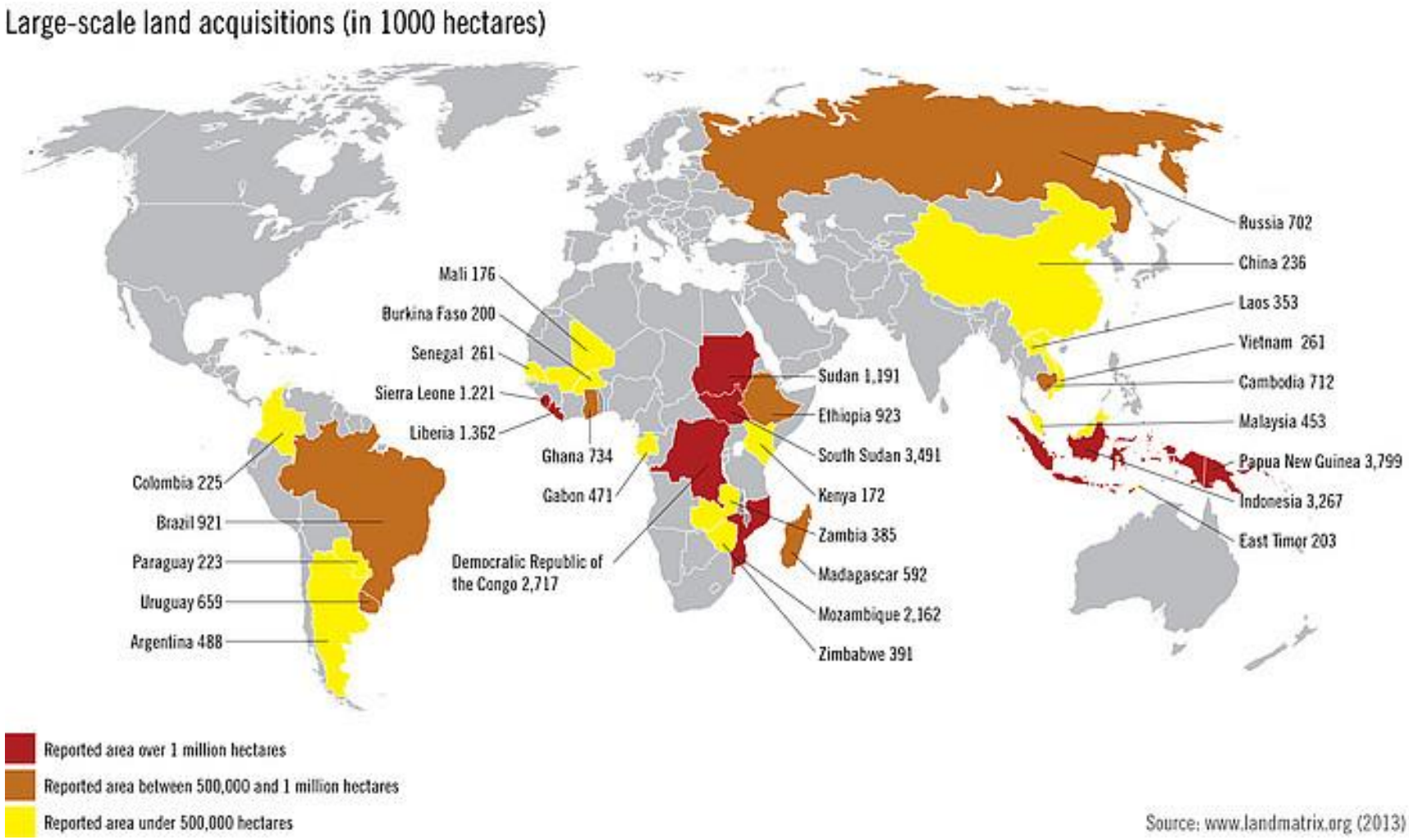

المصدر: موقع لاند متركس علي شبكة الانترنت www.landmatrix.org

٥-٥ الدول المستثمرة (المشترية) حتي عام ٢٠١٦م:

كانت أكثر عشر دول مستثمرة في الأراضي بدول أخرى حتى عام ٢٠١٦ هي: الولايات المتحدة ٥.٠٢٢ مليون هكتار، الإمارات العربية المتحدة ١.٩٦٣.٣٤٢ مليون هكتار، سنغافورة ١.٩٥٣.٥٧٤ مليون هكتار.

جدول رقم (٥-٣): إجمالي المساحات المستثمرة في أفريقيا من دول العالم.

م	الدولة	المساحة بالهكتار	%	م	الدولة	المساحة بالهكتار	%
١	أمريكا	٥٠٢٢٦٠٥	٢١.١١٥	٢١	رومانيا	١٣٠٠٠٠	٠.٥٤٧
٢	الإمارات	١٩٦٣٣٤٢	٨.٢٥٤	٢٢	قطر	١٠٦٣٨٢	٠.٤٤٧
٣	سنغافورة	١٩٥٣٥٧٤	٨.٢١٣	٢٣	إسبانيا	٧٢٨٣٣	٠.٣٠٦
٤	السعودية	١٢٨٤٠٧٨	٥.٣٩٨	٢٤	لوكسمبورغ	٦٣٧٦٣	٠.٢٦٨
٥	المملكة المتحدة	١٢٧١٤١٣	٥.٣٤٥	٢٥	اليابان	٦٢١٥٣	٠.٢٦١
٦	لبنان	١٠٠٤٨٦٧	٤.٢٢٤	٢٦	السويد	٥٥٠٢٩	٠.١٧٧
٧	إيطاليا	٩٤٧٥٣٥	٣.٩٨٣	٢٧	البرازيل	٤٢٢٠٠	٠.١٦٨
٨	الهند	٨٠٨٩٧٦	٣.٤٠١	٢٨	الدنمارك	٤٠٠٠٠	٠.١٢٥
٩	كندا	٦٠٤٥٩٩	٢.٥٤٢	٢٩	الاتحاد الروسي	٢٩٧٠٠	٠.٠٨٤
١٠	البرتغال	٥٨٤٠٧١	٢.٤٥٥	٣٠	النمسا	٢٠٠٠٠	٠.٠٨٤
١١	ماليزيا	٥٧٠٥٨٤	٢.٣٩٩	٣١	جمهورية كوريا	٢٠٠٠٠	٠.٠٥٣
١٢	الصين	٤٥٨٨٢٥	١.٩٢٩	٣٢	الجمهورية العربية السورية	١٢٦٠٠	٠.٠٣٩
١٣	فرنسا	٣٩٧١١٦	١.٦٦٩	٣٣	إيرلندا	٩٣٥٢	٠.٠٣٩
١٤	النرويج	٣٩٣٢٨١	١.٦٥٣	٣٤	اليونان	٩٣٥٠	٠.٠١٣
١٥	هولندا	٣٦١٧٥٦	١.٥٢١	٣٥	سويسرا	٣٠٦٣	٠.٠٠٨
١٦	ألمانيا	٣١٨٦١٢	١.٣٣٩	٣٦	إيران	٢٠٠٠	٠.٠٠٨
١٧	ليختنشتاين	٢٦٢٧٦٠	١.١٠٥	٣٧	باكستان	١٠٠٠	٠.٠٠٤
١٨	بلجيكا	٢٠٧٥٩٣	٠.٨٧٣	٣٨	أيسلندا	٢٧٠	٠.٠٠١
١٩	جوادلوب	١٩٥٩٢١	٠.٨٢٤	٣٩	مجموعات من المستثمرين	٣١٧٧٦٨٩	١٣.٣٥٩
٢٠	إسرائيل	١٤٠٢٠٠	٠.٥٨٩	٤٠	أخرى	١١٧٨١٠١	٤.٩٥٣
الإجمـــــــــالي						٢٣٧٨٧١٩٣	١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الإنترنت www.landmatrix.org

ويوضح الجدول رقم (٥-٣) قائمة الدول المشترية للأراضي الزراعية خارج حدودها وهي الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة والمملكة المتحدة وبعدهم جاءت الصين في المرتبة الثالثة عشر بمساحة قدرها ٤٨٥.٠٩٠ مليون هكتار. في حين تصدرت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ولبنان قائمة المستثمرين من المنطقة العربية وجاءت بعدهم مصر في المرتبة الثانية عشر بمساحة قدرها ٢٣٧.٠٩٠ ألف هكتار: وقد بدأ هذا النشاط في شراء الأراضي خارج الحدود من جانب الدول العربية منذ عام ٢٠٠٨ بسبب أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. وإلى هذا تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أكبر مشتري الأراضي الزراعية في العالم بغرض سد العجز الغذائي الذى يصل إلى ٨٠% وقحالة مناخها ومن ثم يساهم حصولها على السلع الزراعية والغذائية من دون وسطاء خفضاً ملموساً في أسعارها[١].

ومن ابرز الدول العربية التي تخوض سباق الاستحواذ دولة قطر التي أفادت تقارير إعلامية بأنها تعتزم تأجير حوالي ٤٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية في دلتا نهر "تانا" في جمهورية كينيا بغرض تخصيصها لزراعة الفواكه والخضار. وهو المشروع الذى ناقشه رئيس كينيا موايكيباكي مع المسؤولين القطريين أثناء زيادة أداها إلى الدوحة في شهر نوفمبر ٢٠٠٨، ويبدو أنه تمكن من الحصول على موافقة مبدئية تتمكن بموجبها قطر من حق استغلال هذه الأراضي، بينما تحصل كينيا في المقابل على تمويل لبناء ميناء في جزيرة "لامو" الساحلية، ومن أهم الانتقادات التي توجهها الأوساط المعارضة على المشروع هو أنه يحدث في وقت تشهد فيه كينيا نقصاً في الغذاء وارتفاعاً مضاعفاً في أسعار الدقيق والذرة، أما البلد العربي الثاني المهتم بتأجير أو اشتراء أراض زراعية في بلدان فقيرة هو المملكة العربية السعودية التي تنوي تخصيص تلك الأراضي لزراعة القمح. فقد تردد أن الوزير الأول لأثيوبيا ميليسزيناوى استقبل وفداً سعودياً لهذا الغرض في عام ٢٠٠٨ وصرح لوسائل إعلام سعودية بأن "إثيوبيا راغبة في وضع مئات الآلاف الهكتارات تحت تصرف من يرغب في الاستثمار" وفي السياق نفسه، تعتزم الحكومة الإثيوبية تخصيص حوالي مليوني هكتار من الأراضي الزراعية في مقاطعتي امهارا وأورومي لهذا الغرض.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية توجهت كل الأراضي التي اشترتها الصين لإنتاج الوقود الحيوي وزيت النخيل مع توطئة جزء من استثماراتها الزراعية إلى البنية التحتية الزراعية فكانت الصين في الصدارة من الشركات التي خصصت استثماراتها لزراعة نبات الجاتروفا لإنتاج الوقود الحيوي اعتباراً من عام ٢٠١٣ حيث قفزت الصين في استثماراتها الزراعية المباشرة من ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢ ولازالت حتى الآن في زيادة مستمرة في مجال استئجار الأراضي.

---

[١] الموقع الإلكتروني لجريدة مال وأعمال – مقال محمد الطاهر

٥-٦ الاستحواذ طبقا للدول المستثمرة:

شكل (٥-٣): أكثر الدول المستثمرة في الأراضي بدول اخري حتي ٢٠١٦

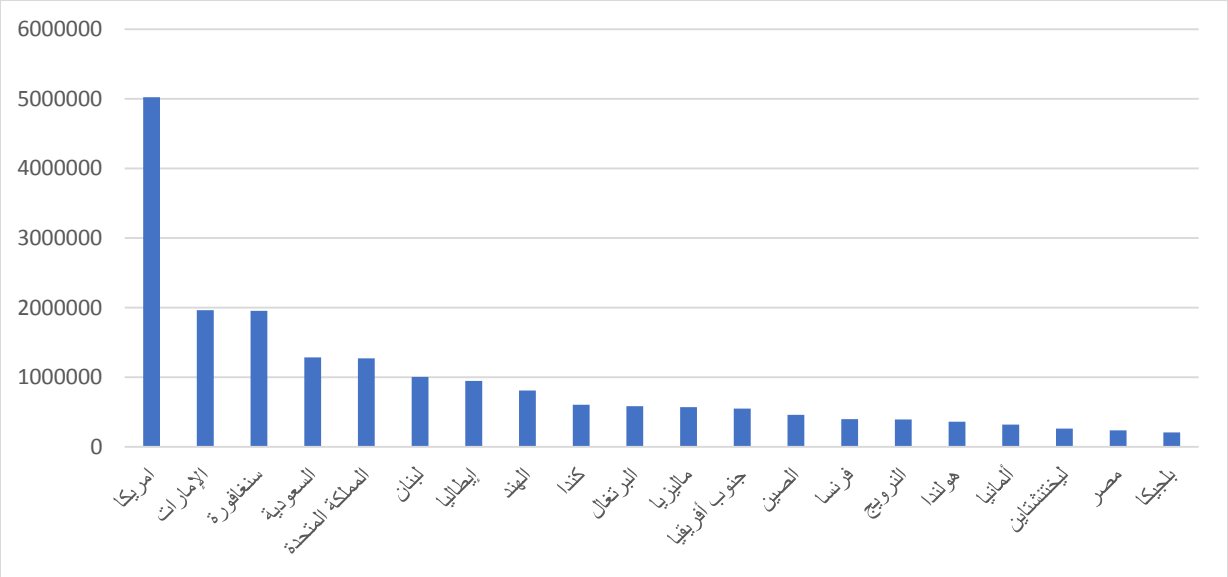

المصدر: الباحث باستخدام قاعدة بيانات لاند ماتريكس علي شبكة الأنترنت www.landmatrix.org

وأما الصين التي تتناقل التقارير الاقتصادية العالمية اخبار تغلغلها في القارة الأفريقية فأتت في المرتبة الثالثة عشر بمساحة قدرها ٤٥٨.٨٢٥ ألف هكتار. وليست الصين هي الوحيدة من الدول الآسيوية بعد سنغافورة ولكن تتحدث التقارير عن كوريا الجنوبية التي خصصت وكالة لعقد الصفقات المباشرة مع المزارعين وملاك الأراضي لتأمين امداداتها من المواد الغذائية. فقد عملت الشركة الكورية الجنوبية "دايو" على شراء الأراضي منذ عام ٢٠٠٨، وبدأت من مدغشقر التي تمتلك ٥.٢ مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة وحصلت شركة دايو على ٣.١ مليون ايكر أي ما يقرب من نصف الأراضي القابلة للزراعة في البلاد لزراعة الذرة والمواد الغذائية الأخرى بعقود ايجار لمدة ٩٩ سنة في مقابل استثمار ٦ مليارات دولار في البنية التحتية ووعود لفرص عمل جديدة للسكان، ولكن كان ختام ذلك اضطرابات عنيفة أدت إلى الاطاحة بالرئيس وسيطرت المعارضة على السلطة. وغالباً ما يأخذ الاستثمار في الأراضي الزراعية شكل عقود ايجار طويلة الأجل بدل من الشراء المباشر للأرض، وتتراوح هذه الايجارات ما بين ٩٩ و ٢٥ عاماً. ويقدر المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء أن هناك ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون هكتار من أراضي الدول الفقيرة اشترتها دول غنية أو تفاوضت لشرائها، ففي السودان وحده، اشترت كوريا الجنوبية ٦٩٠ الف هكتار، أي ١.٦ مليون فدان، والإمارات ٤٠٠ ألف هكتار أي ٩٥٠ الف فدان[١].

[١] الأهرام الاقتصادي ٢٠١٦ http://ik.ahram.org.eg/News/8647.aspx

شكل رقم (٥-٤): الأراضي المستحوذ عليها من حيث البلد المستثمرة والبلدان المستهدفة

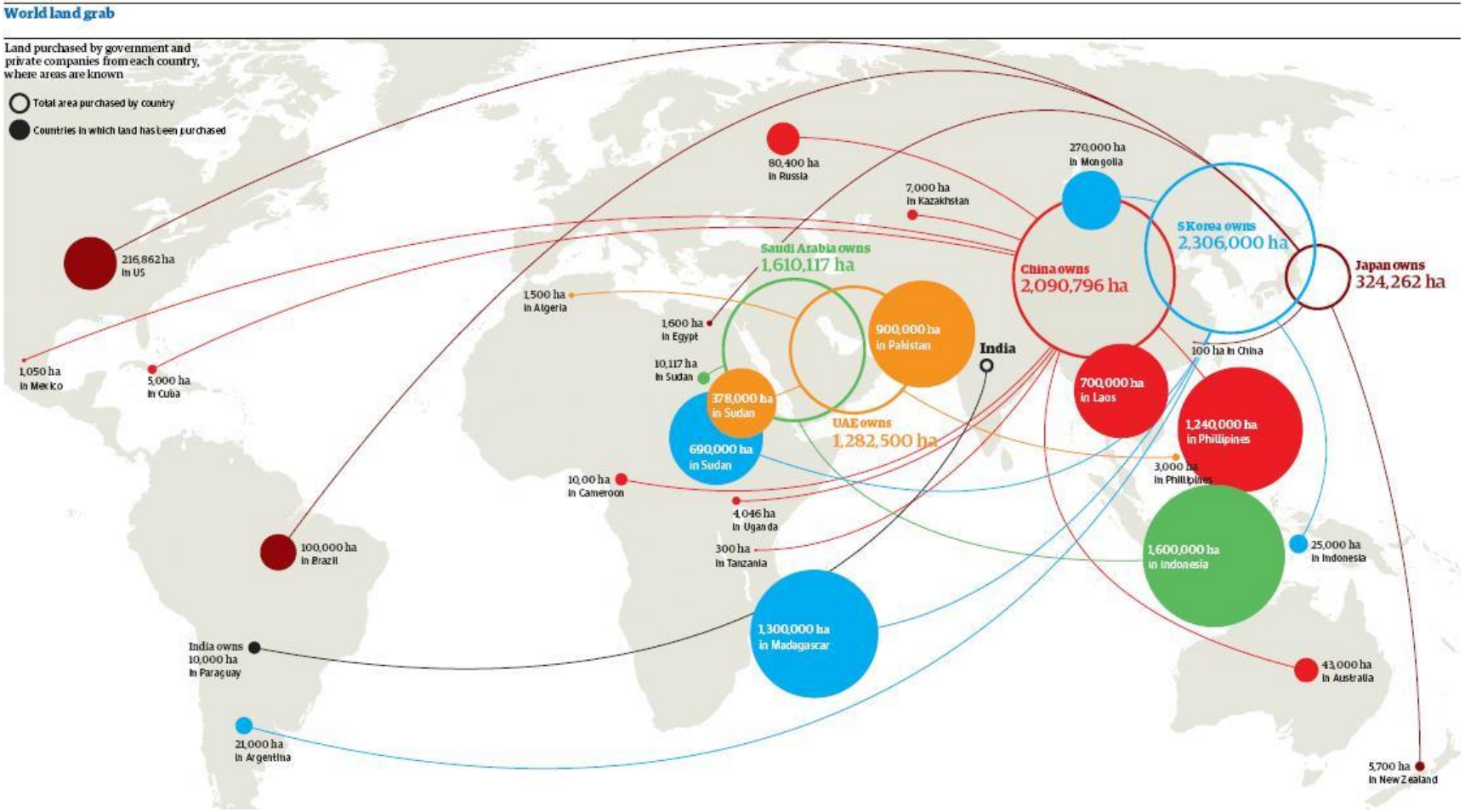

https://prezi.com/ln1qoxfuhzwf/landgrabbin

٥-٧ العرض والطلب علي الأراضي

البيانات الخاصة بالاستحواذ قليله جداً إلا أن يوجد مبادرة دولية ومستقلة تحت عنوان" لاند ماتريكس" أعدت قادة بيانات عامة لصفقات الأرض والتي اعتمدها البحث لدراسة العرض والطلب علي الأراضي للاستحواذ والتي تغطي مساحة تقارب ٧٠ مليون هكتار في عام ٢٠١٦ علي مستوي العالم والتي كانت معلوماتها متاحة للعامة. وتتناول الدراسة العرض والطالب علي الاراضي في دولة افريقيا والتي تم توقعها عقود استئجارها او حق استغلالها فعليا و التي تبلغ حوالي ٢٥ هكتار.

٥-٧-١ الاستثمارات الأجنبية في إثيوبيا:

توضح بيانات الجدول رقم (٥-٤) أهم الدول المستثمرة في قطاع الزراعة في إثيوبيا تمثلت في السعودية والهند والولايات المتحدة بمساحات بلغت حوالي ٣١٨ ، ٢١٧ ، ٨٠ ألف هكتار مثلت حوالي ٨٣.٨% ، ٢٣.١%، ٨.٥%، على الترتيب، وقد بلغ عدد الدول المستثمرة في إثيوبيا ٢٤ دولة من كافة أنحاء العالم. كما هو موضح بالجدول رقم (٥-٤)، والشكل رقم (٥-٣).

شكل رقم (٥-٥): قضايا خاصة اثيوبيا كدولة مستقبلة للاستثمار في زراعة أراضيها

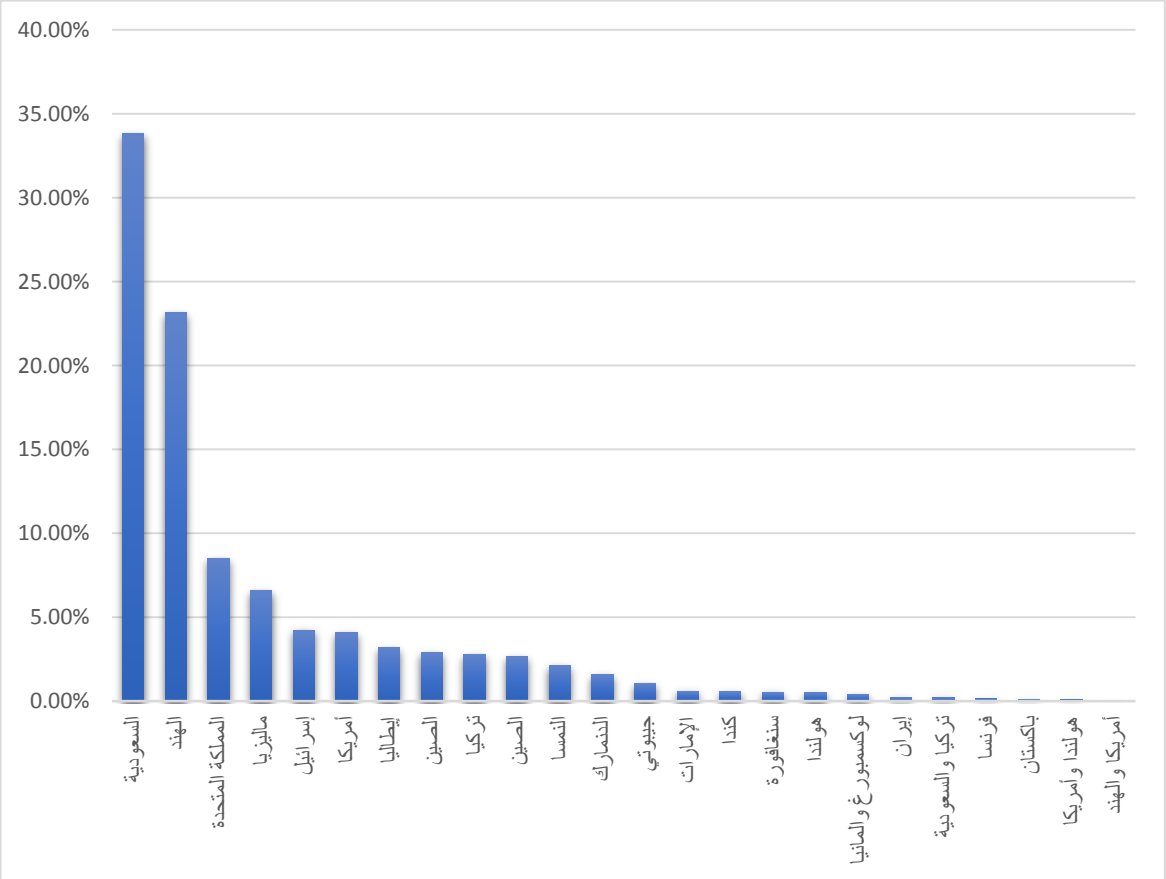

المصدر: الباحث باستخدام قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنت www.landmatrix.org

جدول رقم (٥-٤): الدولة المستثمرة في اثيوبيا

الدولة المستثمرة	المساحة (هكتار)	النسبة الي الاجمالي (%)
السعودية	318248	33.82
الهند	217726	23.14
المملكة المتحدة	80000	8.50
ماليزيا	62000	6.59
إسرائيل	39800	4.23
أمريكا	38400	4.08
إيطاليا	30000	3.19
الصين	27000	2.87
تركيا	26000	2.76
الصين	25000	2.66
النمسا	20000	2.13
الدنمارك	15000	1.59
جيبوتي	10000	1.06
الإمارات	5600	0.60
كندا	5300	0.56
سنغافورة	5000	0.53
هولندا	4903	0.52
لوكسمبورغ والمانيا	3800	0.40
إيران	2000	0.21
تركيا والسعودية	2000	0.21
فرنسا	1250	0.13
باكستان	1000	0.11
هولندا وأمريكا	703	0.07
أمريكا والهند	200	0.02

المصدر: قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنت www.landmatrix.org

٥- ٨ مساحات الأراضي التي اشتركت مجموعات من الدول في استثمارها بحسب البلاد:

نتعرض في هذا القسم من الفصل إلى مساحات الأراضي في البلاد التي قامت جماعات من المستثمرين مثني وثلاث بالذهاب إليها للاستثمار الزراعي واستئجار الأراضي. في بعض البلاد يبدو الاستثمار المشترك ضخماً كما في حالة الكونغو بين (ماليزيا والجزر العذراء والحكومة الكونغولية) حيث تم الاتفاق على مساحة قدرها ٤٧٠٠٠٠ هكتار. في جنوب السودان بين أمريكا وجنوب السودان. ثم

جدول رقم(٥-٥): مساحة الأراضي التي تم استثمارها طبقاً لمجموعات المستثمرين حتي ٢٠١٦م.

م	البلد المستهدف	مجموعة المستثمرين	مساحة بالهكتار	م	البلد المستهدف	مجموعة المستثمرين	مساحة بالهكتار
١	الكاميرون	سنغافورة وفرنسا	٤٥٠٠٠	١٤	غانا	البرازيل والسويد	٨٤٩٥
٢	الكونغو	ماليزيا وجزر فيرجن البريطانية	٤٧٠٠٠٠			ألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا	٥٠٠
		ماليزيا والكونغو	٥٠٠٠٠	١٥	كوت ديفوار	إسرائيل وسنغافورة	٥٠٠٠
٣	أثيوبيا	لوكسمبورغ وألمانيا	٣٨٠٠	١٦	كينيا	هولندا والمملكة المتحدة	١٦١٨٧
		تركيا والسعودية	٢٠٠٠	١٧	ليبيريا	ماليزيا والمملكة المتحدة	٨٨٥٣٠
		أمريكا والهند	٢٠٠			كوت ديفوار وفرنسا	٣٥٠٠٠
٤	أنغولا	فيتنام والبرازيل	٦٠٠٠	١٨	مالاوي	هولندا والمملكة المتحدة	٤٣٤
٥	الكونغو الديمقراطية	كندا وأمريكا	١٠١٤٥٥	١٩	مدغشقر	الهند ومدغشقر	٦٠٠٠
		جزر فيرجن البريطانية ولبنان	١٠٠٠٠			ألمانيا ومدغشقر	٣٠٠٠
٦	تنزانيا	أمريكا وفنلندا	٢٨١٣٢	٢٠	موزمبيق	موريشيوس وموزمبيق	٢٧٩٩٦٥
		جنوب أفريقيا والنرويج	٢٦٠٠			موزمبيق وزيمبابوي	٢١٠٠٠٠
		النرويج والمملكة المتحدة	١٠٠٠			النرويج وأمريكا	٤٩٠٩٧٠
٧	جنوب السودان	أمريكا وجنوب السودان	٦٠٠٠٠٠			جنوب أفريقيا وموزمبيق	٣٤٠٠٠
٨	جنوب أفريقيا	أمريكا وجنوب أفريقيا	١٨٠٠٠			الهند والمملكة المتحدة	٣٠٠٠٠
٩	رواندا	أمريكا والمملكة المتحدة	١٠٠٠٠			كندا وكينيا	٢١٠٠٠
١٠	زامبيا	ألمانيا واليابان	٣٨٧٦٠			أستراليا وجنوب أفريقيا	٢٠٢٩٣
		المملكة المتحدة وسنغافورة	٤١٤٦٠			جنوب أفريقيا واستوانيا	١٩٠٠٠
		زامبيا والمملكة المتحدة	٢٥٠٠٠			البرتغال والبرازيل	٩٠٠٠
		جنوب أفريقيا والهند وزامبيا	١٢٠٠٠			موريشيوس وزيمبابوي	٨٢٠٠
		الهند وجزر فيرجن البريطانية	٥٠٠٠			موريشيوس والهند	٤٠٠٠
						زيمبابوي والنرويج وموريشيوس	٢٥٠٠
		زيمبابوي والبرازيل	٢٠٧١			ايرلندا وجنوب أفريقيا	٣٠٠
١١	زيمبابوي	الإمارات والاتحاد الروسي	٢٩٠٠٠٠	٢١	نيجيريا	سنغافورة والمملكة المتحدة	٢٩٩٦٤
١٢	السودان	الكويت والسعودية والسودان	٦٠٧٠٢			كوت ديفوار وفرنسا	١٢٠٠٠
		السودان والكويت والسعودية والعراق	١٤٣٤			الهند والمملكة المتحدة	٦٠٠٠
١٣	سيراليون	موريشيوس وسويسرا	٢٣٥٠٠				
		موريشيوس وفنلندا	٨٠٠				
		فيتنام وألمانيا	١١٠				
الإجمـــــــالي							٣١٧٧٦٨٩

المصدر: قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الإنترنت www.landmatrix.org

الاتفاق على مساحة قدرها ٦٠٠.٠٠٠ هكتار بين الإمارات والاتحاد الروسي وتم الاتفاق على مساحة قدرها ٢٩٠.٠٠٠ هكتار. بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وكندا وأمريكا والجزر العذراء البريطانية ولبنان على مساحة قدرها ١٠١.٤٥٥ هكتار في موزمبيق ثم الاتفاق بينها وبيم موريشيوس وزمبابوي والنرويج وأمريكا وجنوب أفريقيا على مساحة قدرها ٣٤.٠٠٠ هكتار وعليه يتضح أن أكبر الصفقات كانت في جنوب السودان والكونغو والكونغو الديمقراطية وزمبابوي وليبيريا وموزمبيق (انظر الجدول رقم ٥-٥) بعض المساحات أكبر من مساحات بلاد بأكملها مثل سنغافورا ولبنان وقطر ومالطا والبحرين.

في أغلب الدول الأفريقية تكون ملكية الأراضي للدولة ولذلك تقوم الدول بتهجير السكان المحليين Indegenous Peoplesوأحياناً تعرية الأرض من الكساء الخضري توطئة لتأجيرها للمستثمرين الأجانب ويتم مخالفة حقوقهم في مستوى الحياه اللائقة وحرمانهم من وسائل الرزق[1].

شكل (٥-٦) مساحة الاراضي التي تم استثمارها طبقا لمجموعات المستثمرين حتي ٢٠١٦

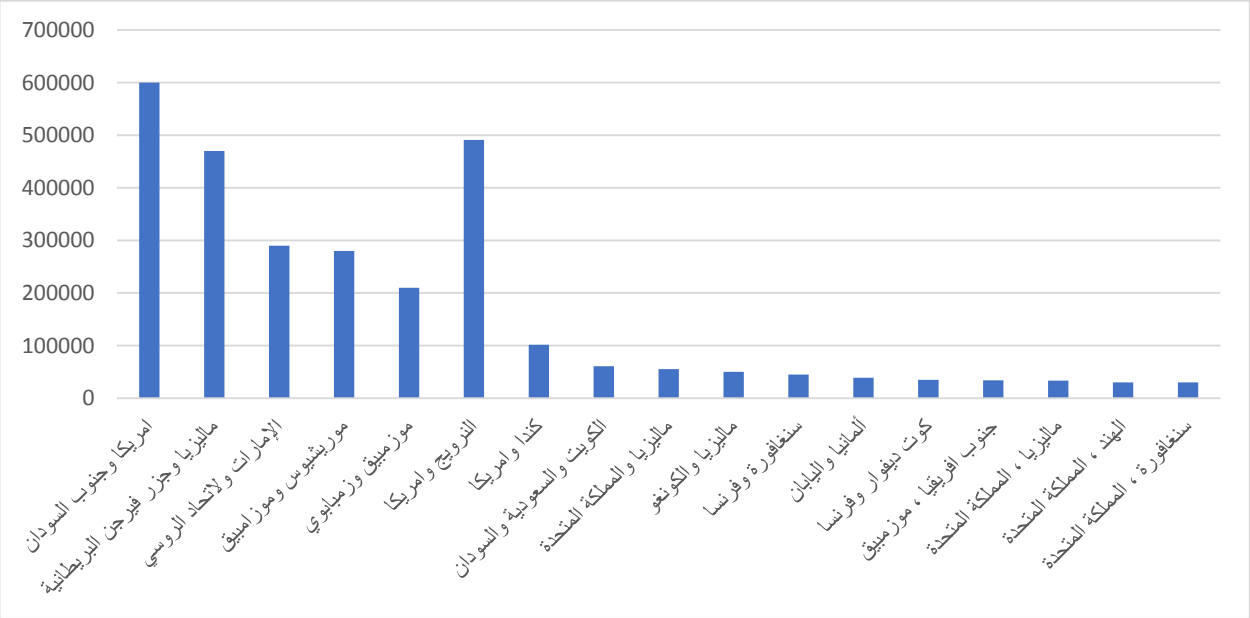

المصدر: الباحث باستخدام قاعدة بيانات لاند متركس علي شبكة الأنترنتwww.landmatrix.org

٥-٩ مؤشرات الفساد في بعض الدول الأفريقية:

وعلى جانب المخاطر التي تواجهها جماعات المستثمرين والشركات المستثمرة في البلاد الأفريقية هو عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد في بعض أروقة الدولة ونشوب النزاعات القبلية. فحسب مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٦ الذي يصدر عن السكرتارية العالمية للشفافية يتضح أن بعض الدول التي توجه إليها المستثمرون الأجانب ومجموعات الاستثمار الدولية عانت من تغلغل الفاسدين المسئولين عن ابرام الصفقات وانفاذ العقود مما أدي من حرمان الاقتصادات الوطنية من مليارات الدولارات التي حولت إلى

[1] I IAN, International Secretariat, Land grapping in Kenya and Mozambique: Heidelberg ermary: April 2010.PP 34-37

جيوب القلة على حساب الأغلبية، وهذا النوع من الفساد يحول دون التنمية المستدامة ويغذى القلاقل الاجتماعية Social Unrest كما هو موضح بالجدول رقم (٥-٦).

جدول رقم (٥-٦): قيمة مؤشر مدركات الفساد في بعض الدول الأفريقية والتي توجهت إليها مجموعات الاستثمار في ٢٠١٦م.

الدولـــــة	قيمة المؤشر في ٢٠١٦
الكونغو	١٤٦
أثيوبيا	١٠٨
ج الكونغو الديمقراطية	١٤٧
جنوب السودان	١٧٥
زامبيا	٨٧
ليبيريا	٩٠
موزمبيق	١٤٢
زمبابوي	١٥٤
كينيا	١٤٥
أوغندا	١٥١
تشاد	١٥٩
السودان	١٧٠

المصدر: السكرتارية الدولية للشفافية- **مؤشرات مدركات الفساد ٢٠١٦م.**

الفصل السادس

استراتيجية مقترحة للشراكة المصرية الإفريقية في مجال الاستثمار الزراعي والتصنيع الغذائي

تمهيد:

يُعد هدف توفير احتياجات الصناعات المحلية من بين المواد الخام الزراعية والغذائية هو أحد أهداف قطاع الزراعة والغذاء لأي دولة وللدول النامية التي تعتمد على الصادرات الزراعية الغذائية بنسبة عالية. وهناك عدد من المشاكل التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في حالة الشراكة المصرية الأفريقية نستعرضها في الجزء التالي:

٦-١ مشاكل تعبئة الفائض الزراعي والغذائي في الدول الأفريقية المؤجرة

أ- بُعد المسافات بين مصر بموانيها على سواحل البحرين الأحمر والأبيض وكثير من الدول الأفريقية في شرق أفريقيا وغربها وأوسطها والجنوب الأفريقي. وبالتوازي مع هذا ترتفع تكلفة نقل المنتجات الزراعية والغذائية من الحبوب والبقول والمحاصيل الزيتية والسكرية والخضر والفاكهة وتحتاج إلى نقل سريع لأنها قابلة للعطب السريع مع بُعد المسافة وارتفاع تكلفة النقل. وحيث يرتفع الطلب في أسواق الخارج ليقتصر التسويق عن تصريف الفائض المعروض من حاجة السكان.

ب-عدم امكانية تسويق الفائض الغذائي من مناطق الإنتاج في الريف الأفريقي (مرتفعات وسهول) صوب العواصم والمرافئ لتسويقه في الخارج في الدول التي تتسع أسواقها ويزيد طلب سكانها على هذه الموارد. ويعود السبب في ذلك إلى بُعد مراكز الإنتاج في القرى ووصوله الطرق الزراعية الطينية التي لا تتسع لعربات نقل البضائع مع وعورتها.

جـ- ضعف مؤشر جملة الإنفاق الحكومي على البحث الزراعي كنسبة من الناتج الزراعي لإجمالي أو جملة الإنفاق الحكومي وهو مؤشر جيد على اهتمام الدول الأفريقية في مجال الثقافة الزراعية، وما هو متاح عن معدل العائد على البحث الزراعي والابتكار التقني الزراعي في الدول النامية ينبئ عن معدل يتراوح ما بين ٤٠ – ٦٠% وهو عائد مرتفع للغاية.

د- ارتفاع الفاقد التسويقي ما بين الزراع في الأرياف ومراكز الاستهلاك لأسباب:

- ضعف الحلقات التسويقية.
- ضعف التجميع الزراعي والغذائي على رأس الحقل وتحريكه بالسرعة المطلوبة.
- ضعف مراحل التسويق ابتداءً من التعبئة والتغليف والفرز والتدريج والإعداد للتصدير.
- ضعف المؤسسات المسئولة عن التسويق الداخلي والخارجي في معظم الدول الأفريقية.

هـ- الاتفاق مع المديرين الزراعيين الخارجين الذين تتعاون معهم السلطات الزراعية المسؤولة عن تأجير الأراضي في الدول الأفريقية لإدارة المزارع عند أجور مرتفعة دون التقدم نحو تأهيل وتكوين هذه الكوادر من القوى العاملة الوطنية وأهالي الجهات مع احترام المعارف الزراعية السائدة.

٦-٢ التصنيع الغذائي في مصر:

قطاع التصنيع الغذائي في مصر من القطاعات الرائدة، ففي خلال الحرب العالمية الثانية تطور القطاع كثيراً ليغطي احتياجات السكان المصريين عندما انقطعت خطوط المواصلات البحرية، وبات لزاماً على مصر توفير احتياجاتها من الأغذية المصنعة بشكل كاف، ليس فقط بل امداد الجيش الإنجليزي وقوات الحلفاء التابعة له أثناء الحرب باحتياجاتهم من المواد الغذائية. وفي هذا الوقت انشئت شركة قها لتصنيع المواد الغذائية التي كان لها دور ملموس في هذا المجال.

في العقود الأخيرة تطورت تكنولوجيات تصنيع الغذاء كثيراً في كل دول العالم ومنها مصر والدول العربية والأفريقية وتسبب هذا في وجود فائض كبير منها امكن تعبئته وتحويله إلى مراكز الاستهلاك الحضري داخل البلاد وخارجها. وساعد ذلك ما يلي:

١- وسائل النقل الجوي السريع.

٢- التوسع في إنتاج الخضر والفاكهة بسبب انتشار الصوب الزجاجية.

٣- تقدم تقنيات الزراعة بالأنسجة والهندسة الوراثية والأغذية المعدلة وراثياً.

٤- تخصص مصر وبعض الدول الأفريقية الأخرى: تونس والجزائر والمغرب في إنتاج التمور عالية الجودة التي تناسب أذواق المستهلك الأفريقي وتفضيلاته.

٥- أيضاً التبادل التجاري المشترك بين الدول الأفريقية ومصر في مجال استيراد الفواكه واللحوم.

٦- إنتاج زيت الزيتون الهائل في مصر ودول شمال أفريقيا بفعل التوسع في المساحات المنزرعة بالزيتون وتقدم تقنيات الاستخلاص والعصر يفتح باب واسعاً أما تقدم خطى التصنيع على كافة الأصعدة.

٧- ضرورة عدم انغلاق الدول الأفريقية في إنتاج أكبر كم من الفواكه دون اعتبار للميزة النسبية ومدى صلاحية المناخ والجدارة الإنتاجية والعائد المحقق.

٨- الحاصلات البستانية في مصر مجال للتصنع الغذائي حيث تنتج مصر كميات كبيرة من الخضروات، ورغم كبر الإنتاج من الخضروات فإن ما يتم تصديره أو تصنيعه هو ضئيل للغاية بالنسبة لحجم الإنتاج وذلك بسبب ضعف الكفاءة التسويقية الداخلية وتدني خدمات التسويق وإدارة المسالك التسويقية وتحسين هذا كله يساعد في زيادة طاقة التصنيع الغذائي. ويطبق هذا على الإنتاج الفاكهي في مصر والبلاد الأفريقي وهو أيضاً مجال واعد للتبادل التجاري وتصنيعه غذائياً.

٩- علي صعيد الحاصلات الزيتية وتكرير الزيوت الآدمية فإن مصر تنتج زيت بذور الكتان، بذر عباد الشمس وفول الصويا وبذر القطن وبذر السمسم وزيت الذرة.

وتوضح بيانات الجدول رقم(٦-١) أعداد مصانع التصنيع الغذائي في مصر كمتوسط للفترة (٢٠١٤- ٢٠١٦) وجود طاقة معطلة مقدارها ٤٥.٦% لمصانع الزيوت وعددها ١٧٥ مصنع كمتوسط للفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) ، في حين قدرت الطاقات المعطلة في كل من مصانع المسلي والجبنة البيضاء والمكرونة وصلصة الطماطم بحوالي ٣٥%، ٤٩.٤%، ٤١.٤%، ١٧.٩% للمصانع سابقة الذكر والبالغ عددها ١٣، ١٧،١٣٥،١١٥٢مصنعاً على الترتيب. وفيما يخص مصانع انتاج الاسماك بلغت الطاقات المعطلة ٦٦.٤%، ٤٥.٨%،٥٦.٤%، لمصانع الاسماك المدخنة والمملحة والمعلبة والبالغ عددها ٧٤،٩٧،٤ مصنع على الترتيب. أما بالنسبة للطاقات المعطلة في مصانع تجفيف الخضر والفاكهة فقد

جدول رقم (٦-١) عدد المصانع والطاقة التصميمية والتشغيلية للتصنيع الغذائي في مصر لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦م).

م	الصنف	عدد المصانع	الطاقة التصميمية (الف طن)	الطاقة التشغيلية (الف طن)	الكفاءة % التشغيلية	الطاقة المعطلة (الف طن)	% للطاقة المعطلة
١	**الزيوت**	١٧٥	١٥٨٩.١	٨٦٤.٩	٥٤.٤	٧٢٤.٢	٤٥.٦
٢	**المسلي**	١٣	٥٧٧	٣٧٤.٩	٦٥.٠	٢٠٢.١	٣٥.٠
٣	**الجبنة البيضاء**	١١٥٢	١٩٢	٩٧.٢	٥٠.٦	٩٤.٩	٤٩.٤
٤	**المكرونة**	١٣٥	٥٢٣.٨	٣٠٧.١	٥٨.٦	٢١٦.٧	٤١.٤
٥	**صلصة الطماطم**	١٧	٢٩١.٣	٢٣٩.٢	٨٢.١	٥٢.١	١٧.٩
٦	**الأسماك المدخنة**	٧٤	٨.٢٥	٢.٨	٣٣.٦	٥.٥	٦٦.٤
٧	**الأسماك المملحة**	٩٧	١٩.٨	١٠.٧	٥٤.٢	٩.١	٤٥.٨
٨	**الأسماك المعلبة**	٤	٣.١	١.٣	٤٣.٦	١.٧	٥٦.٤
٩	**تجفيف الخضر**	١١	٥٨.٢	١٦.٣	٢٨.٠	٤١.٩	٧٢.٠
١٠	**تجفيف الفاكهة**	٣٥	١١١.٢٥	٨٧.٤	٧٨.٥	٢٣.٩	٢١.٥
١١	**قصب السكر**	٨	١٠٢٠٠	٩٢٣٣	٩٠.٥	٩٦٧.٠	٩.٥
١٢	**بنجر السكر**	٧	٨٣٠٠	٩٢٧١.٣	١١١.٧	(٩٧١.٣)	(١١.٧)*

(*) تشير الأرقام بين القوسين الى طاقات فائضة.

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الزراعي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، **نشرة احصاءات الانتاج السمكي والحشري والتصنيع الغذائي**،أعداد مختلفة.

بلغت ٧٢%،٢١.٥% والبالغ عددها ١١،٣٥ مصنعاً على الترتيب. في حين بلغت الطاقة المعطلة في مصانع انتاج قصب السكر ٩.٥% والبالغ عددها ٨ مصانع. إلا أن مصانع إنتاج السكر من البنجر فهي تعمل بكفاءة عالية قدرت بحوالي ١١١.٧% بعدد مصانع قدر بحوالي ٧ مصانع. مما سبق تبين عدم التشغيل الكامل لمصانع الأغذية في مصر مما يدل على عدم توفر الموارد الرأسمالية التشغيلية من ناحية وعدم توفر المواد الخام الزراعية من ناحية أخرى لانخفاض المعروض من هذه السلع. الأمر الذي يشير إلى ضرورة الاتجاه إلى الخارج خاصة في السلع التي نعتمد عليها على الواردات بشكل كبير. وعلى الرغم

من تشغيل مصانع انتاج السكر بكفاءة عالية إلا أننا نستورد سكر ما يقرب من مليون طن سنوياً حوالي ٥٦٠ مليون دولار تعادل ٩.٨ مليار جنيه لسلعة واحدة وهي السكر. وبناءً عليه يتم زراعة وتصنيع هذه المنتجات بالخارج وانتقالها الى الداخل في صورة مصنعة. مع مراعاة انتقال بعض المحاصيل في صورتها الخام مثل محاصيل الحبوب.

٦-٣ الانتاج والمتاح للاستهلاك من أهم مجموعات الغذاء:

يتضح من بيانات الجدول رقم(٦-٢) انخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنتاج لكل من محاصيل الحبوب والمحاصيل الزيتية والخضر واللحوم الحمراء من حوالى ٢٧٨.٨. ١٢.٦. ١٩٩.٣. ٩.٤ كجم/سنة في الفترة الاولى(٢٠١٢-٢٠١٣) إلى ٢٧٢.٤ ١٢.١. ١٨٥.٤. ٨.٩ كجم/سنة في الفترة الثانية (٢٠١٤-٢٠١٥) على الترتيب. بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الانتاج لكل من السكر واللحوم البيضاء من حوالى ٢٤. ١٣.٤ كجم/سنة في الفترة الأولى إلى حوالى ٢٦.٦. ١٤.٦ كجم/سنة في الفترة الثانية.

كما تبين من بيانات ذات الجدول انخفاض متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستخدام لكل من الحبوب والسكر والمحاصيل الزيتية والخضر من حوالى ٤٣٦.١. ٣٥.٣. ٢١.٧. ١٨٦.١كجم/سنة في الفترة الاولى(٢٠١٢-٢٠١٣) إلى ٤٢٣.١. ٣٤.٣. ٢٠.٦. ١٧١.١ كجم/سنة في الفترة الثانية (٢٠١٤-٢٠١٥) على الترتيب. بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستخدام لكل من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء من حوالى١٣. ١٣.٩ كجم/سنة في الفترة الاولى إلى حوالى ١٤.٩. ١٥.٣ كجم/سنة في الفترة الثانية.

كما أظهرت بيانات ذات الجدول أيضاً انخفاض متوسط نصيب الفرد من المتبقي لغذاء الانسان لكل من الحبوب والسكر والخضر من حوالى ٢٩٢.٩. ٣٥. ١٤٠.٦كجم/سنة في الفترة الاولى(٢٠١٢-٢٠١٣) إلى ٢٧٤.٧. ٣٤. ١٢٥.٣كجم/سنة في الفترة الثانية (٢٠١٤-٢٠١٥) على الترتيب. بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من المتبقي لغذاء الانسان لكل من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء من حوالى١٣. ١٣.٩كجم/سنة في الفترة الاولى إلى حوالى ١٤.٧. ١٥.١ كجم/سنة في الفترة الثانية. في حين ظل متوسط نصيب الفرد من المتبقي لغذاء الانسان من المحاصيل الزيتية ثابتاً عند ٨.١ كجم/سنة في الفترتين. وتوضح البيانات الوردة بالجدول رقم (٦-٣) المساحات المطلوب زراعتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتي قدرت بحوالي ٣٤٧٧.٧١ ألف فدان تعادل ١٤٤٩.٠٤ ألف هكتار.

جدول رقم (٦-٢) متوسط نصيب الفرد من الانتاج والمتاح للاستخدام والمتبقي لغذاء الانسان خلال الفترتين(٢٠١٢-٢٠١٣)(٢٠١٤-٢٠١٥).

البيان / المجموعات السلعية	الإنتاج المحلى ألف طن		متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلى كجم / سنه		المتاح للاستخدام ألف طن		متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستخدام كجم / سنه		المتبقي لغذاء الانسان		متوسط نصيب الفرد من المتبقي لغذاء الانسان كجم / سنه	
	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية
الحبوب	٢٣٣٢٢.٥	٢٣٩٣٣.٠	٢٧٨.٨	٢٧٢.٤	٣٦٤٥٢.٠	٣٧٦٤٢.٠	٤٣٦.١	٤٢٣.١	٢٤٤٨٤.٠	٢٤١٣٤.٠	٢٩٢.٩	٢٧٤.٧
المحاصيل النشوية	٤٩٧٦.٥	٥٢٥٩.٥	٥٩.٦	٦٠.٠	٤٤٦١.٠	٤٦٢٩.٥	٥٣.٤	٥٢.٦	٢٩٩٧.٥	٣٠٦١.٥	٣٦.٠	٣٤.٩
المحاصيل السكرية	٢٥٢٤٢.٥	٢٦٥٤٤.٥	٣٠٢.٠	٣٠١.٩	٢٥٢٤٢.٥	٢٦٥٤٤.٥	٣٠٢.١	٣٠١.٩	٥٤٤٢.٠	٤٧١٥.٥	٦٥.١	٥٣.٧
السكر	٢٠٠١.٥	٢٣٣٥.٠	٢٤.٠	٢٦.٦	٢٩٥٠.٠	٣٠١٥.٥	٣٥.٣	٣٤.٣	٢٩٢٠.٥	٢٩٨٥.٥	٣٥.٠	٣٤.٠
الجلوكوز	٩٠.٥	١٠٩.٠	١.١	١.٣	١٠١.٠	١١٣.٠	١.٢	١.٣	١٠١.٠	١١٢.٠	١.٢	١.٣
الهاى فركتوز	١١٣.٠	١١٧.٥	١.٤	١.٤	١١٣.٠	١١٧.٠	١.٤	١.٤	١١٣.٠	١١٦.٠	١.٤	١.٤
عسل نحل	٥.٥	٥.٠	٠.١	٠.١	٤.٠	٣.٥	٠.١	٠.١	٤.٠	٣.٥	٠.١	٠.١
العسل الاسود	٦٤.٠	٥٨.٥	٠.٨	٠.٧	٥٥.٠	٤٩.٠	٠.٧	٠.٦	٥٥.٠	٤٨.٥	٠.٧	٠.٦
البقوليات	٢٥٤.٥	٢٨٣.٠	٣.١	٣.٢	٦٣٨.٠	٥٧٤.٠	٧.٦	٦.٥	٥٤٠.٥	٤٧٣.٥	٦.٥	٥.٤
النقل	٢٠.٠	١٤.٥	٠.٢	٠.٢	٥٩.٠	٦٣.٥	٠.٧	٠.٧	٥٩.٠	٥٩.٥	٠.٧	٠.٧
محاصيل زيتية	١٠٥٩.٠	١٠٦٨.٥	١٢.٦	١٢.١	١٨١٢.٥	١٨٠٦.٥	٢١.٧	٢٠.٦	٦٧١.٥	٧١٢.٠	٨.١	٨.١
زيوت نباتية	٢٠٢.٠	١٨١.٥	٢.٥	٢.١	١١٣٠.٠	١٠٤٦.٥	١٣.٥	١١.٩	٧٧٩.٠	٥٦٤.٥	٩.٣	٦.٤
زيوت مجمدة	٦٤٩.٥	٤٦٥.٠	٧.٨	٥.٤	٥٨٩.٥	٤٤٢.٠	٧.١	٥.١	٥٨٩.٥	٤٣٨.٠	٧.١	٥.١
الخضر	١٦٦٣٧.٠	١٦٢٩٣.٥	١٩٩.٣	١٨٥.٤	١٥٥٣٨.٥	١٥٠٢٥.٥	١٨٦.١	١٧١.١	١١٧٣٥.٠	١٠٩٩٣.٠	١٤٠.٦	١٢٥.٣
الفاكهة	١٣٢١٧.٠	١٤٧٩١.٠	١٥٨.١	١٦٨.٤	١١٩١٣.٠	١٣٥٨٩.٠	١٤٢.٧	١٥٤.٧	٩٨٠٧.٠	١٠٧٠٠.٠	١١٧.٤	١٢١.٨
اللحوم الحمراء	٧٨٤.٠	٧٨١.٠	٩.٤	٨.٩	١٠٨٥.٠	١٣١٥.٥	١٣.٠	١٤.٩	١٠٨٥.٠	١٢٩٠.٠	١٣.٠	١٤.٧
اللحوم البيضاء	١١١٢.٠	١٢٩٠.٠	١٣.٤	١٤.٦	١١٥٤.٥	١٣٥٣.٥	١٣.٩	١٥.٣	١١٥٤.٥	١٣٢٦.٠	١٣.٩	١٥.١
الألبان	٥٧٠١.٥	٥٤٢٢.٥	٦٨.٣	٦١.٨	٦١٨٢.٥	٦٥٥٨.٥	٧٤.٠	٧٤.٧	٦١٨٢.٥	٦٣٦١.٥	٧٤.٠	٧٢.٤
البيض	٤٧١.٥	٥٢٢.٥	٥.٧	٦.٣	٤٧٢.٥	٥٠٩.٥	٥.٧	٥.٨	٤١٢.٥	٣٧٨.٠	٤.٩	٤.٣
الاسماك	١٤١٣.٠	١٥٠٠.٥	١٦.٩	١٧.١	١٦٧٦.٥	١٩١٨.٠	٢٠.١	٢١.٩	١٥٠٨.٥	١٧٢٦.٠	١٨.١	١٩.٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراض، قطاع الشئون الاقتصادية، **دراسة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية**، أعداد متفرقة

جدول رقم(٦-٣) كمية الواردات والمساحة المطلوب زراعتها (٢٠١٤-٢٠١٥).

المجموعة الغذائية	البيان	الانتاج المحلى (ألف طن)	الانتاجية (طن/فدان)	الواردات (ألف طن)	المساحة المطلوبة (ألف فدان)	الموسم	الدولة المقترحة
محاصيل الحبوب	القمح	٩٤٤٤	٢.٧٥٥	٨٧٥٦	٣١٧٨	شتوي	موريتانيا+ ...
	الذرة الشامية	٨٠٠٩	٣.٢	٥٢٧٧	١٦٤٨.٩١	صيفي	السودان + ...
	الذرة الرفيعة	٧٨٣	٢.١٤	٠.٥	٠.٢٣	صيفي	السودان + ...
	الشعير	١٠١.٥	١.٦٤٥	١٥.٥	٩.٤٢	شتوي	تشاد + ...
	الارز	٥٥٩٦	٣.٩٨	٣٤.٥	٨.٦٧	صيفي	إثيوبيا + ...
المحاصيل الزيتية	فول الصويا	٣٦.٥	١.٤٤	٢٣٦	١٦٣.٨٩	صيفي	السودان + ...
	عباد الشمس	٢٢	١.٣٦٥	٥١.٥	٣٧.٧٣	صيفي	السودان + ...
	السمسم	٣٦	٠.٥٨	١٢	٢٠.٦٩	صيفي	السودان + ...
	الفول السوداني	١٩٤	٠.٦٨	٢.٥	٣.٦٨	صيفي	السودان + ...
المحاصيل السكرية	قصب السكر	١٥٩١٨	٤٨.٤٧	٢.٥	٠.٠٥	صيفي	إثيوبيا + ...
	بنجر السكر	١١٥١٥	٢١.٥٩	٣	٠.١٤	شتوي	إثيوبيا + ...
مجموعة اللحوم	اللحوم الحمراء	٩٥٨	–	٥٣٥.٥	١٣٤	صيفي +شتوي	السودان + ...
البقوليات	العدس	١	٠.٨٦	٨٣.٥	٩٧.١	شتوي	موريتانيا+ ...
	الفول الجاف	١٢٧	١.٤٥	٢٧٩.٥	١٩٣	شتوي	تشاد + ...

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

أن أسوأ ما يواجهه المزارعون الأفارقة من أجل تحسين ظروفهم المعيشية على الإنتاج هو القضاء على المصاعب التي يواجهونها في مجال التسويق أكثر من التركيز على الإنتاج ومضاعفته حيث يقول أحد الخبراء "لم نسمع نقاشاً مستفيضاً حول الخسارة التي يتكبدها المزارع في نهاية مرحلة الإنتاج ووصول المحصول إلى السوق والمشكلة إذن في نقص التمويل أم في عجز التسويق[١].

٦-٤ الاستراتيجية المقترحة للتعاون المصري الأفريقي في مجال التصنيع الغذائي:

أهداف الاستراتيجية:

توفير المنتجات الغذائية الصحية وحفظها من العطب السريع والفساد مما يسبب ضائعات الجهد البشري والإنتاج

[١] مجلة أفريقيا قارتنا، الزراعة في أفريقيا: **أفريقيا سلة الغذاء**، العدد السابع، سبتمبر، ٢٠١٣ ص١

تقليل الفاقد التسويقي ومد مسافات النقل البعيدة والطرق الواعرة والموصلة كما في معظم المناطق الزراعية في أفريقيا.

زيادة القيمة الغذائية التي تصدر بحالتها الخام مثل الفواكه والخضر.

توفير امتدادات اضافية من الطعام للوفاء باحتياجات السكان المتزايدين

سد فجوات الاستهلاك الغذائي وزيادة فائض التصدير.

بعض المحاصيل مثل قصب السكر لابد من تجفيفه لتقليل نفقات الشحن.

الوفاء بمواصفات الجودة والمواصفات الصحية لأجل الاستهلاك المحلي والأسواق الخارجية. وتحست دخول الريفيين.

الصناعات الغذائية صناعات مجزأة يمكن ان تزيد نمو القطاع الغذائي.

٦-٤-١ مجالات التصنيع الغذائي:

- صناعة العلب (التعليب).
- صناعة مواد التعبئة والتغليف.
- صناعة اللحوم.
- مصانع تكرير السكر.
- وحدات تدعيم الأغذية.

٦-٤-٢ البنية البحثية المطلوبة:

١- إنشاء مراكز الأغذية المعدلة.

٢- إنشاء مراكز لتقنيات الحفظ.

٦-٤-٣ آليات الأمد المتوسط:

١- تدبير التمويل الكافي للتصنيع الغذائي ووحداته.

٢- توفير الكوادر اللازمة من المؤهلين بتقنيات التصنيع الغذائي والبحث العلمي.

٦-٤-٤ آليات الأمد الطويل:

١- إرساء صناعات وطنية لإنشاء مكائن التصنيع الغذائي.

٢- تطوير الابتكار والاختراعات في أغذية الإنسان الآمنة صحياً وتغذوياً.

٣- التعاون المشترك مع مراكز البحث والجامعات المتخصصة وتبادل الخبرة والتعاون المشترك.

٦-٤-٥ اعتبارات حتمية إنشاء وحدات التصنيع الغذائي:

١- توفر الإنتاج وتواصله وليس موسميته.

٢- وجود العمالة الكافية والمدربة والمؤهلة.

٣- أن تغطي وحدات التصنيع الغذائي كافة أشكال الأغذية: الخضروات والفاكهة ومنتجات الألبان واللحوم.

٦-٥ الشراكة المصرية الأفريقية في مجال الاستثمارات الزراعية (مدخل تنموي وعلامات على الطريق):

مصر جزء معنوي من القارة السمراء، وبحكم الجغرافيا هي في قلب دائرتها الأفريقية مع دائرتها الآسيوية ودائرة حوض النيل والدائرة المتوسطية كما وصفها جمال حمدان في كتابة (مصر ودوائرها الأربعة)[١]. وأما التاريخ فإن الأصول الفرعونية السمراء القديمة هي التي كتبت تاريخ الإنسانية[٢]، ويظهر اتصال مصر الضارب في التاريخ بأفريقيا برحلة الملكة حتشبسوت التي أقامت علاقات اقتصادية وتجارية مع بلاد بونت (الصومال الآن).

وحديثاً دعم القيادات المصرية لحركات التحرر الأفريقية ودعمت مصر كل الدول الأفريقية لنها التفرقة العنصرية في (كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، وأنجولا، والكونغو، وناميبيا، وزامبيا، وجنوب أفريقيا، وموزمبيق) وبقي قادة أفريقيا العظام في ذاكرة مصر وبقوا هم في ذاكرة كل مناضل أفريقي من بيكروما ألي موديبوكيتا إلى ستلوتوري.

كانت مصر إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية في ١٩٦٣. وظلت وما تزال متمسكة بالمبادئ التي أرساها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأفريقي.

مصر لا تغير وجوهها ولكنها تثبت حضارتها العربية المتوسطية وتقدم رؤيتها ومدخلها الصادق ذي المسارات التنموية المختلفة: الاقتصادي والمني والمشاركة الأفروعربية.

٦-٦ التعاون المصري الأفريقي (مدخل للمشاركة التنموية):

تنبع رؤية مصر للتعاون المصري الأفريقي من ارتكازها على توجه جيوسياسي أصيل بحكم انتمائها الجغرافي والتاريخي:

١- انتماء مصر لحوض النيل الذى يضم إحدى عشر دولة (إثيوبيا- جمهورية الكونغو الديمقراطية- أوغندا- كينيا- رواندا- تنزانيا- بوروندي – جنوب السودان – السودان – إريتريا – مصر).

---

[١] جمال حمدان، **نحن وأبعادنا الأربعة**، مكتبة مدبولي: القاهرة، ١٩٩٣.

[٢] شيخ أنتاديون (مؤلف)، حليم طومسون (مترجم)، **الأصول الزنجية للحضارة المصرية**، كتاب العالم الثالث: دار العالم الثالث، القاهرة: ١٩٩٥.

٢- ارتكاز رؤية مصر كذلك على ايمانها بالإقليمية التي تركز على مصالح سياسية محددة في اطار إقليمي يحدد مسارات مصر وهو دول حوض النيل بالتوازي مع بعدها القاري الأفريقي.
٣- أنها رؤية تقوم على المشاركة التنموية والتكاملية مع دول حوض النيل والقارة).
٤- مصر تقع على جنوب البحر المتوسط نقطة التقاء قارات ثلاث (أفريقيا- آسيا – أوروبا).
٥- تقع علي البحر الأحمر متجاورة مع دول شرق أفريقيا – الصومال – إريتريا – جيبوتي).

٦-٧ علامات يمكن لمصر الاسترشاد بها:

١- احترام حقوق الإنسان بكل جوانبها: الحق في حياة لائقة، الحق في العمل اللائق، عد التهجير القسري بسبب العرق أو الدين أو المصلحة والحق في الغذاء الكافي.
٢- الاحتكام إلى آلية التشاور الدائم والمنتظم بين دول الحوض بخاصة ودول أفريقيا بعامة في الاتحاد الأفريقي.
٣- المياه عنصر وفاق لا عنصر صراع.
٤- الحوار والتفاهم والتعاون بين مجموعة الدول العربية والأفريقية من خلال المؤسسات الرسمية ومؤسسات الحوار العربي الأفريقي.
٥- تعزيز سبل التعاون الإقليمي مثل الكوميسا في الشرق والجنوب والايكواس في الغرب والسادك في الجنوب.
٦- احترام السيادة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ونظيرتها للتحديات والتحولات المستقبلية.

٦-٧-١ أجندة العمل:

١- الذهاب إلى افريقيا من خلال المشروعات المصرية الأفريقية للتنمية الزراعية في الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج محاصيل السكر والزيوت الآدمية وتتمتع بمراعي دائمة خضراء لتربية الحيوان بحسبان عجز إنتاج الغذاء المصري في السكر والزيوت الآدمية ولحوم الأبقار وهذه الدول هي الأولي بالتوجه[١].
٢- تبني الممارسات الزراعية التي تخدم المعارف المزرعية السائدة والثقافة الزراعية في أفريقيا التي أثبتت نجاحها خلال القرون والعمل على حماية الأرض كمورد طبيعي سرمدي يحقق استدامة العيش.

---

[١] عبدالحميد عمارة، **التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول حوض النيل: الواقع والمأمول** في آفاق عربية العدد ٢٩، الهيئة العامة للاستعلامات: القاهرة، ٢٠٠٩م.

٣- مراعة الأبعاد التشريعية التي تؤكد قدرة الدول المضيفة للاستثمارات الزراعية المصرية علي حماية طرفي العقود والصفقات المؤجر والمستأجر.
٤- الأولوية للاستثمار الذاهب لأفريقيا لدول الجوار الأفريقي ذات الصلات والعلاقات السياسية والمشتركة الواحدة(دول حوض النيل – دول شرق أفريقيا – دول جنوب الساحل).
٥- الاتفاق علي العمالة المستخدمة وقواعد تشغيلها وحقوق الطرفين والعمالة المؤقتة الوافدة والعمالة الدائمة).
٦- قواعد الشراكة في الإنتاج الزراعي والغذائي.

٦-٨ تحليل رباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لنموذج للإدارة الاستراتيجية في مجال الاستثمار الزراعي:

يحاول البحث في هذه الخطوة من البحث تدعيم نتائج دراسات الحالة والدراسات والأدبيات المتصلة بمشكلة البحث باستخدام تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي يظهرها واقع التحليل والفحص القريب لإشكالية الذهاب إلى الدول الأفريقية للاستثمار الزراعي وتحليل البيئات الاستثمارية التي يعمل فيها هذا الاستثمار وذلك كما يلي:

٦-٨-١ نقاط القوة:

- التوزيع الجغرافي للبلاد التي تجمعها صلات اللغة والتاريخ مثل السودان وشمال وجنوب وموريتانيا ومالي.
- وجود كوادر تنظيمية وإدارية عالية في الإدارة المزرعية يمكن أن تدفع بالتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال العمل المشترك.
- وجود كل تخصصات التقنيات الزراعية المتقدمة لدى مصر مثل الهندسة الوراثية والزراعة بالأنسجة وتقنيات النانو.
- وجود مصر داخل كثير من التجمعات الإقليمية الأفريقية وكونها عضو مؤسس في الاتحاد الأفريقي.
- تاريخ مصر الطويل في دعم حركات التحرر الأفريقي في غانا ومالي وكينيا وغينيا.
- المشاركة التنموية والمشروعات المشتركة المرتبطة بالتنمية البشرية وإمكانيات الجامعات المصرية في استقبال الطلبة الأفارقة في كليات الزراعة.
- الدور الرائد للأزهر الشريف والكنيسة ودور الأزهر في تعليم الطلاب الأفارقة الذين وصلت نسبتهم إلى ٧٥% من الدارسين الأجانب(الأزهر والكنيسة هما قوة مصر الناعمة).

- حرص مصر على تفعيل دائرتها الأفريقية وانتمائها الأفريقي وادراكها للمشاركة التنموية مع أفريقيا ..... للمصلحة الاقتصادية البحثية.
- تقديم الدعم الطبي والانمائي التي ما فتئت ترسلها مصر إلى الدول الأفريقية لعلاج أمراض العيون والأمراض الباطنة والمراض الجلدية وغيرها.

٦-٨-٢ نقاط الضعف:

- بعد المسافات بين جنوب مصر ومعظم الدول الأفريقية على الساحل الشرقي لأفريقيا ودول أفريقيا الوسطى وحتى دول حوض النيل.
- عدم وجود وسائل نقل بري أو بحرى أو سكك حديدية تخدم التجارة البينية المصرية الأفريقية وارتفاع تكلفتها.
- وجود النزاعات القبلية والانقلابات العسكرية والتنظيمات الإرهابية مثل بوكو حرام والشباب الصومالي.
- حالة الانكماش والانعزال عن محيطها الأفريقي الاستراتيجي السابقة للانتقال السياسي الحديث لمصر بعد ٢٠١١.
- وجود الفساد في بعض أروقة الوزارات وحكومات الولايات مما يؤدي إلى ضياع ملايين الدولارات وذهابها إلى جيوب هؤلاء إرضاءً لمصالح بعض الشركات الاستثمارية التي تلوى اجنداتها لثروات أخرى من المعادن الثمينة.

٦-٨-٣ الفرص المتاحة:

- مازالت الملايين في أفريقيا تفتقر إلى الطاقة الكهربائية ومصادر الطاقة الكهرومائية وهناك أنهار القارة ومساقطها المائية التي يمكن مساعدة شعوبها في استغلالها بالخبرة المصرية والمشاركة مع منظمات الطاقة الكهرومائية وبنوك التنمية الأفريقية والصندوق والبنك الدولي.
- التعاون الأمني لصون الحدود ومنع الهجرة غير الشرعية ومكافحة تهريب الأفراد ومكافحة الجريمة المنظمة.
- المواجهة العسكرية للأمم المتحدة وسمعة القوات المصرية الطيبة في مناطق النزاع (دارفور وتشاد وجنوب السودان)[١].
- السعي المشترك من أجل تفعيل وتعبئة الشراكة الأفروعربية.

---

[١] أميرة محمد عبدالحليم، **الضعف المتزايد: حالة الإرهاب في أفريقيا** في رؤى مصرية: تحليلات متخصصة وحوارات، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد ٢٦/ مارس ٢٠١٧، ص ص١٦-٢٠.

- زيادة حجم التبادل التجاري المصري الأفريقي زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة بحسب الكوميسا ومجلس التعاون المصري الأفريقي.
- الاستفادة من الجهود المتزايدة لبعض الأطراف العربية في تطوير العلاقات العربية الأفريقية بمد الاستثمار المباشر في أفريقيا كدولتي السعودية والإمارات، وخلق روابط عضوية بين الجانبين العربي ولأفريقي مبنية على التاريخ الماضي وفرص الحاضر.

٦-٨-٤ <u>التهديدات:</u>

- أزمة المياه في حوض النيل وأزمة سد النهضة مما يدعو مصر إلى إتمام مشروع قناة جونجلي التي توقف العمل به بعد نشوب الحرب الأهلية من اجل زيادة حصة مصر المائية من مياه النيل.
- الحروب الأهلية التي تهدد الاستقرار وتعوق كل نشاط تنموي.

واستناداً إلى ما سبق يمكن استخدام البيانات المتاحة عن أداء التعاون كل فترة لتحديد المخاطر والعوائد وملامحها المرتبطة بالاستثمار الزراعي الحادث. وإلى ذلك مقابلة العوائد بالمخاطر الحادثة لتقييم الأداء الاستراتيجي السلبي من خلال إنشاء مرصد قومي للاستثمار المصري الأفريقي يتابع ويقيس أوجه القوة الحادثة والسلبيات الطارئة على العلاقات المصرية مع الدول الأفريقية وجهة الاستثمار.

النتائج والتوصيات

يتبين من العرض السابق للدراسة أن هناك بعض النتائج والتوصيات الجديرة بالايجاز وهي:

١. تعانى مصر من شحة الموارد وشحة المياه في حين تتميز دول أفريقية مجاورة كالسودان، وجنوب السودان، وتشاد، والنيجر، واثيوبيا، بوفرة في الموارد الأرضية والمائية ولذلك يتبنى البحث فكرة الذهاب إلى هذه الدول للاستثمار الزراعي واستئجار الأراضي .

٢. إن مصر ليست من أول الدول الباحثة عن الاستثمار في افريقيا فقد مضت على الطريق قبلها دول عربية مثل السعودية والإمارات والكويت وقطر ودول أسيوية اخرى كالصين واليابان، وغيرها إلى جانب الدول الأوروبية، ودول أمريكا الشمالية، كما توضح بيانات البحث . من الممكن الاستفادة من النجاحات التي حققتها بعض الدول في افريقيا، وتجنب القصور والنواقص التي صادفت تلك الدول وتحقيق وبرامجها التنموية في الدول الأفريقية .

٣. أن تاريخ مصر في دعم حركات التحرر الأفريقي والتعاون الذى قدمته الجامعات المصرية والأزهر الشريف باستقبال الدارسين الأفارقة كانت بمثابة القوة الناعمة لمصر وترسيخ لقاعدة التعاون المصري الأفريقي .

٤. إن مصر بكوادرها الزراعية بمراكز بحوثها ومؤسساتها العلمية قادرة على دعم وتعزيز مسيرة التعاون المصري الأفريقي في مجال الاستثمار الزراعي واستئجار الأراضي .

٥. من اللافت للنظر تراجع المستثمرين المصريين ومؤسسات الاستثمار الزراعي المصري عن الذهاب إلى أفريقيا، لذلك يوصى البحث بحفز مؤسسات الاستثمار الزراعي المصري (العامة والخاصة) على الذهاب إلى أفريقيا للاستثمار الواعد بكل مؤشراته .

٦. لقد كانت محدودية البيانات وقلة الرحلات الدراسية والتحليلية عقبة أمام فريق البحث ولذلك نوصى بمزيد من الدراسات من جانب الجهات البحثية المتخصصة مثل مركز البحوث الزراعية في مصر – معهد التخطيط القومي – معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة للبحث في سبل حفز الاستثمار وتنشيطه .

٧. إن هذا البحث لبنة في بناء نتصوره ضرورياً لكى تتبوأ مصر مكانتها الطبيعية في منظومة التعاون الاقتصادي المشترك بين مصر وأفريقيا.

٨. ضرورة تفعيل دور الملحق الزراعي بالسفارات المصرية في دول افريقيا لتقديم تصور عن الخريطة الاستثمارية الزراعية وتقديم الدعم اللوجستي للمستثمرين المصريين سواء على مستوى القطاع العام او الخاص.
٩. امكانية انشاء شركات مساهمة مشتركة بين مصر والدول الافريقية في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي والتجارة البينية، تعمل تحت مظلة الحكومات ذات الاهتمام المشترك.

ملخص البحث

التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي

الملخص

هناك اندفاعة من جانب الدول الصناعية والدول الغنية للاستثمار الزراعي في أفريقيا التي تتمتع بوفرة مائية سطحية وخزانات جوفية وطاقة محتملة هائلة من الموارد الأرضية تحركها أهداف الأمن الغذائي ونقل المياه عند الحدود،في حين تعاني مصر من شح فى المياه ومحدودية الأراضي الخصبة مع وجود زيادة فى عدد السكان. كيف تكون رؤية مصر الاستراتيجية لمصلحتها في هذا الاتجاه. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المدخل الأنسب للشراكة المصرية الأفريقية في مجال التنمية الزراعية مع رسم معالم الطريق وخريطته.

وقد اتبعت الدراسة منهجية دراسات الحالة وربطها بنظرية التنمية الاقتصادية.

ولتحقيق أهداف الدراسة وحل المشكلة الرئيسية للتحليل وتوضيح أنسب المداخل لحل المشكلة فقد بدأت الدراسة بمقدمة تضم خلفية الموضوع ومشكلة الدراسة والهدف من الدراسة وأهميتها ثم تم تناول الدراسة وعرضها فى ستة فصول:

- تناول الفصل الأول "الإطار المفاهيمي للدراسة" حيث استعرض معنى ودلالة المصطلحات المتصلة بالدراسة مثل: استئجار الأراضي. نهب الأراضي. مصادرة الأراضي. الاستعمار الكولونيالية. استهلاك الأراضي الصالحة للزراعة. التجريف والتصحر. ثم تطرق الفصل إلى تاريخ الاستيلاء على الأراضي في قارات العالم والتاريخ الكولونيالي الاستعماري لأراضي أفريقيا ومن هم الذين ذهبوا إليها ومن هم الذين قسموها. ثم تم استعراض مجموعة من الأبحاث التي عالجت موضوع الدراسة.
- وتعرض الفصل الثاني لدوافع الدول المؤجرة ودوافع الدول المستأجرة وأهم أطراف الجانبين: من العوامل التي دفعت الدول الاوروبية لاستعمار القارة الافريقية قيام الثورة الصناعية فى أوروبا ونموها بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية فى أوروبا والدوافع الاستراتيجية وزيادة التحركات الاستعمارية الأوروبية فى النصف الأول من القرن ١٩. ومن العوامل أيضا النمو الكبير فى قدرات أوروبا التجارية والعسكرية واتساع وتعدد أساليب الاستعمار فى النصف الثانى من القرن ١٩. من أهم دوافع الدول المستأجرة في أفريقيا: الهجوم على أوضاع الفقر والكوارث البيئية في القارة الأفريقية . تحقيق الأمن الغذائي للدول المستأجرة . كما أن دول أفريقيا مصدر غنى لإنتاج المعادن النفيسة والمعادن و تمتلك أكبر طاقة محتملة من الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي الطبيعية ولكنها تعانى شحة موارد المياه وقحالة المناخ بالإضافة إلى تنمية السوق الخارجية والبحث عن منافذ للمنتجات الصناعية في الأسواق الأفريقية ومحاربة الإرهاب والتطرف عن طريق التنمية. تعرض الفصل أيضا للمخاطر

المحتملة التي تواجه الدول المستأجرة. أما دوافع الدول المؤجرة عديدة منها وفرة أراضي المراعي الخضراء في الدول المؤجرة والرغبة فى تحسين المزارع ذات السعة الصغيرة و جلب الاستثمارات التي تأتى بمنافع اقتصادية للبلاد بصورة إجمالية وغيرها من العوامل.

- أما الفصل الثالث فيعرض ويوضح تجارب الدول المستأجرة وهي الإمارات العربية المتحدة. المملكة العربية السعودية. المملكة المتحدة. الصين. الهند.

من حيث:

أ- الهيكل الاقتصادي وهيكل العمالة والسكان والإنتاج والصادرات

ب-أهداف التنمية الزراعية التي تتبناها هذه الدول

ج-دوافع عقد صفقات الأراضى الزراعية والدروس المستفادة منها

كما يعرض دراسات حالة منتقاه على جانب المشترين (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، الصين ، الهند)، وجانب البائعين (الدول الأفريقية) مع استخلاصات على كل جانب.

- ويتناول الفصل الرابع " الاستئجار أو الاتجاه إلى الداخل (دراسة تحليلية مقارنة)" تحليل مقارن بين خيار الاستثمار في الداخل (لجمهورية مصر العربية) بمحدداته وقيوده أو الاتجاه إلى الخارج بفرصه وتهديداته. حيث أوضح الوضع الراهن للسكان والأراضىوالحيازات الزراعية والموارد المائية واعتبارات الأمن الغذائىفى جمهورية مصر العربية . ثم عرض هذا الفصل تجاربتجارب مصر في أفريقيا في مجال الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد المائية مثل قناة جونجلي ومزرعة إبراهيم شكري في الخرطوم والاستثمار الزراعي المصري العامة في الدول الأفريقية. كما يعتبر مشروع إنشاء المزارع المصرية المشتركة في القارة الأفريقية أحد المشروعات الهامة التي تمول من الخزانة العامة المصرية بغرض تعزيز التواجد المصري السياسي في القارة الافريقية وتقوية روابط الصداقة والتعاون مع الدول الأفريقية. كما استعرضت الدراسة الرؤية الخاصة لخطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٨-٢٠٢١)ومنها الرؤية العامة لمشروع إنشاء المزارع المصرية المشتركة في أفريقيا وأهدافه وما تم من انجازات والعوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقعه منه. وتعتمد هذه الرؤية على التواجد المصري وانتشاره في دول القارة الأفريقية وأن تكون المزارع المصرية المشتركة مع الدول الأفريقية مراكز اشعاع ونقل التكنولوجيا الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية وكذلك أن تكون بيوت خبرة للمستثمرين.
- ويعالج الفصل الخامس "البيئة العالمية في مجال استئجار الأراضي" جانبي العرض (البائعين) في مواجهة الطلب (المشترين) وجهات الاستثمار. بالنسبة للبائعين تعد الكونغو الديمقراطية أكثر الدول بيعاً وتأجيراً لأراضيها يليها دولة جنوب السودان التي تعد من أكبر

الدول التي تستقبل المعونات الغذائية الدولية لكنها تعطى الدول المستأجرة حق تصدير ٧٠% من إنتاج الأراضي الزراعية التي يشترونها في البلاد وينضم إليها أيضاً موزمبيق.هناك عشر دول هي (الكونغو وجنوب السودان وموزمبيق وليبيريا وإثيوبيا وسيراليون وغانا والمغرب والجابون) هي الأكثر استهدافاً في شراء الأراضي. وتأتي الشركات الصينية في الصدارة في زراعة نبات الجاتروفا والذرة وأنواع الوقود الحيوي الأخرى في البلاد مثل مدغشقر وموزمبيق وتنزانيا. أما أكثر الدول المستثمرة (المشترية) طبقاً للدول المستثمرة حتي عام ٢٠١٦م هي: الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة و سنغافورة.

- اما الفصل السادس والاخير "استراتيجية مقترحة للشراكة المصرية الإفريقية في مجال الاستثمار الزراعي والتصنيع الغذائي" فيعرضاستراتيجية مقترحة للتصنيع الغذائي موازية للإنتاج الزراعي والغذائي في أفريقيا على المديين المتوسط والطويل. استعرض الفصل عدد من المشاكل التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في حالة الشراكة المصرية الأفريقية ومنها مشاكل تعبئة الفائض الزراعي والغذائي في الدول الأفريقية المؤجرة. كما تناول الفصل الأهداف الاستراتيجية وأجندة العمل ثم تحليل رباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لنموذج للإدارة الاستراتيجية في مجال الاستثمار.

وفى النهاية توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الجديرة بالايجاز وهي:

١. تعانى مصر من شحة الموارد وشحة المياه في حين تتميز دول أفريقية مجاورة بوفرة في الموارد الأرضية والمائية ولذلك يتبنى البحث فكرة الذهاب إلى هذه الدول للاستثمار الزراعي واستئجار الأراضي .
٢. إن مصر ليست من أول الدول الباحثة عن الاستثمار في افريقيا ، من الممكن الاستفادة من النجاحات التي حققتها بعض الدول في افريقيا، وتجنب القصور والنواقص التي صادفت تلك الدول.
٣. إن مصر بتاريخها الداعم لحركات التحرر الأفريقي وبكوادرها الزراعية بمراكز بحوثها ومؤسساتها العلمية قادرة على دعم وتعزيز مسيرة التعاون المصري الأفريقي في مجال الاستثمار الزراعي واستئجار الأراضي .

وقد أوصى البحث بما يلى :

١- حفز مؤسسات الاستثمار الزراعي المصري (العامة والخاصة) على الذهاب إلى أفريقيا للاستثمار الواعد بكل مؤشراته .

٢- لقد كانت محدودية البيانات وقلة الرحلات الدراسية والتحليلية عقبة أمام فريق البحث ولذلك يوصى البحث بمزيد من الدراسات من جانب الجهات البحثية المتخصصة ذات العلاقة للبحث في سبل حفز الاستثمار وتنشيطه .

٣- إن هذا البحث لبنة في بناء نتصوره ضرورياً لكى تتبوأ مصر مكانتها الطبيعية في منظومة التعاون الاقتصادي المشترك بين مصر وأفريقيا.

٤- ضرورة تفعيل دور الملحق الزراعي بالسفارات المصرية في دول افريقيا لتقديم تصور عن الخريطة الاستثمارية الزراعية وتقديم الدعم اللوجستي للمستثمرين المصريين سواء على مستوى القطاع العام او الخاص.

٥- امكانية انشاء شركات مساهمة مشتركة بين مصر والدول الافريقية في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي والتجارة البينية، تعمل تحت مظلة الحكومات ذات الاهتمام المشترك.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم نافع، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩).

٢. إلهام محمد علي ذهني، **بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصري، ٢٠٠٩

٣. أميرة محمد عبدالحليم، **الضعف المتزايد: حالة الإرهاب في أفريقيا** في رؤى مصرية: تحليلات متخصصة وحوارات، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد ٢٦/ مارس ٢٠١٧.

٤. أنتوني‌جدنز(مؤلف)، فايز الصياغ (مترجم)– **علم الاجتماع**– المنظمة العربية للترجمة– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت،٢٠٠٥.

٥. بنجامين شيبرد. **استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراض الزراعية بالخارج**، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون. قطر ٢٠١٤

٦. ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا**، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة ، كليةالحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٧).

٧. جامعة جورج تاون، كلية الشئون الدولية (جامعة قطر)، استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج: حالة إثيوبيا، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة قطر، ٢٠١٤.

٨. جمال حمدان، **نحن وأبعادنا الأربعة**، مكتبة مدبولي: القاهرة، ١٩٩٣.

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، القاهرة، ٢٠١٨.

١٠. خضر بن حمدان، **الأمن الغذائي و المائي في المملكة العربية السعودية**، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠١٦

١١. خولة الحناوي، **استراتيجية الامن الغذائي**، أبوظبي، مركز الأمن الغذائي، ٢٠١٦.

١٢. سامي السيد أحمد محمد ، **التنافس الأمريكي الصيني على أفريقيا: المظاهر والتداعيات**، في مجلة رؤي مصرية مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية ، السنة الثانية، العدد ٢٦، مارس ٢٠١٧.

١٣. سعد حافظ ، **هل تكفي موارد مصر المائية احتياجاتها في الحاضر والمستقبل**، محاضرة ألقاها في أغسطس، ١٩٨٠.

١٤. سمير قط،" **الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص والتهديدات** " رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة،2014).

١٥. شويقوانغ، **جغرافيا الصين**، ترجمة محمد أبو جراد، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، النسخة متاحة الكترونيا على الرابط: **http:// www.tahmil_kutub_pdf.info/download/516.html**

١٦. شيخ أنتاديون (مؤلف)، حليم طومسون (مترجم)، **الأصول الزنجية للحضارة المصرية**، كتاب العالم الثالث: دار العالم الثالث، القاهرة: ١٩٩٥.

١٧. عبدالحميد البطريق: **التيارات السياسية المعاصرة**، (مصر: القاهرة، الناشر دار النهضة العربية، ١٩٧٤)..

١٨. عبدالحميد عمارة، **التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول حوض النيل: الواقع والمأمول** في آفاق عربية العدد ٢٩، الهيئة العامة للاستعلامات: القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٩. عبدالرحمن أوجانه، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال المؤشرات والتقارير الدولية خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠١٦**، رسالة ماجستير(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧).

٢٠. عبدالعظيم أبو العطا وآخرون، **نهر النيل**، الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢١. كمال الجنزوري، **مستقبل التنمية في مصر عام ٢٠٠٠**، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم (٤٩)، أغسطس، ١٩٧٨.

٢٢. لبيب عبد الستار، **أحداث القرن.** دار المشرق، بيروت ١٩٨٦.

٢٣. مجلة أفريقيا قارتنا، الزراعة في أفريقيا: **أفريقيا سلة الغذاء**، العدد السابع، سبتمبر، ٢٠١٣.

٢٤. محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠، الطبعة الأولى.

٢٥. محمد عوض محمد ، **نهر النيل**، الهيئة العامة لقصور الثقافة (إصدارات خاصة)، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٦. معهد البحوث والدراسات الأفريقية (ج القاهرة)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠١٤/٢٠١٥**، (الاصدار العاشر)، الجيزة: ٢٠١٧.

٢٧. معهد البحوث والدراسات الأفريقية (ج القاهرة)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، الجيزة، ٢٠٠٥م.**

٢٨. المملكة العربية السعودية. برنامج التحول الوطني ضمن رؤية ٢٠٣٠، http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf

٢٩. هـ . أ . هرست (مؤلف)، حسن الشربيني (مترجم)، **النيل**، مصلحة الري (وزارة الأشغال العمومية)، القاهرة، ١٩٦٤.

٣٠. هشام بن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (١٩٩١-٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،(المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦).

المراجع الانجليزية

1. CarinSmaller. Qiu Wei and Liu Yalan .Farmland and Water: China invests abroad. the International Institute for Sustainable Development (IISD) report. (Canada: Manitoba. IISD. 2012). pp.15.
2. Ekechi. Felix. "The Consolidation of Colonial Rule. 1885–1914." In *Colonial Africa. 1885–1939*. vol. 3 of *Africa*. ed. ToyinFalola. Durham: Carolina Academic Press. 2002).
3. FatouMbaye and Nicola Bevan. ACORD. the Agency for Cooperation and Research in Development. Chinese. Brazilian and Indian. INVESTMENTS IN AFRICAN AGRICULTUREIMPACT.

OPPORTUNITIES AND CONCERNS.(Tanzania: ACORD.2016).pp.26-29

4. Hussein A. Bulhan. Stages of Colonialism in Africa: From Occupation of Land to Occupation of Being.. Journal of Social and Political Psychology.(Frantz Fanon University. Hargeisa. Somaliland. 2015. Vol.3.no.1).).pp.242-244
5. I IAN. International Secretariat. Land grapping in Kenya and Mozambique: Heidelberg ermary: April 2010.PP 34-37
6. Khapoya.Vincent .TheAfricanExperience. Routledge. 2015
7. L- Thompson. A History Of South Africa Yale University Press 2001.
8. Lorenzo Cotula. Sonja Vermeulen: Agricultural investment and international land deals in Africa (London: FAO. IIED and IFAD. 2009. p 84.85)
9. LuJia n g. Chinese Agricultural Investment in Africa: Motives. Actors and Modalities. South African Institute of International Affairs casional Paper 223. O c t o b e r 2 015.
10. Michael King. The Penguin History of New zeland. penguin Books p. 216.2003
11. Shepard Daniel. Land Grabbing and Potential Implications for World Food Security. Food and Agriculture Organization (FAO). 1999.p25.
12. Stilwell. Sean. "The Imposition of Colonial Rule." In *Colonial Africa. 1885–1939. vol. 3 of Africa*. ed. ToyinFalola. Durham: Carolina Academic Press. *vol. 3 of Africa*. 2002).
13. United Nations Research In stature of Social studies. Institutional Monocoopping and Monotasking in Arica. Genera. July 2009.
14. United Nations for Economic Commission for China (UNECC).(United Nations for Economic Commission for China.2016). pp30-31.
15. at. https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/03/china-outlook-2016.pdf
16. United Nations: Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. Statistical Yearbook 2017 edition Sixtieth issue (New York. 2017)
17. Khapoya. V. B. (2015). The African Experience. Taylor and Francis.

18..Xuedong Li.Services and Economic Growth in China. the Degree of Master of Commerce and Management. (New Zealand: Lincoln University. 2014). pp.18-19.

مواقع علي الانترنت

١. منظمة الأغذية والزراعةwww.fao.org

٢. موقع لاند متركس/https://landmatrix.org/en

٣. البنك الدولي (قاعدة بيانات).(http//data.worldbank.org/indicator)

٤. موقع رؤية الامارات ٢٠٢١ .www.vision2021.ae/ar/our-vision

٥. الموقع الإلكتروني لجريدة مال وأعمال (/http://fbmjo.com)

٦. البوابة الرسمية لحكومة الامارات المتحدةwww.government.ae/ar

٧. الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية:https://www.stats.gov.sa/ar/4025

٨. الأهرام الاقتصادي http://ik.ahram.org.eg/News/8647.aspx

٩. موقع جريدة العربية(http://arabic.cri.cn)

١٠. موقعTrading Economics . .https://tradingeconomics.com

١١. موقع The Economist intelligence Unit. https://www.eiu.com/home.aspx

١٢. العلاقات الهندية الافريقية "الإستراتيجية والدوافعhttp://democraticac.de/?p=26469

١٣. موقع China Radio International website. .http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10301.htm

١٤. الهند بلد المعالم:https://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=7580

١٥. الهند، المعرفة،http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal Modn1/India/Sec02.doc_cvt.htm

١٦. اقتصاد الهند: https://www.marefa.org/index.php

17. FAQs on Indian Agriculture Investments in Ethiopia'. http://www.oaklandinstitute.org/faqs-indian-agriculture-investments-ethiopia

.١٨

19. China's GDP Examined: A Service-Sector Surge. https://www.investopedia.com

20. Scramble for Africa: How the African continent became divided. at:http://webcache.googleusercontent.com

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر

تصدر هذه السلسلة عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨، لتقديم الإنتاج الفكري للهيئة العلمية بالمعهد والذى يركز بصفة خاصة على تناول المشكلات التي تواجه التنمية في المجتمع المصري سواء على المستوى الكلي أو المستوي القطاعي أو الإقليمي، ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج تلك المشكلات ودفع عملية التنمية في مصر في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة.

وتعتبر الأعمال المنشورة في هذه السلسلة في معظم الحالات نتاجاً لجهد جماعي لفرق العمل البحثية التي تتشكل في المعهد لبحث قضايا وتحديات تنموية بعينها تواجه المخطط أو متخذ القرار، وذلك من خلال منهج علمي سليم وبمشاركة من أصحاب المصلحة والمعنيين بتلك القضايا من خارج المعهد.

وقد تنوعت القضايا التي تناولتها الأعداد المختلفة لهذه السلسلة على النحو المبين في الصفحات الأخيرة لكل عدد من إصدارات السلسلة بحيث أصبحت تلك الإصدارات تشكل في مجموعها عبر العقود المتتالية مكتبة علمية شاملة ومتنوعة، ورصيداً معرفياً هاماً في مجالات التنمية والتخطيط في مصر.

ويأمل معهد التخطيط القومي أن يجد المفكرون، والباحثون وطلاب العلم، وكذلك المخططون وصناع السياسات ومتخذو القرارات في هذه السلسلة مرجعاً أساسياً للمعرفة والعلم النافع والخبرات العملية يمكنهم الاستفادة منه على النحو الذى يثري البحث العلمي ويفتح آفاقاً جديدة في تناول وحل مشكلات التنمية من جهة، ويدعم العمل التخطيطي والتنموي نحو مزيد من الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام للمجتمع المصري من جهة أخرى.